إصدارات كلية العلوم الإسلامية
جامعة الوادي - الجزائر

الاستثمار البلاغي والبياني في دراسة النص القرآني

وأثر ذلك في بيان الدلالات وتوجيه الأحكام الشرعية

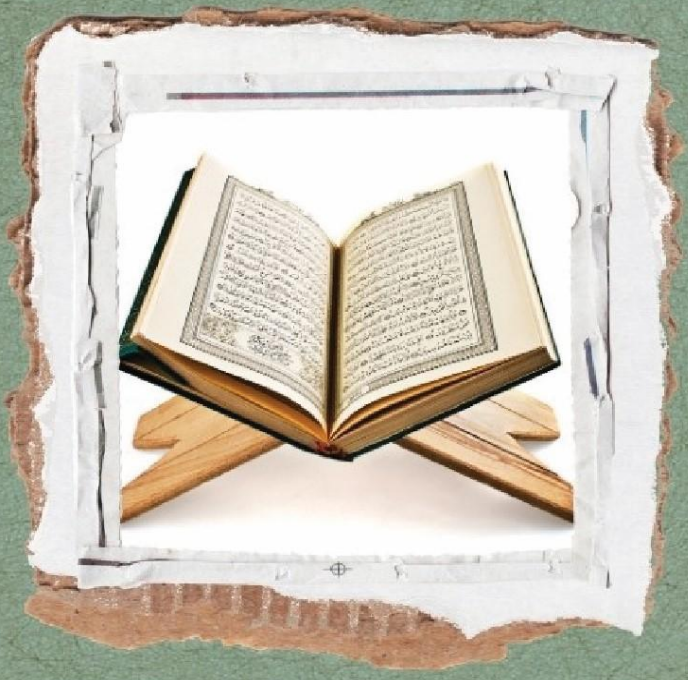

تأليف

الدكتور: علي زواري أحمد

قسم الحضارة الإسلامية - كلية العلوم الإسلامية
جامعة الوادي (الجزائر)

إصدارات كلية العلوم الإسلامية
جامعة الوادي - الجزائر

الاستثمار البلاغي والبياني في دراسة النص القرآني

وأثر ذلك في بيان الدلالات وتوجيه الأحكام الشرعية

تأليف

الدكتور: علي زواري أحمد

قسم الحضارة الإسلامية - كلية العلوم الإسلامية
جامعة الوادي (الجزائر)

بسم الله الرحمن الرحيم

- **العنوان:** الاستشهاد البلاغي والبياني في دراسة النص القرآني وأثر ذلك في بيان الدلالات وتوجيه الأحكام الشرعية.
- **المؤلف:** علي زواري أحمد
- **المقاس:** 16,5 × 24 سم
- **عدد الصفحات:** 230
- **الطبعة:** الأولى
- **الإيداع القانوني:** ماي 2025
- ISBN : 978-9969-574-73-9
- **التنفيذ الطباعي:**

سامي للنشر والطباعة والتوزيع
ولاية الوادي ـ الجزائر
032 14 93 39
0557 97 44 43
imp.alwady@gmail.com

محفوظة جميع الحقوق

▣ **للمراسلة: كلية العلوم الإسلامية – جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي – ص ب 789 ولاية الوادي – الرمز البريدي 39000 (الجزائر). هاتف فاكس: 34 07 12 00213.**

البريد الإلكتروني: fa.is.sciences@univ-eloued.dz

الموقع الإلكتروني: https://faculty.univ-eloued.dz/faculty/isi

الصفحة الرسمية فيسبوك:

https://www.facebook.com/profile.php?id=100064959615600

تقريظ

الحمد لله الذي جعل البيان مفتاحًا للقرآن، وجعل الفصاحة والبلاغة نبراسًا لفهم مقاصده وأحكامه، والصّلاة والسّلام على من أوتي جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدّين.

ها هو ذا بين أيدينا سفرٌ علميٌّ نفيسٌ، ومصنَّفٌ فكريٌّ رصينٌ، يزاحم المراجع في بابه، ويصوغ من البيان القرآنيّ مشروعًا علميًّا متكاملا؛ كتاب "الاستثمار البلاغيّ والبيانيّ في دراسة النّصّ القرآنيّ وأثر ذلك في بيان الدّلالات وتوجيه الأحكام الشّرعيّة" للدكتور علي زواري أحمد. وقد جاءت فكرته ناضجة في زمان كثر فيه الحديث عن ضرورة تجديد أدوات التعامل مع النّصوص الشرعيّة، دون أن يُخِلّ ذلك بجلال النصِّ وقدسيته، فكان هذا الكتاب دعوة صادقة لتفعيل أدوات البلاغة والبيان، لا لمجرد التزيين أو التأنّق الأسلوبيّ، بل لتكون أداة حقيقية في كشف المعاني، وتوجيه الأحكام، واستنباط المقاصد من كلام الله تعالى.

إنّ هذا العمل المبارك ليس مجرّد تجميع لمقالات أو بحوث، بل هو نواة مشروع علميّ مدروس المعالم، محكم البناء، سعى مؤلّفه من خلاله إلى إبراز الدّور المحوري للدرس البلاغي في خدمة النصِّ القرآني والنبويِّ، مبيِّنًا كيف أنّ البيان العربي ليس زينة للنصِّ بل مدخل من مداخله، وجسرٌ نحو إدراك دلالاته، وتشقيق أحكامه. وقد اتخذ الدكتور زواري سبعة محاور متناسقة البناء، راعى فيها التدرّج المنهجي من التأصيل إلى التطبيق، ومن النظري إلى العملي، متتبعًا أثر البلاغة في نشأة الدرس البياني، ومُجليًا قيمة القراءة الواعية للآيات في توجيه المعنى والحكم.

ولئن كان هذا العمل قد اقتصر – في هذه المرحلة – على النص القرآني، فإنّه بشّر في مقدمته بامتداد المشروع ليشمل نصَّ الحديث النبويِّ، في حلقة علمية مباركة تردّ للأدوات البلاغية اعتبارها، وتضعها في موقعها اللائق بها: خادمة للوحيين، خادمة لفهم الدِّين.

وإذ نتقدّم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور علي زواري أحمد على هذا الجهد المبارك، فإننا نرجو أن يكون هذا العمل باكورة سلسلة علمية ترفد المكتبة الإسلامية المعاصرة بما تحتاجه من بحوث رصينة تربط بين التراث وضرورات التجديد. بارك الله فيه، ونفع بعلمه، وجعل هذا الكتاب في ميزان حسناته، وذخرًا لأهل العلم وطلّابه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

أ.د. إبراهيم رحماني

عميد كلية العلوم الإسلامية بجامعة الوادي (الجزائر)

الوادي في: 25 شوال 1446هـ / 24 أفريل 2025م

Rahmani-brahim@univ-eloued.dz

مقدّمة

الحمد لله وحده، والصّلاة والسّلام على من لا نبيّ بعده، وبعد:

بداية ونحن في مقدّمة هذا الكتاب يمكن القول أنّ فكرته تتجسّد في تفعيل الدّراسة البيانيّة في خدمة النّصّ القرآنيّ بيانا ودلالة، كما هو إشادة ودعوة لتنشيط البلاغة العربيّة بمختلف فنونها وأغراضها في تقمّص دورها المنوط بها كآلية لغويّة من آليات كشف المعاني الهادية لحسن بلورة وتوظيف الأحكام الشّرعيّة من النّصّ ذاته.

ولذا فإنّ الكتاب عبارة عن بحوث علميّة محكّمة - تمّ نشرها تِبَاعا في مجلّات محكّمة - والغرض منها وضع تصوّر لمشروع هدفه استثمار الدّور البلاغيّ والامكانات البيانيّة في تجلية دلالات النّصّ القرآنيّ والمساهمة في عمليّة استنباط الأحكام الشّرعيّة منه، وقد جمّعتها في هذا الكتاب الّذي أُعدّت فكرته سلفا، وها هو الآن واقعا ملموسا بين أيدينا لعلّ الله ينفع به أهل العلم وطلّابه.

والفكرة لا تتعلّق بالنّصّ القرآنيّ وحده، بل زامنه في ذلك نصّ الحديث النّبويّ أيضا، وقد استكملت حلقاته تباعا وهو في طريق الإعداد والتّهذيب والتّبويب والتّنظيم لتكتمل فكرة المشروع بين نصّ الوحيين؛ القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف.

ولتحقيق فكرة هذا المشروع الّذي بين أيدينا فقد ضمّ الكتاب سبعة محاور نعالج من خلالها الفكرة المبتغاة من زوايا مختلفة ولكن في مجملها تضع تصوّرا وتحمل أفكارا نظريّة وأخرى تطبيقيّة للوصول للهدف، وهذه المحاور، هي:

المحور الأوّل: أثر القرآن الكريم في نشأة الدّرس البلاغيّ وتطوّره.

المحور الثّاني: خطوَات عمليَّة لجمع وتيسير البلاغة القرآنيّة.

المحور الثّالث: المسالك اللّغويّة المساعدة على الدّراسة البيانيّة للنّصّ القرآنيّ

المحور الرّابع: دلالات الأمر بالقراءة للنبّيّ صلّى الله عليه وسلّم من خلال سورة العلق.

المحور الخامس: أثر التّوجيه البلاغيّ على دلالات الأحكام من خلال النّصّ القرآنيّ.

المحور السّادس: الصّبغة البيانيّة للأوامر والأحكام الشّرعيّة في النّصّ القرآنيّ.

المحور السّابع: الأغراض البلاغيّة وأهميّتها في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ.

تلكم هي محاور هذا الكتاب، نسأل الله أن ينفع به ويجعله خالصا لوجهه الكريم، وصلّى الله وسلّم وبارك على محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما.

المؤلّف: د. علي زواري أحمد

zouari-ahmed-ali@gmail.com

zouari-ahmed-ali@univ-eloued.dz

المحور الأوّل
أثر القرآن الكريم
في نشأة الدّرس البلاغيّ وتطوّره

تمهيد

في هذا المحور الأوّل سنتحدّث عن تأثير القرآن الكريم في مسار البلاغة العربيّة، من بداية النّشأة إلى أن تطوّر الدّرس البلاغيّ وأصبح على ما هو عليه الآن من مباحث مختلفة، وتفريعات متفرّقة، وفنون متعدّدة، ومصطلحات محدّدة، وأقسام متباينة رسمت معالم البلاغة العربيّة، وظهرت حدودها، ودوّنت وأصبحت في متناول الجميع، وقد تطرّقنا فيه بداية إلى الخصائص الّتي تميّزت بها لغة القرآن حتّى أصبحت قبلة للباحثين الأوائل في مجالات عدّة ومنها البحث البلاغيّ، كما أشرنا للأسباب والدّوافع الّتي أدّت للاعتناء بلغة القرآن والتّوجه لدراسة بلاغته والّتي كانت سببا مباشرا في نشوء الدّرس البلاغيّ العربيّ، ثمّ بعد كلّ هذا أشرنا لأهمّ المراحل الّتي مرّ بها الدّرس البلاغيّ من النّشأة إلى التّطور، مركّزين على أثر القرآن الكريم في ذلك، وفي كلّ هذا تظهر أهمّيّة البلاغة وضرورة استثمارها في بيان دلالات النّصّ القرآني وترشيد الاستنباط منه.

توطئة

تعدّ دراسة المباحث البلاغيّة في القرآن الكريم من العناية الكبيرة في خدمة كتاب الله، لما لعلوم البلاغة من تعلّق بتفسير كلام الله تعالى وتجلية معانيه وترشيد أحكامه؛ فهي الوسيلة المثلى الّتي اعتمد عليها العلماء في بيان خصائص القرآن الكريم وإبراز أوجه العظمة فيه، وإظهار إعجازه وأسراره، وتوجيه معانيه، وبيان مقاصده، والوقوف على منهجه القويم، والأساليب المثلى الّتي سلكها في مخاطبة المتلقّين.

فقد استخدم القرآن الكريم العديد من الفنون البلاغيّة في تطرية نشاط السّامعين وإيقاظهم بغية التّأثير فيهم للوصول إلى أهدافه وتحقيق غاياته، فكان تعلّم علوم البلاغة من أكبر الدّوافع للتّعامل مع النّصّ القرآنيّ الكريم، وخاصّة أهل التّفسير فهم بحاجة للبلاغة، ولهذا يبيّن جلال الدّين السّيوطيّ أهمّيّة علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، فيقول: «لأنّه يعرف بالأوّل خواصّ تراكيب الكلام، من جهة إفادتها المعنى، وبالثّاني خواصّها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدّلالة وخفائها، وبالثّالث وجوه تحسين الكلام، وهذه العلوم الثّلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسّر، لأنّه لا بدّ له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز وإنّما يدرك بهذه العلوم»[1].

ولكن هذه العلوم والمباحث البلاغيّة لم تكن معروفة على ما هي عليه أيّام نزول القرآن الكريم، مع كونها منقدحة في الأذهان ومستعملة على الألسن، تفنّن بها الشّعراء، وتبارز بها الخطاء، وأبدع من خلالها الأدباء، فلمّا نزل القرآن الكريم، أحدث نوعا من التّغيير في هذا المسار، واتّجه الدّرس البلاغيّ من طور المشافهة والإبداع إلى طور آخر جديد هو طور الاكتشاف والبيان والرّصد من خلاله بدأ التّبلور الحقيقيّ للدّرس البلاغيّ العربيّ.

وعلى هذا نحاول في هذا المحور بيان التّأثير الّذي أحدثه القرآن الكريم في مسار البلاغة العربيّة، حتّى تحوّلت من أساليب منقدحة في الأذهان، وتستعمل مشافهة في أفانين الكلام؛ إلى درس لغويّ بلاغيّ منقسم لعلوم ثلاثة، وكلّ علم منها ينقسم إلى مباحث مختلفة، وفي كلّ مبحث قد تجد تفريعات أخرى متفرّقة، من خلالها ارتسمت معالم البلاغة العربيّة، وظهرت حدودها، ودوّنت فنونها وأصبحت في متناول الجميع.

---

1 – الإتقان في علوم القرآن: عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: 911ه)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، سنة: 1394ه/ 1974م ،4/ 214.

ولبيان العلاقة بين الدّرس البلاغيّ والقرآن الكريم من خلال هذا المحور سوف نتناول العناصر التّالية:

- الخطاب القرآنيّ من حيث لغته وأسلوبه.
- الأسباب الدّافعة للاعتناء بلغة القرآن ودراسة بلاغته.
- مراحل الدّرس البلاغيّ وأثر القرآن فيها.

ونبدأ الآن في تفصيل الموضوع بداية من العنصر الأوّل المتمثّل في:

الخطاب القرآنيّ من حيث لغته وأسلوبه

ونحن نتحدّث عن أثر القرآن الكريم في نشأة الدّرس البلاغيّ وتطوره؛ فإنّه من اللّازم علينا أن نتحدّث ولو بشيء من التّفصيل عن الخطاب القرآنيّ من حيث لغته وما يتميّز به أسلوبه، وهذا يعطينا الصّورة العامّة له، ويكون بمثابة التّمهيد للحديث عن تطوّر الدّرس البلاغيّ، وذلك لأهميّة القرآن الكريم في بعث البلاغة العربيّة.

لا مرية أنّ للقرآن الكريم أسلوبه الّذي تميّز به بما فيه من خصائص فنيّة، وسمات بلاغيّة، ولطائف لغويّة، وسلامة منطقية، وبراعة تعبيريّة، ودقّة تصويريّة، وروعة بيانيّة. يقول عنه الزّرقانيّ: «أسلوب القرآن الكريم هو طريقته الّتي انفرد بها في تأليف كلامه واختيار ألفاظه»[1].

ثمّ يقول: «ولا غرابة أن يكون للقرآن الكريم أسلوب خاصّ به فإنّ لكلّ كلام إلهيّ أو بشريّ أسلوبه الخاصّ به وأساليب المتكلّمين وطرائقهم في عرض كلامهم من شعر أو نثر تتعدّد بتعدد أشخاصهم؛ بل تتعدّد في الشّخص الواحد بتعدّد

1 - مناهل العرفان في علوم القرآن: محمّد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: 1367هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط/3، 2/ 303.

الموضوعات الّتي يتناولها والفنون الّتي يعالجها»[1].

ولهذا أفاض العديد من الأدباء والبلغاء في دراسة الأسلوب القرآنيّ قصد بيان خصائصه وسماته ومميّزاته المختلفة الّتي تبرهن على إعجازه وقوّة بيانه، مثل الباقلّانيّ في كتابه "إعجاز القرآن" ، والزّرقانيّ في كتابه "مناهل العرفان"، والرّافعيّ في كتابه "إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة"، وكتابه "تاريخ آداب العرب"، ومحمّد عبد الله درّاز في كتابه "النّبأ العظيم"، ومحمّد أبو زهرة في كتابه "المعجزة الكبرى"، ومحمّد بكر إسماعيل في كتابه "دراسات في علوم القرآن" وغيرهم ممّن خصّه بالحديث أو ضمّنه في مؤلّفه، ويمكن أنّ نلخّص كلّ ذلك في ثلاثّ نقاط أساسيّة لا يتّسع المقام للتّوسع فيها لكن هي محور ما تميّز به أسلوب القرآن ولغته:

1 – جمالية التّعبير:

القرآن الكريم نزل بلسان عربيّ مبين، وقد احتوى على أعذب الألفاظ العربيّة وأفصحها وأبلغها، ممّا تعرفه العرب وتداولته بينها، ولم يخرج في كلّ ذلك عن سننهم في الكلام لا لفظا ولا معنى، ولا إفرادًا ولا تركيبًا، ومع ذلك وإن كانت تلك الألفاظ معهودة عندهم واستعملوها بينهم وجاءت على ألسنة شعرائهم؛ إلّا أنّ القرآن الكريم قد فاق وعلا جميع كلامهم وتحدّاهم بأقصر سورة منه رغم كونهم من أرباب الفصاحة والبيان، وما ذاك إلّا لحسن سبكه وجودة رصفه وروعة تأليفه.

قال الرّمانيّ: «فأتى القرآن بطريقة مفردة خارجة عن العادة لها منزلة في الحسن تفوق به كلّ طريقة وتفوق الموزون الّذي هو أحسن الكلام»[2].

ويقول الزّرقانيّ: «ومن عجيب أمر هذا الجمال اللّغويّ وذاك النّظام الصّوتيّ أنّهما كما كانا دليل إعجاز من ناحية؛ كانا سورا منيعا لحفظ القرآن من ناحية أخرى،

1 – المرجع السابق والصّفحة نفسها.

2 – الإتقان: السّيوطيّ، 4/18.

وذلك أنّ من شأن الجمال اللّغويّ والنّظام الصّوتيّ أن يسترعي الأسماع ويثير الانتباه ويحرّك داعية الإقبال في كلّ إنسان إلى هذا القرآن الكريم، وبذلك يبقى أبد الدّهر سائدا على ألسنة الخلق وفي آذانهم ويعرّف بذاته ومزاياه بينهم فلا يجرؤ أحد على تغييره وتبديله مصداقا لقوله سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1]»[2].

فـ«نظام القرآن الصّوتيّ في ائتلاف حركاته وسكناته، ومدَّاته وغنَّاته، واتّصالاته وسكتاته، أمر يبهر العقول، ويسترعي الأسماع ويستهوي النّفوس، بصورة تختلف كلّ الاختلاف عَمَّا يجده المتذوّق لكلام النّاس من نسق وانسجام، فإنّه مهما كان كلام البشر سهلًا جزلاً عذبًا، فإنّه لا يخلو من قصور في المعنى، أو ثِقَلٍ في النطق، أو خَلَلٍ في التّرتيب»[3].

و«إنّ من ألقى سمعه إلى هذه المجموعة الصّوتيّة السّاذجة يشعر من نفسه ولو كان أعجميّا لا يعرف العربيّة بأنّه أمام لحن غريب وتوقيع عجيب يفوق في حسنه وجماله كلّ ما عرف من توقيع الموسيقى وترنيم الشّعر؛ لأنّ الموسيقى تتشابه أجراسها وتتقارب أنغامها فلا يفتأ السّمع أن يملّها والطّبع أن يمجّها ولأنّ الشّعر تتّحد فيه الأوزان وتتشابه القوافي في القصيدة الواحدة غالبا وإن طالت على نمط يورث سامعه السّأم والملل بينما سامع لحن القرآن لا يسأم ولا يملّ لأنّه يتنقل فيه دائما بين ألحان متنوّعة وأنغام متجدّدة على أوضاع مختلفة يهزّ كلّ وضع منها أوتار القلوب وأعصاب الأفئدة.

وهذا الجمال الصّوتيّ أو النّظام التّوقيعيّ هو أوّل شيء أحسّته الآذان العربيّة أيام نزول القرآن ولم تكن عهدت مثله فيما عرفت من منثور الكلام سواء أكان مرسلا أم مسجوعا حتّى خيّل إلى هؤلاء العرب أنّ القرآن شعر لأنّهم أدركوا في إيقاعه

---

1 – سورة الحجر، الآية: 9.

2 – مناهل العرفان: الزّرقانيّ، 2/ 313.

3 – دراسات في علوم القرآن: محمّد بكر إسماعيل: (ت: 1426هـ) دار المنار، ط: 2، 1419هـ-1999م، ص: 331.

وترجيعه لذّة وأخذتهم من لذّة هذا الإيقاع والتّرجيع هزّة لم يعرفوا شيئا قريبا منها إلّا في الشّعر ولكن سرعان ما عادوا على أنفسهم بالتّخطئة فيما ظنّوا»[1].

2 – دقّة التّصوير:

فمن جمالية التّعبير تكون دقّة التّصوير، وهو من السّمات الأساسيّة البارزة للأسلوب القرآنيّ في طريقة التّعبير عن المعاني والأفكار والتّصوّرات الّتي يريد إيصالها وإيضاحها للمخاطبين، سواء كانت معاني ذهنيّة مجرّدة، أم قصصاً غابرة، أم مشاهد ليوم القيامة وغيرها.

إنّ الأسلوب القرآنيّ يجسّد المعنى الّذي يُرَاد إيضاحه للمتلقّي في قالب من الصّور البيانيّة تجعلها كأنّها مجسّمة منظورة بين ناظريه، فينظر القارئ في تفصيلات الصّورة، وكأنّ المشهد يجري بين عينيه حيّاً متحرّكاً، فتكون أقرب إلى الفهم وأوضح في الذّهن ممّا لو نقل المعنى مجرّداً من تلك الصّور الحيّة . يقول محمد بكر إسماعيل : «فالقرآن الكريم يبرز المعاني المعقولة في صور محسّنة منتزَعَة من الواقع المشاهَد، مؤتلفة ائتلافًا عجيبًا في قوالب كليّة متحرّكة، تشعر فيها بالأصوات والألوان والحركات، ممّا يجعلك تعيش مع الواقع الّذي تصوّره لك هذه التّشبيهات والاستعارات والكنايات، المسبوكة سبكًا فريدًا يأخذ بمجامع القلوب، ويملك على الإنسان حسَّه ومشاعره، فلا يحتاج إلى مزيد تصوير للحقائق الّتي يذكرها القرآن في ثنايا هذه اللّوحات البارعة البديعة في عناصرها، وائتلافها وانسجامها مع معانيها ومراميها.

إنّها تشبيهات واستعارات وكنايات حيويّة، تستمدّ حيويّتها من الطّبيعة في أسمى مظاهرها وأبهج مناظرها.. ومن سماته الّتي اكتشفوها بالاستقراء والتّتبُّع لهذه الصّور البيانيّة أنّها تصوِّر الغائب حتّى يصبح حاضرًا، وتقرِّب البعيد النائي حتّى

1 – مناهل العرفان: الزّرقانيّ، 2/ 310.

يصير قريبًا دانيًا. ومن سماتها أنّها تتغلغل في النّفس البشريّة حتّى تصير جزءًا من كيانها الرّوحيّ.

ومن سماتها أيضًا التّلوين في التّشبيهات، فكثيرًا ما يكون المشبَّه واحدًا والمشبَّه به شيئان فأكثر، تثبيتًا للمعاني المرادة، وتعميقًا لآثارها في النّفس. ومن ذلك ما شبَّه الله به حال المنافقين في سورة البقرة، بقوله جلّ شأنه: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ، صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ، أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ، يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[1].

والتّشبيه الأوّل ناريّ والثّاني مائيّ، والمشبَّه فيهما المنافقون، والمشبَّه به أمور كثيرة مؤتلفة لا ينفكّ بعضها عن بعض، والصّور فيهما كليّة متزاحمة في نسق فريد، لإبراز أحوال هؤلاء المنافقين إبرازًا لا تخفى معه حقيقة من حقائقهم، ولا خفيَّة من خفاياهم، فقد أخرجت لنا ما كان يدور في خلجات نفوسهم من شرٍّ أرادوا به المسلمين، وما كانت تنطوي عليه ضمائرهم من خبث ومكر ودهاء، وكشف لنا بجلاء عن عاقبة أمرهم في الدّنيا والآخرة. فهي في ادعائهم الإيمان كمن أوقد لنفسه نارًا لينتفع بها، وفي إخفائهم الكفر يكون مثلهم كمثل من لم ينتفع بالنّار الّتي أوقدها، أو أوقدت له، فالمنافقون قد أظهروا الإيمان حمايةً لأنفسهم وأموالهم، ولتكون لهم مثل ما للمؤمنين من الحقوق العامّة في الغنيمة، والزّكاة، وغيرها. لكنّهم بكفرهم الّذي أخفَوْه فأظهره الله في محكَم آياته فقدوا الانتفاع والتّمتُّع بهذه الحقوق الدّنيويّة، وفقدوا أيضًا ثواب الآخرة، وحُرِمُوا نور الله الّذي أوقدته في قلوبهم فطرة الله الّتي

1 – سورة البقرة الآيات: 18. 20.

فطرهم عليها، وأوقده لهم نبيهم بما كان يتلوه عليهم من قرآن. وهم في تخوّفهم من أن يفتضح أمرهم، واحتيالهم في إخفاء كفرهم، وإفسادهم في الأرض، ومداهنتهم المؤمنين تارة، وطاعتهم لشياطينهم من الجنّ والإنس تارة أخرى؛ كمثل أهل الصّيب الّذين يكونون في أمسِّ الحاجة إليه، فينزل عليهم مصحوبًا برعد وبرق، وظلمات بعضها فوق بعض، فهم يطمعون في الغيث، ولكنهّم يخشون ما يصحبه من رعد وبرق وظلمة، يحاولون أن يتجاهلوه بوضع أناملهم في آذانهم توقيًا من الموت فزعًا وهلعًا، ولكن دون جدوى، فالله محيط بهم وبأمثالهم.

ومثلهم في تردّدهم في شأن الإيمان، وحيرتهم بين إرضاء إخوانهم من اليهود والمشركين، لنَيْل ما في أيدي كليهما من المنافع العاجلة، مثلهم في ذلك كمثل من يمشي في ظلمة حالكة، لا يبصر تحت قدميه شيئًا، فيبرق البرق، فيمشي على ضوئه هنيهة، فإذا ذهب البرق - وسرعان ما يذهب- وقف كما هو، لا يقدِّمُ رجلًا ولا يؤخِّر أخرى، فقد بلغ به الأمر أقصى درجات الخطر، فأفقده القدرة على مجرد التّفكير في الذّهاب والإياب.

وفي هذين المثلين وجوه من التّشبيه لا تكاد تنحصر، فهي تختلف بحسب حال الممثَّل له في جميع مواطنه وشتَّى عصوره، بحيث لو أُجْرِيَّ كُلُّ مثلٍ من هذين المثلين على قوم من المنافقين في أي عصر، وفي أي مكان، لطابق المشبَّه المشبَّه به، وطابق الاسم المسَمَّى.

ومن عجيب أمر الأمثال في القرآن الكريم أنّها تخلو من المبالغات الّتي تخرِجُ الكلام عن المعاني المرادة إلى جوٍّ من الخيال المفرِط، الّذي يؤدّي إلى تشتّت الأذهان، وذهاب الحقائق وخلوِّ الأسلوب عن الإقناع العقلي، وإن صحبه شيء من الإمتاع العاطفي.

لهذا كانت تشبيهات القرآن، وأمثاله صورًا حيّة تعبِّر عن الواقع، لا تعدوه إلى

غيره، ومع ذلك تجدها لا تخلو من الإمتاع العاطفي، والتّأثير الوجدانيّ، بما اشتملت عليه من ألوان المعاني والبيان والبديع، الّذي يخلو تمامًا من التّكلُّف والتّعسف، مع رقَّةٍ في النّظم والحواشي والفواصل، كانت ولا تزال زادًا للبلغاء والأدباء، ومتعة عظيمة لكلّ ذوَّاقة لفنون الكلام البليغ في أسمى صوره، وأبهى معانيه...

وهكذا نجد العلماء في كلّ زمانٍ ومكانٍ يحلِّقون في سماء القرآن لاستنباط معانيه من خلال مبانيه، ويبحثون في جِدٍّ عن لطائفه البلاغيّة، ودقائقه اللّغويّة، ليقفوا من وراء ذلك كلّه على معانيه ومراميه بقدر طاقتهم البشريّة. لكنّهم لا يحصلون منه إلّا غرفة من بحر، أو رشفة من غيث، فهو كتاب الله القويم، وحبله المتين ونوره المبين»[1]. وبهاتين الخاصيّتين يكتسب أسلوب القرآن الخاصيّة الموالية، والّتي هي:

3 – قوة التّأثير:

الأسلوب القرآنيّ يميل إلى قوّة التّأثير بجميع الوسائل الفنيّة[2]، وذلك مدعاة بالضّرورة إلى التّأثير في الإنسان لأنّه المستهدف الأوّل في الخطاب القرآنيّ، وهكذا رأيناه مع جماليّة التّعبير من حيث جودة المعنى وحسن التّركيب وبراعة التّوظيف وقوّة الإيقاع، وصولا إلى دقّة التّصوير، وما يحمله من لوحات فنيّة تخاطب كلّ كيان الإنسان في صورة حيّة مشرقة.

فالصّورة البيانيّة للأسلوب القرآنيّ تبعث في النّظم قوّة التّأثير بنفوذها إلى الذّهن وتسربّها منه عبر أغوار العقل بل إلى أعماق القلب والوجدان، فتلامس مشاعر الإنسان وتشدّ كيانه بمؤثّراتها القويّة الفاعلة، حتّى تصل تلك الصّورة بما فيها من سحر بيانيّ إلى محاصرة الإنسان من كلّ نواحيه؛ النّفسيّة والفكريّة والوجدانيّة.

وبالرّغم من «أنّ الذّهن منفذ من منافذ المعنى، ولكنّه ليس المنفذ الوحيد له،

---

1 – دراسات في علوم القرآن: محمّد بكر إسماعيل، ص:333 وما بعدها.

2 – جماليات المفردة القرآنيّة: أحمد ياسوف، دار المكتبي – دمشق، ط / 2، سنة: 1419هـ – 1999م، ص: 249.

فالإيقاع يشترك مع الذّهن في توصيل المعنى ويزيد عليه في قوّة التّأثير في النّفس»[1]، وهكذا يجمع القرآن في أسلوبه التّأثيري بين وسائل التّعبير ووسائل التّصوير.

يقول محمّد بكر إسماعيل: «ولا تعجب من هذا القول، فإنّك لو تهيَّأت لتلاوته أو سماعه بقلب مفتوح مجرَّد عن الشّهوات والشّبهات لسبق قلبك إلى تلاوته لسانك، وسبق إلى سماعه أذنيك، ومن ذاق عرف»[2].

ويقول الزّرقاني في الخاصيّة الثّانية للأسلوب القرآنيّ وهو يبيّن قوّة التّأثير فيه: «إرضاؤه العامّة والخاصّة، ومعنى هذا أنّ القرآن الكريم إذا قرأته على العامّة أو قرئ عليهم أحسّوا جلاله وذاقوا حلاوته وفهموا منه على قدر استعدادهم ما يرضي عقولهم وعواطفهم ، وكذلك الخاصّة إذا قرؤوه أو قرئ عليهم أحسّوا جللاه وذاقوا حلاوته وفهموا منه أكثر ممّا يفهم العامّة ورأوا أنّهم بين يدي كلام ليس كمثله كلام لا في إشراق ديباجته ولا في امتلائه وثروته ولا كذلك كلام البشر فإنّه إن أرضى الخاصّة والأذكياء لجنوحه إلى التّجوز والإغراب والإشارة لم يرض العامّة لأنّهم لا يفهمونه وإن أرضى العامّة لجنوحه إلى التّصريح والحقائق العارية المكشوفة لم يرض الخاصّة لنزوله إلى مستوى ليس فيه متاع لأذواقهم ومشاربهم وعقولهم»[3].

ويقول في الخاصيّة الثّالثة: «إرضاؤه العقل والعاطفة ومعنى هذا أنّ أسلوب القرآن يخاطب العقل والقلب معا ويجمع الحقّ والجمال معا انظر إليه مثلا وهو في معمعان الاستدلال العقلي على البعث والإعادة في مواجهة منكريها كيف يسوق استدلاله سوقا يهزّ القلوب هزّا ويمتع العاطفة إمتاعا بما جاء في طيّ هذه الأدلّة المسكتة المقنعة إذ قال الله سبحانه في سورة فصّلت: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ**

1 – وظيفة الصّورة الفنيّة في القرآن: عبد السّلام أحمد الرّاغب، فصلت للدّراسات والتّرجمة والنّشر – حلب، ط/1، سنة: 1422 هـ – 2001 م، ص: 395.

2 – دراسات في علوم القرآن: محمّد بكر إسماعيل، ص: 339.

3 – مناهل العرفان: الزّرقاني، 2/ 313.

خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1]، وإذ قال في سورة ق: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ، وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ، تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ، وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكاً فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ، وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ، رِزْقاً لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾[2]، تأمّل في الأسلوب البارع الّذي أقنع العقل وأمتع العاطفة في آن واحد حتّى في الجملة الّتي هي بمثابة النّتيجة من مقدّمات الدّليل إذ قال في الآية الأولى إنّ الّذي أحياها لمحيّ الموتى وفي الآيات الأخيرة كذلك الخروج، يا للجمال السّاحر ويا للإعجاز الباهر الّذي يستقبل عقل الإنسان وقلبه معا بأنصع الأدلّة وأمتع المعروضات في هذه الكلمات المعدودات!»[3].

وهذا ما جعل الدّراسات اللّغويّة – في عمومها – تتوجّه للعناية بالقرآن الكريم، لاستبيان دلالاته الظّاهرة والخفيّة، والعميقة منها والسّطحيّة، وما ينبني على ذلك من دراسات مختلفة وعلوم متباينة ومنها علوم البلاغة، وفي العنصر الموالي نذكر أهمّ الأسباب الدّافعة لذلك.

1 – سورة فصّلت، الآية: 39.

2 – سورة ق، الآيات: 7. 11.

3 – مناهل العرفان: الزّرقاني، 2/ 313.

الأسباب الدّافعة للاعتناء بلغة القرآن ودراسة بلاغته

لا ريب أنّ هناك أسبابا كثيرة دفعت للاعتناء بلغة القرآن وأسلوبه، والاهتمام ببلاغته وبيانه، نذكر سببين فقط لتعلّقهما بموضوعنا، وهما:

الأوّل – شيوع اللّحن في المفردات والأساليب

اللّحن: «وهو الخطأ في العربيّة الفصحى، ويشمل ذلك الخطأ في الأصوات، أو في الصّيغ أو في تركيب الجملة وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ»[1].

كانت العرب تنطق على سجيّتها، وبما توحي إليها سليقتها، لا تتعثّر ألسنتها في خطأ، ولا يشوب صفو كلامها لحن، فلمّا جاء الإسلام ونزل القرآن باللّسان العربيّ المبين اشتدّت العناية أكثر باللّغة العربيّة وتوجّه النّاس لها، وما أن انتشر الإسلام، وكثرت الفتوحات، وخالط العرب العجم حتّى فسدت السّليقة العربيّة، وبدأ اللّحن يدبّ إلى الألسنة، وشمل هذا اللّحن المفردات والأساليب، فجلس المؤدّبون والمعلّمون يدرسون اللّغة العربيّة وآدابها وفنونها فزادت العناية بها لما حصل في اللّسان العربيّ من اللّحن، وهذا يؤكّد أهميّة تعلم اللّغة العربيّة والعناية بها وبآدابها وبجميع فنونها لما ينعكس على صاحبها من فصاحة اللّسان، وبلاغة البيان وحسن وتركيب الكلام، فضلاً عن فهم الدّين وجمال الخلق.

يقول أبو بكر الزُّبيديّ: «ولم تزل العرب تنطق على سجيَّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها؛ حتّى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل النّاس فيه أفواجًا، وأقبلوا إليه أرسالًا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرّقة، واللّغات المختلفة، ففشا الفساد في اللّغة والعربيّة، واستبان منه في الإعراب الّذي هو حَلْيها، والموضِّح لمعانيها؛ فتفطَّن لذلك مَن نافر بطباعه سوء أفهام النّاطقين من دخلاء الأمم بغير

---

1 – إسفار الفصيح: محمّد بن علي بن محمّد، أبو سهل الهروي (المتوفّى: 433هـ)، المحقّق: أحمد بن سعيد بن محمّد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، 1420هـ، 1/ 156.

المتعارَف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فُشُوِّ ذلك وغلَبته؛ حتّى دعاهم الحذرُ من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم، إلى أن سبَّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه»[1].

ولذلك كان العلماء يتحرّزون عند جمع اللّغة، ويفضّلون بعض القبائل على بعض، وأكثر القبائل العربيّة الّتي نقل عنها، وأخذت العربيّة الصّحيحة منها هم: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض قبائل كنانة، وبعض الطّائيّين. واستبعدت قبائل: حمير، ولخم، وجذام، وقضاعة، وغسان، وإياد، وثقيف، وبني حنيفة، وعبد قيس؛ وذلك بسبب تسرّب الخطأ إليهم، لقربهم من الأعاجم، ومخالطتهم لهم.

يقول عبد الله الجديع: «وعلوم العربيّة كالنّحو والصّرف والبلاغة علوم اصطلاحيّة، قنّنها النّاس لمّا رأوا الضّرورة داعية إليها، لعصمة اللّسان من اللّحن في كلام الله وكلام نبيه – صلّى الله عليه وسلّم –، وعصمة الفكر من الشّطط في الفهم، وذلك لأنّ الله تعالى قد أنزل الكتاب عربيّا، جرى نظمه وتأليفه على نهج لسان العرب، بتراكيبهم وألفاظهم، كما قال سبحانه: ﴿**وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾[2]، وقال: ﴿**قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**﴾[3]، فتلاوة الكتاب طريق فهمه وعقله، فمن وقع في اللّحن في تلاوته فلم يقرأه عربيّا كما أنزل، ومن ثمّ فربّما أوقعه ذلك في خطأ الفهم بسبب لحنه في اللّفظ، بل ربّما أوقعه في الخطأ على ربّه تبارك وتعالى.

وإنّ العجمة حين شاعت في النّاس بسبب دخول غير العرب في الإسلام، أوجب ذلك أن يصير العلماء إلى تقنين الضّوابط اللّغوية لتستقيم الألسن بتلاوة

---

1 – طبقات النّحويّين واللّغويّين: محمّد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزّبيدي الأندلسي، أبو بكر (المتوفّى: 379هـ)، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطّبعة: الثّانيّة، ص: 11.

2 – الشّعراء، الآيات:192 – 195.

3 – الزّمر، الآية: 28

القرآن الكريم، وهذا أصل ما قصدوه، لكنّها صارت قوانين عامّة للغة العرب، مطلوبة في كلّ كلام عربيّ، إذ قبح اللّحن في كل كلام قد يترتّب عليه ضرر كبير، فإنّ النّاس إنمّا يظهرون مرادهم باللّغات، فإذا اختلّت اللّغة فسد الكلام ولم يدرك المراد.

من هنا تأتي أهمّيّة معرفة علوم العربيّة، لنقرأ القرآن كما أنزله الله على محمّد ﷺ، ولنقرأ الحديث عن رسول الله ﷺ على وجهه، ولنفهم كلام أهل العلم على مرادهم، ونحسن الإبانة عمّا نريد في خطبة أو حديث أو كلام مكتوب على الوجه»[1].

فقد كان الغرض من نشأة علم النّحو هو وقاية اللّسان من اللّحن والخطأ، ولذا جعلوا منه العلم الّذي تعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، وكان الغرض من نشأة علوم البلاغة هو انتحاء سمت كلام العرب في تصاريفه وأساليبه، وبالتّالي يمكن أنّ نوجز العوامل الّتي أدَّت إلى نشأة الدَّرس اللُّغويّ عموما والبلاغيّ على وجه الخصوص في ثلاثة عوامل، هي:

أ- ظهور اللّحن وانتشاره.

ب- حماية القرآن من اللّحن.

ج- فهم القرآن ودراسته.

الثّاني – خدمة القرآن الكريم وبيان أسراره

كلّ دارس لعلوم اللّغة فقيه بها وعارف بمراحل نشأتها وتطوّرها لا يخفى عليه أهمّيّة البلاغة القرآنيّة، لما لعلوم البلاغة من تعلّق بتفسير كلام الله تعالى؛ فهي الوسيلة المثلى الّتي اعتمد عليها العلماء في بيان خصائص البلاغة القرآنيّة، وإظهار

1 - المنهاج المختصر في علمي النّحو والصّرف: عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسَسَة الريَّان للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّالثة، 1428 هـ - 2007 م، ص:5 - 6.

وجه الإعجاز، ولذلك كانت علوم البلاغة، وخاصّة علم المعاني وعلم البيان يطلق عليهما علم دلائل الإعجاز، مع أنّ البلاغة القرآنيّة يتساوى فيها ألوان البديع وفنون المعاني والبيان، فبلاغة القرآن تشمل كلّ هذه الفنون والألوان.

فكان تعلّم البلاغة من أكبر الدّوافع لتدبّر القرآن وتعلمه، وفهمه وإدراك معانيه، وتجلية دُرره واستخراج كنوزه، وبهذا ندرك السّرّ الّذي كان وراء الاهتمام ببلاغة القرآن، والحكمة من الحثّ على تعلّم البلاغة، وخاصّة لمن يتعامل مع القرآن الكريم، تفسيرا كان أو غيره.

يقول الجاحظ مبيّنا أهمّيّة علوم البلاغة للفقيه: «فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلّم وإن برز على أهل الدّنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرّية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنّحويّ وإن كان أنحى من سيبويه، واللّغويّ وإن علك اللّغات بقوّة لحييه لا يتصدّى منهم أحد لسلوك تلك الطّرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلّا رجل قد برع في علمين مختصّين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان وتمهّل في ارتيادهما آونة، وتعب في التّنقير عنهما أزمنة، وبعثته على تتبّع مظانّهما همّة»[1].

كما نجد السّكّاكيّ يبرز أهمّيّة علمي المعاني والبيان، بقوله: «واعلم أنّ شأن الإعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن يدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحة، ومدرك الإعجاز عندي هو الذّوق ليس إلّا، وطريق اكتساب الذّوق طول خدمة هذين العلمين»[2].

---

1 – الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزّمخشريّ جار الله (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطّبعة: الثّالثة – 1407 هـ، المقدّمة/ 2.

2 – مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر السّكّاكيّ (ت: 626هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّانية، 1407 هـ – 1987م، ص: 416.

ويقول الزّركشيّ: «وإنّما أهل الذّوق هم الّذين اشتغلوا بعلم البيان وراضوا أنفسهم بالرّسائل والخطب والكتابة والشّعر وصارت لهم بذلك دربة وملكة تامّة، فإلى أولئك ينبغي أن يرجع في معرفة الكلام، وفضل بعضه على بعض»[1].

وقد أشار السّيوطيّ لهذا المعنى، فقال: «معرفة هذه الصّناعة بأوضاعها (الذّوق والملكة) هي عمدة التّفسير المطّلع على عجائب كلام الله تعالى، وهي قاعدة الفصاحة وواسطة عقد البلاغة»[2].

فأرباب البلاغة هم من يمتلك الذّوق النّاقد، وبه يعرفون أفانين الكلام وخباياه، لما امتلكوه من قوّة المران في علوم البلاغة حتّى صارت لهم بذلك دربة، وتكوّنت عندهم الملكة، وهذا ما أشار إليه الزّمخشريّ، بقوله: «ومن حقّ مفسّر كتاب اللّه الباهر وكلامه المعجز، أن يتعاهد في مذاهبه بقاء النّظم على حسنه، والبلاغة على كمالها وما وقع به التّحدّي سليما من القادح، فإذا لم يتعاهد أوضاع اللّغة فهو من تعاهد النّظم والبلاغة على مراحل»[3].

فهكذا نرى – من خلال ما ذكرنا – هذا الاهتمام الكبير بتعلّم علوم البلاغة، والتّمرّن على فنونها المختلفة وأساليبها المتنوّعة، وذلك قصد الغوص في تفسير القرآن الكريم ومعرفة معانيه واستخراج كنوزه والوقوف عند دُرره، وهذا الاهتمام كان سببا في كثرة الدّراسات وتنوّعها في هذا المجال، ومنها الدّراسات البلاغيّة الّتي كانت النّواة الأساسيّة لنشأة علم البلاغة وتطوّره، وعليه حاولت استقراء تلك الدّراسات ثمّ تصنيفها إلى أقسام، حتّى نصل إلى بيان محطّات الدّرس البلاغيّ المختلفة، وأثر القرآن فيها، وإعطاء صورة عنها، وتحديد مجالها، وإبراز ما يمكن أن

1 – البرهان في علوم القرآن: بدر الدّين الزّركشيّ (ت: 794ه)، تحقيق: محمّد إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطّبعة: الأولى، 1376ه – 1957م، 2/ 124.

2 – الإتقان: السّيوطيّ، 4/ 215.

3 – الكشّاف: الزّمخشريّ، 1/ 68.

تتطرّق إليه فيها. ويمكن الآن أن ندخل في هذه المراحل.

مراحل الدّرس البلاغيّ وأثر القرآن فيها

هناك أربع مراحل رئيسيّة للدّرس البلاغيّ – قديما وحديثا – هي:

1. البحث في دلائل الإعجاز القرآني

عندما نرجع لتاريخ نشأة البلاغة نجد أنّ السّبب الأساس في ذلك هو القرآن الكريم، وذلك عندما انبرى علماء الأمّة للدّفاع عنه، وحمايته من اللّحن والانحراف، وبيان وجوه إعجازه، وتجلية جوانب الاختلاف بينه وبين المعهود من كلام العرب الّذي خلدّته أشعارهم، وبذلك اتجه البلغاء والعلماء لتأليف المؤلّفات والكتب والمصنفات الكفيلة بتجلية أوجه البلاغة القرآنيّة قصد بيان إعجاز القرآن، ونذكر من ذلك:

معاني القرآن للفرّاء (ت:207ه) ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (ت:210ه)، ونظم القرآن للجاحظ (ت:255ه)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت:276ه)، والنكت في إعجاز القرآن للرّماني (ت:384ه)، وإعجاز القرآن للباقلانيّ (ت:403ه)، وأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني(ت:471ه)، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرّازيّ (ت:606ه)، ثمّ مفتاح العلوم للسّكاكيّ (ت:626ه)، والتّبيان في علم البيان المطّلع على إعجاز القرآن لابن الزّملكاني (ت:651ه)، وتلخيص المفتاح للخطيب القّزوينيّ (ت:739ه)، والطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للعلوي (ت:749ه)، والفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلوم البيان لابن القيّم (ت:751ه)، وغير ذلك من المؤلّفات البلاغيّة الّتي كان منطلقها الأساس هو الإعجاز القرآنيّ وجعلت من البلاغة مادّة خصبة لدراستها وبيان وجه إعجاز القرآن وعظمته.

وبهذه المؤلّفات في إعجاز القرآن ظهرت المباحث الكثيرة المختصّة بالفنون البلاغيّة الّتي استخلصوها من القرآن الكريم، مثل: الخبر والإنشاء، والتّقديم والتّأخير، والذّكر والحذف، والشّرط والجزاء، والقَصْر، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب، وغيرها من أساليب المعاني، وفنون البيان، وألوان البديع، ما يدلّ على العلاقة التّلازميّة بين فنون البلاغة المختلفة وقضيّة الإعجاز القرآنيّ.

يقول الرّافعيّ في بيان وجه الارتباط بين الفنون البلاغيّة والتّصنيف في الإعجاز القرآنيّ: «وممّن ألّفوا في الإعجاز أيضاً على وجوه مختلفة من البلاغة والكلام وما إليهما: الإمام الخطابي المتوفّى سنة 388هـ، وفخر الدّين الرّازيّ المتوفّى سنة 606هـ، والأديب البليغ ابن أبي الإصبع المتوفّى سنة 654هـ، والزّملكانيّ المتوفّى سنة 727هـ، وهي كتب بعضها من بعض»[1].

ثمّ يقول: «صنّف فيه جماعة من العلماء المتأخّرين: منهم الإمام الرّازيّ المتوفّى سنة 606هـ، فقد لخّص كتابيّ (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) للجُرجانيّ، واستخرج منهما كتابه في إعجاز القرآن وهو كتاب معروف، أحسن في نسقه وتبويبه، ثمّ الأديب ابن أبي الإصبع المتوفّى سنة 654هـ فقد صنّف كتاب (بدائع القرآن) أورد فيه نحو مائة نوع من معاني البلاغة وشرحها، واستخرج أمثلتها من القرآن، ثمّ ابن قيم الجوزيّة المتوفّى سنة 751هـ، وقد أشرنا في غير هذا الموضع إلى تصنيفه "كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان " وهو في معناه بتلك الكتب كلّها.

هذا إلى أنّ كلّ ما كتبه المتقدّمون في علوم البلاغة وإعجاز القرآن: كالرّمانيّ، والواسطيّ، والعسكريّ، والجرجانيّ، وغيرهم؛ فإنّما يَنحون به هذا النّحوَ من انتزاع أمثلته في القرآن، والإضافة في أبوابها، ثمّ ما يداخل هذه الأبواب من فنون الكلام

1 – إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة: مصطفى صادق الرّافعيّ (المتوفى: 1356هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطّبعة الثّامنة – 1425هـ – 2005م، (ص: 108).

شعرِه ونثرِه، ومن أجل ذلك قلنا آنفاً: إنّ القرآن كان علم البلاغة عند العرب، ثمّ صار بعدهم بلاغة هذا العلم»[1].

ولم يتوقف الأمر عند الأوائل المتقدّمين بل نجد من المعاصرين - كذلك - من اهتمّ بهذه المسألة وألّف فيها مصنّفا خاصّا هدفه الحديث عن بيان مدى إثراء تلك المصنّفات للبلاغة القرآنيّة ما أدّى لتدوين البلاغة العربيّة عموما، من ذلك كتاب: قضيّة الإعجاز القرآنيّ وأثرها في تدوين البلاغة العربيّة لعبد العزيز عبد المعطي عرفة، يقول فيه عن جهود أبي عبيدة بحكم أنّها من أوائل الجهود الّتي عرفت في هذا المجال فيقول: «وكانت محاولة أبي عبيدة ناجحة إذ تمكّن من الكشف عن بعض المسائل البلاغيّة، وتعتبر مهمّة في تكوين البلاغة التّعليميّة، لأنّها تمثّل الطّور الأوّل في نشأتها»[2].

ويقول بعدما بيّن الفنون البلاغيّة الّتي تعرّض لها كلّ من أبي عبيدة والفرّاء في بيان أوجه الإعجاز القرآنيّ: «هذه هي الألوان البلاغيّة الّتي أشار إليها كلّ من أبي عبيدة والفرّاء والّتي دفعتها قضيّة الإعجاز دفعا وكان الغرض منها فهم القرآن الكريم عن طريق تربية الذّوق الأدبيّ ... »[3].

وهكذا سار مع باقي من ألّف في الإعجاز وخدم البلاغة تماشيا مع عصورهم، كالجاحظ وابن قتيبة وابن المعتزّ والرّمانيّ وأبي هلال العسكريّ وعبد القاهر الجرجانيّ والزّمخشريّ الّذي طبّق في كشّافه ما قال به الجرجانيّ.

ومع كلّ هذا الاهتمام بالبلاغة القرآنيّة نستطيع القول بأنّ الهدف لم يكن من أجل استخراج فنون البلاغة القرآنيّة وتنظيميها وترتيبها؛ بل كان المقصد هو بيان

---

1 - إعجاز القرآن: الرّافعيّ، ص: 177.

2 - قضيّة الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربيّة: عبد العزيز عبد المعطي عرفة، عالم الكتاب، بيروت، الطّبعة الأولى: 1405ه، 1985م، ص: 103.

3 - المرجع نفسه، ص: 137.

الإعجاز والدّفاع عن القرآن ولغته عن طريق فنون البلاغة المختلفة، لأنّها تخدم الإعجاز أوّلا وبدرجة رئيسيّة، ولم يكن في صلب منهجهم التّأليف في البلاغة ذاتها، ولكن استعملوها كآلة لإظهار وجوه الإعجاز، وعناوين المصنفات الّتي رأيناها تدلّ على ذلك، ومع ذلك فقد صارت تلك الجهود مادّة خاما للفنون البلاغة بعد ذلك، وأصبح كلّ من جاء بعدها عالة عليها، ولا يمكنه الاستغناء عنها، وبهذا تبلورت فكرة المصنّفات المختلفة المتخصّصة في علوم البلاغة، وهذا ما سنتحدث عنه في العنصر الموالي.

2.البحث البلاغيّ المتخصّص

لقد كان للقرآن الكريم أثره الواضح في البحث البلاغيّ المتخصّص؛ وذلك من وجهتين:

الأوّلى: أنّ ما أُلِّف في البلاغة قديما وحديثا، حوى جهود العلماء في استقصاء فنونها وعلومها الّتي كان العديد منها -كما ذكرنا- مستخلصا من القرآن الكريم.

وهي بحوث كثيرة نذكر بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر:

بداية من البديع لعبد الله بن محمّد المعتز بالله (المتوفّى: 296ه)، وديوان المعاني للعسكري (المتوفّى: نحو 395ه)، وسحر البلاغة وسرّ البراعة للثّعالبي (المتوفّى: 429ه)، وسرّ الفصاحة للخفاجيّ (المتوفّى: 466ه)، وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانيّ (المتوفّى: 471ه)، وأساس البلاغة للزّمخشريّ (المتوفّى: 538ه)، ومفتاح العلوم للسّكاكيّ (المتوفّى: 626ه)، ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجنّيّ (المتوفّى: 684ه)، والإيضاح في علوم البلاغة، وعقود الجمان في علم المعاني والبيان للقزوينيّ، (المتوفّى: 739ه)، والطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة العلويّ (المتوفّى: 745ه).

ومن الكتب المتأخّرة، أنوار الرّبيع في أنواع البديع للحسينيّ(المتوفّى: 1119ه)،

وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع للهاشميّ (المتوفّى: 1362هـ)، وعلوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع» للمراغيّ (المتوفى: 1371هـ)، وكتاب في البلاغة العربيّة (علم المعاني والبيان والبديع) لعبد العزيز عتيق (المتوفّى: 1396هـ)، وكتاب البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها لعبد الرّحمن حسن حبنكة الميدانيّ (ت:1425هـ)، وغيرها من الكتب.

فعندما نلقي نظرة على تلك المؤلّفات المتخصّصة في علوم البلاغة؛ ونتّبع تسلسلها الزّمنيّ نجدها، تضمّنت الحديث عن المباحث البلاغيّة، حتّى انتهت إلى ما انتهت إليه على صبغتها الحاليّة المشكّلة لعلوم البلاغة الثّلاث، فجمعت شتاتها، واستقرّت على تسمياتها، ورتّبت علومها، وفرّعت فنونها، وبوّبت أقسامها، وبيّنت حدودها وتعريفاتها، ونجدها في كلّ ذلك احتوت كلّ المباحث الّتي استخلصت من القرآن الكريم.

الثّانية: أنّ القرآن الكريم كان مادّة مُثلى للتّدليل على الكثير من المباحث البلاغيّة والاستشهاد لها، وبيان أغراضها ونكتها، حتّى أضحت معروفة ومعلومة ومتداولة، وتتلقّاها الأجيال خلفا عن سلف، ولعلّ بعض الكتب البلاغيّة المتأخرة تُظهر قدر مادّة القرآن في طيّات مباحث علوم البلاغة.

فالنّاظر للفنون البلاغيّة من خلال تلك المؤلّفات البلاغيّة المتخصّصة يلحظ اهتمامها بالاستشهاد لها بمختلف الشّواهد من الشّعر والنّثر والقرآن وغير ذلك، فكانت كتب الإعجاز المختلفة – الّتي تحدّثنا عنها وغيرها – مصدرا من مصادر البلاغة؛ من حيث أخذ الفنون عنها أو الاستشهاد بها، كما أنّ الشّعر مصدر أساسيّ لفنونها – أيضا – ولذا لا نجدها تجعل من اهتماماتها الأوّليّة البلاغة القرآنيّة، وإن كانت من صلب مادّتها ومن أهمّ مصادرها؛ بل اهتمامها منصبّ حول علوم البلاغة وما تحتويه من فنون مختلفة، فذاك هو الغرض الأساس، وعليه أصبحت المادّة القرآنيّة فيها كجزء من تلك الشّواهد وكمصدر من المصادر، حسب ما اقتضاه كلّ

فنّ، وتختلف من مصنّف لآخر، فهناك المكثر، وهناك المقلّ في ذكر الشّواهد القرآنيّة، وبهذا لا تجد في بعض فنون البلاغة إلّا الشّواهد الشّعريّة أو النّثريّة، ومع كلّ ذلك يظهر مدى أثر القرآن الكريم في نشأة الدّرس البلاغيّ وتطوّره من خلال ما عرضنا، ولا يمكن أن نذكر نشأة البلاغة دون الإشارة للقرآن الكريم.

وللتّنبيه فإنّنا لم نخصّص للكتب الأدبيّة كلاما مستقلّا هنا، مثل البيان والتّبيين للجاحظ، والمثل السّائر لابن الأثير والكلّيات لأبي البقاء، وغيرها، وذلك لأنّها ليست متخصّصة في البلاغة القرآنيّة وليس لها علاقة كبيرة بها، وإن ذكرت من أمثلتها وتكلّمت عن البلاغة العربيّة، فهي موسوعات شاملة في الأدب والبلاغة واللّغة، وخصّصنا بعض الحديث للكتب البلاغيّة لأنّها جعلت من صميم أمثلتها الشّواهد القرآنيّة مع أنّ الكثير من مباحثها بني أساسا على النّماذج القرآنيّة، ومع كلّ هذا فالكتب البلاغيّة المتخصّصة هي صورة وهيكل للفنون البلاغيّة.

3. تفسير القرآن العظيم

كما سبق وأن أشرنا بأنّ البلاغة من العلوم الّتي نشأت وترعرعت في ظلال الدّراسات القرآنيّة لبيان وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، وأوّل شيء وأهمّ شيء يسعى له المفسّر قبل تفسيره هو البحث عن دقائق المعاني، لأنّ وراء كلّ كلمة أو آية في القرآن الكريم معنى مستفاد يكون بمثابة الرّكيزة في بناء الفهم المراد من كلام الله تعالى، وما ينتج عنه من إعجاز ودلائل وأحكام وغيرها، لذا كانت فنون البلاغة ركيزة من ركائز علم التّفسير لاهتمامها بالمعنى الّذي هو المراد تبليغه وتوصيله للمخاطب.

يقول ابن الأثير: «والكلام فيه وإن تضمّن بلاغة، فليس الغرض ههنا ذكر بلاغته فقط، بل الغرض ذكر ما تضمّنه من النّكت الدّقيقة في استدراج الخصم إلى الإذعان والتّسليم، وإذا حقّق النّظر فيه علم أنّ مدار البلاغة كلّها عليه؛ لأنّه انتفاع

بإيراد الألفاظ المليحة الرّائقة، والمعاني اللّطيفة الدّقيقة دون أن تكون مستجلبة لبلوغ غرض المخاطب بها»[1].

ومن هنا نرى المفسّرين منذ بداية التّدوين في علم التّفسير وهم يركّزون وبعناية فائقة على الجانب البلاغيّ، لأنّهم يدركون مدى الصّلة الكبيرة بين علم التّفسير وعلوم البلاغة، فالمفسّر حتّى يستطيع القيام بهذا الدّور الكبير كان لزاما عليه أن يحيط بفنون البلاغة ووجوهها المختلفة ليكشف عن أسرار الإعجاز، ويتمكّن من توجيه الآيات وفق ما يمكن أن يفهم عنه كلام الله تعالى، فكانت فنون البلاغة في مقدّمة العلوم الّتي لا يُسْتَغْنى عنها في تفسير كتاب الله تعالى، وإدراك فصاحته وبلاغته.

يقول الزّمخشريّ في تفسيره الكشّاف: «ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلّا رجل قد برع في علمين مختصّين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان، وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التّنقير عنهما أزمنة»[2].

وقد كُتِبَت العديد من الرّسائل العلميّة في دراسة البحث البلاغيّ عند المفسّرين، ما ينبئ على الدّور الكبير الّذي قام به المفسّرون من الإسهام في خدمة الدّرس البلاغيّ، من ذلك: البلاغة عند المفسّرين حتّى نهاية القرن الرّابع الهجريّ لرابح دوب، وهي رسالة دكتوراه من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة بقسطنطينة، سنة: 1994، وأيضا رسالة عن: جهود المفسّرين في البحث البلاغيّ (أبو عبيدة، الفرّاء، ابن قتيبة) لمنيرة محمّد فاعور، وهي رسالة لنيل درجة الماجستير، بدمشق سنة 1996، وغيرهما كثير.

ومن أهمّ كتب التّفسير الّتي اهتمّت واعتنت بالجانب البلاغيّ، تفسير الوسيط

1 –المثل السّائر: ضياء الدّين بن الأثير (المتوفّى: 637هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الفجالة. القاهرة، 205/2.

2 – الكشّاف: الزّمخشريّ، المقدّمة/2.

في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن الواحدي (ت:468ه)، وتفسير الكشّاف المسمّى: الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل لأبي القاسم جار الله الزّمخشريّ (ت:538ه)، فقد حوى الكثير من الفنون البلاغيّة، وساقها مع التّفسير بكلّ روعة ودقّة وجمال، قصد الاستعانة بها على فهم كلام الله تعالى.

وكذلك تفسير المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمّد ابن عطيّة الأندلسيّ (ت:542ه)، والتّفسير الكبير، والمسمّى – أيضا- مفاتح الغيب لفخر الدّين الرّازيّ (ت:606ه) ، وتفسير أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل لأبي سعيد محمّد الشّيرازيّ البيضاويّ (ت:685ه) ، وتفسير التّسهيل لعلوم التّنزيل لأبي القاسم ابن جزي الكلبيّ الغرناطيّ (ت:741ه).

ومن أهمّ التّفاسير – كذلك - الّتي أولت الجانب البلاغيّ بالحديث الكثير؛ تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسيّ (ت:745ه)؛ الّذي تكلّم فيه طويلا عن الجانب البلاغيّ والبيانيّ وأعطاه عناية كبيرة، وكذلك تفسير التّقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد لأبي العبّاس البسيليّ التّونسيّ (ت:830ه)، وتفسير أبي السّعود (ت:982ه)؛ المسمّى: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وتفسير فتح القدير لمحمّد بن علي الشّوكانيّ (ت:1250ه)، وتفسير محاسن التّأويل لمحمّد جمال الدّين القاسمي (ت:1332ه)، ولا يمكن أن ننسى أو نغفل عن الموسوعة الضّخمة والكبيرة المتمثّلة في تفسير التّحرير والتّنوير، المسمّى: تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد لمحمّد الطّاهر بن عاشور التّونسيّ (ت:1393ه)".

فكلّ هذه التّفاسير كان لها القسط الأكبر من العناية بالفنون البلاغيّة والتّركيز عليها، وغيرها ممّن اهتمّ بالجانب البلاغيّ وجعله من صميم مادّة تفسيره، مع العلم أنّ منهجيّة العرض في تلك التّفاسير تماشت مع تفسير الآيات، فكانت البلاغة مدرجة ضمن التّفسير ومختلطة معه، وهي الطّريقة القديمة المعهودة عند المفسّرين،

ولكن بعض المتأخّرين صار على النّهج الموضوعيّ في التّفسير، فأفرد البلاغة بعنصر مستقل أثناء تفسير الآيات المتعلّقة بالموضوع الواحد، ومن هؤلاء على سبيل المثال محمّد علي الصّابوني في تفسيره "صفوة التّفاسير".

وتكمن فائدة هذه التّفاسير من الجانب البلاغيّ، أنّها:

أوّلا – تخصيصها للجانب البلاغيّ بعنصر مستقلّ في بداية أو نهاية تفسيرها لكلّ مقطع من المقاطع، ممّا يسهّل عملية الاستقراء للفنون البلاغيّة الّتي تعرّض لها التّفسير، دون لبس أو غموض أو تخمين أو تأويل، فهي مقصودة في ذاتها ولذاتها.

وثانيا – أنّها من أواخر التّفاسير – فهي معاصر – ولذا كانت تسمياتها للفنون البلاغيّة بما استقرّت عليه عند علماء البلاغة، إلّا اليسير النّادر الّذي لا يعدّ، فقد كانت تسمياتها غير موجودة في الكتب المتأخّرة للبلاغيّين، وهذا الجانب يجعل من تلك الفنون مألوفة عند جماهير القراء.

وثالثا – أنّها اعتمدت على أهمّ جهود السّابقين في استظهار بيان واستخراج الفنون البلاغيّة في الآيات القرآنيّة، ما يجعل منها شبه ملخّص أو ثمرة أو زبدة لتلك الجهود، ويكون مغنيا لحدّ كبير عنها، وخاصّة عند الأجيال المعاصرة الّتي أصبحت تحبّ الّتيسير، والعمل القاصد المختصر في غالب أمورها.

مع العلم بأنّ هذه الطّريقة الّتي انتهجتها هذه التّفاسير تساعد جمهرة من النّاس، وخاصّة من يتعاملون مع الآيات مباشرة، سواء في التّأليف، أم في تدريس التّفسير وغيره ممّا يتعلّق بالقرآن، كالخطابة، والاستشهاد، أو أثناء الاطّلاع على مفهوم أو دلالة بعض الكلمات أو معنى بعض الآيات، ولكنّها لا تكون مساعدة لجمهرة أخرى من النّاس؛ رغم تخصيصها وإفرادها للجانب البلاغيّ بعنصر مستقلّ بداية أو عقب كلّ مقطع تقوم بتفسيره، فيبقى هناك نوع من المشقّة في البحث عن الأمثلة القرآنيّة للفنون البلاغيّة عندما نريد أنّ ندعم الفنّ بأمثلة أخرى من القرآن الكريم،

وخاصّة فيما لم تذكر له كتب البلاغة أمثلة من القرآن الكريم.

وعلى هذا فإنّ هذا الجانب يحتاج لدراسة أخرى تهتمّ بهذا الجانب الأخير، قصد تيسير الوصول للأمثلة البلاغيّة القرآنيّة، وبترتيب وتبويب الفنون البلاغيّة على ما هي عليه في كتب البلاغة المعاصرة، وعلى طريقة وتسميات ما استقرّت عليه تلك الفنون في كتب البلاغة، وعند المتخصّصين فيها، والرّجوع إليها دون عناء أو كثير تعب.

وأنّي لأطمح في المستقبل أن تكون هذه الفكرة نواة مشروع لعمل ضخم وكبير لجمع شتات البلاغة القرآنيّة من مختلف المصادر، وضمّها إلى بعضها البعض، لتهذّب وتنقّح وتيسّر وترتّب وتبوّب، بنفس النّسق الّذي ذكرناه، وتخرج للعيان بلغة العصر. وهذا ما جعلنا نخصّص له محورا خاصّا لأهميّته في استثمار البلاغة لخدمة النّصّ القرآنيّ.

وعلى كلّ حال ومع هذه الفكرة الأخيرة الّتي ذكرتها - والّتي تتعلّق بالبلاغة القرآنيّة من خلال التّفاسير- فلا بأس أن أنبّه على أنّي قد عثرت على دراسة قريبة من فكرتي الّتي ذكرتها قبل قليل؛ وهي كتاب : دليل البلاغة القرآنيّة لمحمّد بن سعد الدبل، وهو أستاذ بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، وقد خرج من هذه الدّراسة الجزء الأوّل فقط، تعلّق بالفاتحة والبقرة وآل عمران، وقد نشرته مكتبة الملك فهد الوطنيّة بالرّياض، في طبعته الثّانية، سنة: 1431هـ . 2010م، وهذه الدّراسة بمثابة معجم بلاغيّ للبلاغة القرآنيّة، ولكنّها تختلف مع فكرتي في وجهة، وتتّفق معها في وجهة أخر:

أمّا فيما تختلف فيه مع فكرتي ففي مسألة الطّرح والمنهجيّة المتّبعة، فهو سلك في طرحه سبيل المتأخّرين من المفسّرين بذكر المقطع من الآيات، ثمّ يستخرج منه ما أمكن من الفنون البلاغيّة، مع ميزة اختلفت عنهم وهي عرض فنون كلّ قسم من

علوم البلاغة مع بعضه، ولكن دون ترتيبها على غرار ترتيب كتب البلاغة للموضوعات، بل رتّبها حسب ورودها في الآيات داخل كلّ قسم، أمّا فكرتي الّتي أتصوّرها فهي تعتمد على منهج علماء البلاغة في التّقسيم والتّرتيب والتّبويب، بجمع الأجزاء من الآيات من كلّ قسم على أساس أنّها شواهد، وترتيبها مع فنونها البلاغيّة حسب ترتيب الكتب البلاغيّة المعاصرة، بذكر الفنّ البلاغيّ مع أمثلته، كما هو معروف في الدّراسة الحديثة.

أمّا فيما تتّفق فيه مع فكرتي ففي مسألة التّخصيص، فهو يعتمد على كلّ المصادر الّتي تحدّثت عن البلاغة القرآنيّة ليجمع مدوّنة تكون بمثابة معجم ودليل لكلّ ما جاء في البلاغة القرآنيّة، وهو بهذا يكون عملا ضخما وطويل الأمد، يستغرق وقتا طويلا وأجزاء كثيرة، كما أشار هو لذلك في هذا الجزء؛ بأنّه قد يبلغ هذا المصنّف إلى عشرة أجزاء أو أكثر.

وننقل ما قاله بشأن ما ذكرنا، حيث يقول: «ولمّا كنت واحدا من المهتمّين بالبحث عن جوانب البلاغة القرآنيّة، فقد استخرت الله وعزمت مستعينا بتوفيقه عزّ وجلّ على إعداد معجم للبلاغة القرآنيّة، أشبه بالموسوعة. يقوم على إحصاء الألوان البلاغيّة في الآيات القرآنيّة، بدءا بسورة الفاتحة، وختما بسورة النّاس، راجيا من الله تعالى أن يوفّقني ويعينني على إتمام هذا العمل الكبير، ويقوم منهج هذه الدّراسة على ذكر الألوان البلاغيّة الّتي تشتمل عليها آيات القرآن الكريم طبقا للمسمّيات الّتي استقرّ عليها علماء البلاغة. حيث أقوم باستعراض آيات الذّكر الحكيم بحسب ترتيبها في المصحف الشّريف آية آية ذاكرا ما في كلّ آية من خصائص علم المعاني، ثمّ اتّبع ذلك ما اشتملت عليه من صور علم البيان، يلي ذلك ما يكون فيها من محسّنات البديع المعنويّة واللّفظيّة، مستعينا في ذلك بتوفيق الله أوّلا، ثمّ بجهود المفسّرين والبلاغيّين والباحثين الّذين اهتمّوا بإبراز جوانب البلاغة القرآنيّة ثانيّا. هذا هو المنهج الّذي تحاول هذه الدراسة أن تسير على طريقته

دون إغفال للمنهج التّحليليّ الّذي قد يقتضيه المقام أحيانا»[1].

وبهذا اتّضح لنا أنّ هذه الدّراسة تشترك مع فكرتّي من حيث المقصد العام في جمع البلاغة القرآنيّة في مؤلّف واحد، وتختلف معها من حيث الطّرح والمنهجيّة، وسوف ننتقل الآن للعنصر الرّابع والأخير المتعلّق بالدّراسات في البلاغة القرآنيّة لنبيّن كيف كان لها أثر في إثراء الدّرس البلاغيّ العربيّ.

4. الدّراسات في البلاغة القرآنيّة

ونقصد بها الدّراسات والمؤلّفات الّتي ركّزت على البلاغة القرآنيّة، واعتنت بها، وقصدتها بالدّراسة، وجعلتها من اهتماماتها الأوّليّة، وتنقسم هذه الدّراسات حسب نوعيّتها إلى:

– دراسات عامّة مجملة لكلّ البلاغة القرآنيّة قصد بيان سيماتها، وخصائصها، وقيمتها، وجمالية بيانها، وروعة بلاغتها، وغير ذلك، وبعض هذه الدّراسات يكون غير مقيّد بكتاب معيّن في الدّراسة، فيكون عامّا في عموم بلاغة القرآن، مثل كتاب: من بلاغة القرآن لأحمد أحمد بدوي (ت:1384ه)؛ ومثل كتاب خصائص التّعبير القرآنيّ وسماته البلاغيّة لعبد العظيم إبراهيم محمّد المطعني (ت:1429ه)، وغيرهما.

– دراسات خاصّة، فبعضها يكون مختصّا بكتاب معيّن، فتكون الدّراسة حينها قصد بيان جهود أصحابها أو أثرها، أو لإبرازها واستخلاصها لتفرد عن الكتاب، وما شابه ذلك، مثل: كتاب البلاغة والمعنى في النّصّ القرآنيّ تفسير أبي السّعود أنموذجاً لحامد عبد الهادي حسين، ومثل: الطّاهر بن عاشور وجهوده البلاغيّة في ضوء تفسيره التّحرير والتّنوير، لرانية جهاد إسماعيل الشّوبكي، وهي رسالة مقدّمة

1 – دليل البلاغة القرآنيّة: محمّد بن سعد بن حسن الدبل، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، الرّياض، الطّبعة: الثّانية، سنة: 1431ه.2010م، 6/1.

لنيل شهادة الماجستير في البلاغة القرآنيّة، بجامعة غزّة (1430هـ 2009م)، وكتاب البلاغة القرآنيّة في تفسير الزّمخشريّ وأثرها في الدّراسات البلاغيّة لمحمّد حسنين أبي موسى، ومثلها وعلى منوالها رسالة البلاغة القرآنيّة في تفسير الشّوكانيّ لمحمود سليمان أحمد مسمح، وهي رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في البلاغة القرآنيّة، بجامعة غزّة (1428هـ 2008م)، وغيرها، فهي تتعرّض بالضّرورة للفنون البلاغيّة، لكنّها لا تقصد تخصيصها في ذاتها بالدّراسة؛ بل هي تبع لغرض آخر.

أو تكون خاصّة بدراسة فنّ بلاغيّ معيّن إمّا في القرآن كلّه، أو في جزء منه، كدراسة الأمر والنّهيّ، أو الاستفهام، أو التّقديم والتّأخير، أو التّكرار، أو التّشبيه، أو الاستعارة، أو الكناية، أو المقابلة، أو الإيجاز والإطناب، وغيرها من فنون البلاغيّة، وقد أصبحت هذه النّوعيّة من الدّراسة كثيرة اليوم مع الرّسائل العلميّة المتخصّصة لنيل شهادة الماستر أو الماجستير أو الدّكتوراه، ولا يتّسع الأمر لذكر نماذج منها.

وفي خاتمة هذا المحور يمكن أن نخلص إلى أنّ القرآن الكريم كان المنعرج الأكبر الّذي غير مسار الدّرس البلاغيّ من مجرّد خطاب على الألسن إلى مباحث تتداول بين أهل العلم، ومن علم منقدح في الأذهان إلى علم مكتوب ومدون بالأقلام، وذلك حين نزل القرآن الكريم وتوجّه النّاس للغته الّتي كانت على أساليب العرب، ولكنّها أعجزتهم وأبهرتهم حتّى جعلوها المصدر الأوّل لمادّتهم بعد أن كان يتصدّرها الشّعر.

لقد كان تأثير القرآن الكريم في الدّرس البلاغيّ واضحا حين اتّجه العلماء لبيان المباحث البلاغيّة قصد إظهار فصاحة القرآن ومواطن الإعجاز فيه ما جعل الدّرس البلاغيّ ينحو منحى النّشأة والتّبلور، ومع مرور الوقت واستنباط عدد أكبر من المباحث وتأثّر النّاس بأساليب القرآن والافتتان بها حتّى بلغت حدّ التّكلّف

والصّنعة الشّيء الّذي فرض على العلماء تدوين الفنون البلاغيّة لتكون معلما هاديا للمبدعين وغيرهم كي لا ينحرفوا عن لغة القرآن وأساليب العرب، وفي ذات الوقت كي يجمعوا كلّ جديد توصلوا إليه تحت مسمّى البديع.

وللإشارة فإنّ البحث والدّراسة في مجال البلاغة من خلال المدوّنة القرآنيّة لم ينقطع - من بداية نشأة البحث في القرآن الكريم وإلى يوم النّاس هذا - وإن اختلفت الدّراسات وتنوّعت إلّا أنّها جميعا تشترك في خدمة وتطوّر الدّرس البلاغيّ من خلال معين القرآن الكريم الّذي لا ينضب.

كما نختم بقولنا أنّ المادّة القرآنيّة كانت محلّ الشّاهد في أغلب المباحث البلاغيّة؛ بل إنّها تقدّمت الفصيح من الشّعر في كلام العرب الأوائل، وهذا بلا ريب له أثره الكبير في تطوير الدّرس البلاغيّ، لأنّ العديد من المواطن سبق القرآن فيها الشّعر العربيّ كإنشاء أنواع جديدة من الأساليب الّتي لم تعهدها العرب رغم أنّها لا تخرج على سمت كلامهم ولا تنكرها عقولهم ولا تنفر منها طبائعهم ولا تمجّها ألسنتهم.

كلّ هذا يدعونا لاستثمار إمكانات البلاغة العربيّة وإعطائها المكانة المثلى الّتي تنسجم مع طبيعتها ودورها وأهميّتها وارتباطها بالقرآن الكريم نشأة وتطوّرا للاستفادة منها في خدمة دلالات النّصّ القرآنيّ واستنباط الأحكام الشّرعيّة منه.

المحور الثاني
خطوَاتٌ عمليَّةٌ لجمع وتيسير البلاغة القرآنيّة

تمهيد

تكلمّنا في المحور السّابق عن أهمّيّة البلاغة القرآنيّة، وأشرنا إلى مسألة تجميعها لتكون ميسورة في أيدي الدّارسين للنّصّ القرآنيّ، بداية من الباحثين عن دلالات النّصّ ووصلا إلى أهل الفقه الّذين يمتلكون أدوات الاستنباط للأحكام من النّصّ، ولذا فهذا المحور الّذي بين أيدينا يتضمّن خطوات عمليّة لمشروع فكرة مفادها جمع المباحث القرآنيّة من خلال ما ذكره المفسّرون في تفسيرهم لآيات القرآن الكريم؛ كتثمين لجهودهم، ولتكون دليلا ميسّرا للتّعامل مع الشّواهد البلاغيّة القرآنيّة بطريقة سهلة وميسورة تكون في متناول الجميع، وبلغة علميّة تواكب التّطور الّذي شهدته علوم البلاغة، مع إضافة نوعيّة منهجيّة يندرج تحتها ما يمكن استخلاصه من الأغراض البلاغيّة، لتعطي صورة متكاملة على أساليب البلاغة القرآنيّة، وبهذا نكن قد وضعنا بين يدي المتعاملين مع النّصّ القرآنيّ معجما بلاغيّا يختصّ ببلاغة القرآن الكريم يساعدهم في دراستهم.

توطئة

لقد استخدم القرآن الكريم العديد من الفنون البلاغيّة في تطريّة آذان السّامعين وإيقاظهم بغية التّأثير فيهم للوصول إلى أهدافه وتحقيق غاياته، فكان تعلّم علوم البلاغة من أكبر الدّوافع للتّعامل مع القرآن الكريم، يقول السّيوطيّ مبيّنا أهميّة علوم البلاغة الثّلاثة (المعاني والبيان والبديع): «لأنّه يُعرف بالأوّل خواصّ تراكيب الكلام، من جهة إفادتها المعنى، وبالثّانيّ خواصّها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدّلالة وخفائها، وبالثّالث وجوه تحسين الكلام، وهذه العلوم الثّلاثة هي

علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسّر، لأنّه لا بدّ له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز وإنّما يدرك بهذه العلوم»[1].

وقد بذل المفسّرون – كما بذل غيرهم – جهودا كبيرة في بيان أوجه البلاغة من القرآن الكريم، وتركوا لنا في ذلك الشّيء الكثير الّذي تحويه بطون كتب التّفسير المختلفة، ما يعطي صورة متفرّقة الأجزاء حول البلاغة القرآنيّة، ولذا خصّصنا محورنا هذا لبيان الخطوات العمليّة الممكنة لجمع وتيسير البلاغةِ القرآنيّة لتكون في كتاب جامع.

حيث تعدّ دراسة وتجلية المباحث البلاغيّة من خلال الآيات القرآنيّة من الأهمّيّة بمكان في خدمة كتاب الله تعالى وبيان عظمة لغته وقوّة وجوه إعجازه، لما لعلوم البلاغة من تعلّق كبير بتفسير كلام الله تعالى؛ فهي الوسيلة المثلى الّتي اعتمد عليها العلماء في بيان خصائص القرآن وتبيان أوجه العظمة فيه، وإظهار إعجازه وأسراره، بإبراز معانيه، وبيان مقاصده، والوقوف على منهجه القويم، والأساليب المثلى الّتي سلكها في مخاطبة المتلقّين، كلّ هذا – بلا ريب – يساعد الباحثين في لغة القرآن على الولوج لبحره واستخراج دلالاته والوقوف على مراميه والاسترشاد في استنباط أحكامه.

وكم كانت رغبتي جامحة في أن يكون موضوع رسالّتي لنيل شهادة الدّكتوراه منصبّا على المباحث البلاغيّة الموجودة في كتب التّفسير؛ جمعا ودراسة وترتيبا وتنقيحا، وقد أعددت مشروعا في ذلك، ولكن حال دون ذلك ضخامة الموضوع، واستغراقه لوقت طويل لا يُعان عليه إلّا بالمجهود الجماعيّ، لذا ألقيت عليه صفحا، ومع ذلك لم يفارق تفكيري، وبقيت الفكرة تراودني من حين لآخر حتّى ساهمت بها في بعض الملتقيات على سبيل مداخلات وقد ضمّنتها من بين المحاور في هذا

1 – الإتقان: السّيوطيّ، 214/4.

الكتاب مع بقية المحاور الّتي كنت أعمل عليها كمقالات منفردة ضمن سلسلة تخدم الفكرة العامّة في الكتاب والّتي أشرت لها في مقدّمة الكتاب، لعلّها تجد سبيلها لمن هو أهل لها وقادر على المُضيّ فيها.

ولذا فإنّ فكرة هذا المحور تكمن في مدى استقلاليّة وأهمّيّة دراسة المباحث والأغراض البلاغيّة الواردة في الآيات القرآنيّة من خلال ما ذكره المفسّرون من آراء بلاغيّة، وما استخلصوه من مباحث من خلال الآيات القرآنيّة، ثمّ كيفيّة جمعها وترتيبها وتكييفها على طريقة ومنهج الكتب البلاغيّة الحديثة لتيسيرها على القرّاء والباحثين.

وعليه سنتناول الموضوع وفق العناصر التّالية.

- أهمّيّة مدوّنات التّفسير لجمع المباحث البلاغيّة.
- أهمّ كتب التّفسير الّتي اهتمّت بالبلاغة القرآنيّة.
- خطواتٍ منهجيّةٍ للوصول للأهداف المسطّرة.

أهمّيّة مدوّنات التّفسير لجمع المباحث البلاغيّة

كما سبق وأن ذكرنا في المحور السّابق بأنّ البلاغة من العلوم الّتي نشأت وترعرعت في ظلال الدّراسات القرآنيّة لبيان وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، وقد كان التّفسير في بداياته مقترنا مع الإعجاز، ويتمحوران في فكرة واحدة مفادها «محاولة فهم النّص القرآنيّ فهما صحيحا وإدراك مراميه، ودفع الشّبهات المثارة من حوله»[1].

ولذا كان أوّل شيء وأهمّ شيء يسعى له المفسّر قبل تفسيره هو البحث عن دقائق المعاني؛ لأنّ وراء كلّ كلمة أو آية في القرآن الكريم معنىً مستفاد، هو الرّكيزة

1 - البحث البلاغيّ عند العرب تأصيل وتقييم: شفيع السّيد، دار الفكر العربيّ، القاهرة، 1408هـ، 1987م، ص: 16.

في بناء الفَهم المراد من كلام الله تعالى، وما ينتج عنه من إعجاز ودلائل وأحكام وغيرها، فكانت مباحث البلاغة ركيزة من ركائز علم التّفسير لاهتمامها بالمعنى الّذي هو المراد تبليغه وتوصيله للمخاطب، يقول ابن الأثير: «والكلام فيه وإن تضمّن بلاغة، فليس الغرض ههنا ذكر بلاغته فقط، بل الغرض ذكر ما تضمّنه من النّكت الدّقيقة في استدراج الخصم إلى الإذعان والتّسليم، وإذا حقّق النّظر فيه علم أنّ مدار البلاغة كلّها عليه؛ لأنّه انتفاع بإيراد الألفاظ المليحة الرّائقة، والمعانيّ اللّطيفة الدّقيقة دون أن تكون مستجلبة لبلوغ غرض المخاطب بها»[1].

ومن هنا نرى بأنّ المفسّرين منذ بداية التّدوين في علم التّفسير وهم يركّزون – وبعناية فائقة – على الجانب البلاغيّ؛ لأنّهم يدركون مدى الصّلة الكبيرة بين علم التّفسير وعلوم البلاغة، فالمفسر حتّى يستطيع القيام بهذا الدّور كان لزاما عليه أن يحيط بفنون البلاغة ووجوهها المختلفة ليكشف عن أسرار الإعجاز، ويتمكّن من توجيه الآيات وفق ما يمكن أن يُفهم عنه كلام الله تعالى، فكانت مباحث البلاغة في مقدّمة العلوم الّتي لا يُسْتَغْنى عنها في تفسير كتاب الله تعالى، وإدراك فصاحته وبلاغته، ونعيد مرّة أخرى كلام الجاحظ بهذا الشأن حيث يقول: «فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلّم وإن بزّ أهل الدّنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصريّ أوعظ والنّحويّ وإن كان أنحى من سيبويه، واللّغويّ وإن علك اللّغات بقوّة لحييه لا يتصدّى منهم أحد لسلوك تلك الطّرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلّا رجل قد برع في علمين مختصّين بالقرآن، وهما: علم المعانيّ وعلم البيان، وتَمَهَّل في ارتيادهما آونة، وتعب في التَنقير عنهما أزمنة»[2].

وقد كُتِبَت العديد من الكتب والرّسائل العلميّة في دراسة البحث البلاغيّ عند

1 – المثل السّائر: ابن الأثير، 2/205.

2 – الكشّاف: الزّمخشريّ، المقدمة/2.

المفسّرين، من ذلك:

- كتاب البلاغة القرآنيّة في تفسير الزّمخشريّ وأثرها في الدّراسات البلاغيّة لمحمّد حسنين أبو موسى.
- والأوجه البلاغيّة والدّلاليّة في تفسير الكشّاف للزّمخشريّ، لزاهرة توفيق أبو كشك.
- وكتاب البلاغة القرآنيّة في تفسير البقاعي حذف حروف المباني وإثباتها، لطه السّيد عبد النّبي محمود السّيسي.
- وكتاب البلاغة القرآنيّة في تفسير البقاعي التّذكير والتّأنيث، لطه السّيد عبد النّبي محمود السّيسي.
- والمباحث البيانيّة في تفسير الفخر الرّازي :دراسة بلاغيّة تفصيليّة، لأحمد هنداوي هلال.
- والاتجاه البياني في تفسير القرطبيّ الجامع لأحكام القرآن، محمّد رضا حسن الحسن.
- وكتاب البلاغة القرآنيّة في تفسير ابن عاشور دراسة بلاغيّة تحليليّة، لعتيق ابن راشد الفلاسى.
- والمقاييس البلاغيّة في تفسير التّحرير والتّنوير لمحمّد الطّاهر ابن عاشور، لحواس برّي.
- والمباحث البلاغيّة في تفسير الشّنقيطي، في تفسيره أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لعقيد خالد حمّودي العزّاوي.
- والبلاغة القرآنيّة في تفسير الطّبرسي (الشّيعيّ المتوفّى عام 548ه) وأثرها في البحث البلاغيّ، لمزاحم مطر حسين.
- والبلاغة عند المفسّرين حتّى نهاية القرن الرّابع الهجريّ لرابح دوب.
- وجهود المفسّرين في البحث البلاغيّ (أبو عبيدة – الفرّاء – ابن قتيبة) لمنيرة

محمّد فاعور.

وغيرها كثير - فهذا غيض من فيض - سواء أكانت عامّة عند المفسّرين، أم خاصّة ببعضهم، ما ينبّئ على الدّور الكبير الّذي قام به المفسّرون في الاسهام في خدمة المباحث البلاغيّة.

أهمّ كتب التّفسير الّتي اهتمّت بالبلاغة القرآنيّة

فمن أهمّ كتب التّفسير الّتي اهتمّت واعتنت بالجانب البلاغي، تفسير الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن الواحدي (ت:468ه)، حيث يهتمّ الواحدي بالمعاني اللّغويّة للألفاظ والتّراكيب، مستندًا إلى علمه الواسع بالنّحو والبلاغة، فيخرج القارئُ منه بإدراكٍ كامل لمعاني القرآن مع معرفة أقوال أهل اللّغة في ذلك.

وتفسير الكشّاف؛ المسمّى: الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل لأبي القاسم جار الله الزّمخشريّ (ت:538ه)، فقد حوى الكثير من المباحث البلاغيّة، وقد ساقها مع التّفسير بكلّ روعة ودقّة وجمال، قصد الاستعانة بها على فهم كلام المولى عزّ وجلّ، ولمعرفة بلاغة الزّمخشريّ في الكشّاف يرجع لكتاب: البلاغة القرآنيّة في تفسير الزّمخشريّ، وأثرها في الدّراسات البلاغيّة، لمؤلّفه أ.د/ محمّد محمّد أبو موسى.

وكذلك تفسير المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمّد ابن عطيّة الأندلسيّ (ت:542ه)، كثير الاستشهاد بالشّعر العربيّ، معنيّ بالشّواهد الأدبيّة، يحتكم إلى اللّغة العربيّة عند توجيهه بعض المعاني، فهو كثير الاهتمام بالصّناعة النّحويّة، حيث يمتاز بكثرة النّقل والجمع، ولذا يعدّ المحرّر الوجيز من أهمّ التّفاسير في الدّراسة البيانيّة، ولهذه المكانة اللغويّة فقد قارن البعض بينه وبين الكشّاف للزّمخشريّ كابن تيميّة وابن عاشور وغيرهم.

والتّفسير الكبير، لفخر الدّين الرّازيّ (ت:606ه)، والمسمّى: مفاتح الغيب، حيث نجده يستطرد لذكر المسائل النّحويّة والبلاغيّة، كما يستطرد في غيرهما من

العلوم، كونه يرى أنّ القرآن الكريم أصل العلوم كلّها ومنها علوم اللّغة، وقد اعتمد على من قبله من علماء اللّغة وأرباب البيان، من أمثال الكسائي والزّجّاج والزّمخشريّ وغيرهم.

وهناك تفاسير أخرى كذلك أولت الجانب البلاغيّ بمزيد العناية والاهتمام، مثل تفسير أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل لأبي سعيد محمّد الشّيرازيّ البيضاويّ (ت:685ه)، وتفسير التّسهيل لعلوم التّنزيل لأبي القاسم ابن جزيّ الكلبيّ الغرناطيّ (ت:741ه).

ومن أهمّ التّفاسير – كذلك – الّتي أولت الجانب البلاغيّ بالحديث الكثير؛ تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسيّ (ت:745ه) الّذي تكلّم فيه طويلا عن الجانب البلاغيّ، وأعطاه عناية كبيرة، وكذلك تفسير التّقييّد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد لأبي العبّاس البسيليّ التّونسيّ (ت:830ه)، وتفسير أبي السّعود (ت:982ه) المسمّى: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وتفسير فتح القدير لمحمّد بن علي الشّوكانيّ (ت:1250ه)، وتفسير محاسن التّأويل لمحمّد جمال الدّين القاسميّ (ت:1332ه)، والموسوعة الضّخمة المتمثّلة في تفسير التّحرير والتّنوير، المسمّى: تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد لمحمّد الطّاهر بن عاشور المالكيّ التّونسيّ (ت:1393ه). فهذه جملة من التّفاسير على سبيل الذّكر لا الحصر.

فكلّ هذه التّفاسير كان لها القسط الأكبر من العناية بالمباحث البلاغيّة والتّركيز عليها – وغيرها ممّن اهتمّ بالجانب البلاغيّ وجعله من صميم مادّة تفسيره – مع العلم أنّ منهجيّة العرض في تلك التّفاسير تماشت مع تفسير الآيات، فكانت البلاغة مدرجة ضمن التّفسير ومختلطة به ومعه، وهي الطّريقة القديمة المعهودة عند المفسرين، ولكنّ بعض المتأخّرين صار على النّهج الموضوعي أو المقطعيّ في

التّفسير، فأفرد البلاغة بعنصر مستقل أثناء تفسير الآيات المتعلّقة بالموضوع الواحد أو المقطع المراد تفسيره، سواء في بداية تفسير الآيات أم في خاتمتها.

خطوّات منهجيّة للوصول للأهداف المسطّرة

فكتب التّفسير – كما أشرنا – تزخر بكمّ كبير من المباحث البلاغيّة المفرّقة على مختلف الآيات القرآنيّة، الشّيء الّذي يدعو لجمعها وترتيبها في مصنّف يُيَسِّر تناولها ويُسهِّل الوصول إليها.

ولتوضيح ما ذكرنا لا بأس أن نعرض خطوات منهجيّة للوصول لهذه الفكرة من خلال ما يلي:

أوّلا – استقراء واستقصاء كلّ المباحث البلاغيّة الّتي ذكرت في كتب التّفسير، ثمّ إلحاق كلّ مبحث بالقسم الّذي ينتمي إليه من أقسام علوم البلاغة الثّلاثة، مع إدراج النّماذج والأمثلة تحت مباحثها الّتي ذكرت فيها، واعتماد منهج علماء البلاغة في العرض والتّأليف لا غيرهم، كالتّقسيمات، والتّسميّات، والتّرتيبات، والتّبويبات، بجمع الآيات من كلّ قسم على أساس أنّها شواهد، وترتيبها مع مباحثها البلاغيّة حسب ترتيب ما انتهت إليه الكتب البلاغيّة الحديثة، وهذا بخلاف كلّ الدّراسات السّابقة الّتي درست البلاغة القرآنيّة.

ثانيا – استقراء كلّ الأغراض البلاغيّة الّتي ذكرت في كتب التّفاسير، وإيرادها في فصل مستقلّ، مع تعريفها وشرحها بما يقتضيه المقام، وبيان قيمتها البلاغيّة، وذلك لأهميّتها في البلاغة، وللعلم بأنّ كتب البلاغة لم تفرد الأغراض البلاغيّة بالحديث؛ وإنّما دوما أثناء الحديث عن المباحث، لذا جعلتها من ضمن الأهداف المسطّرة في هذا المشروع.

ثالثا – نذكر لكلّ مبحث من المباحث بعض النّماذج قصد بيانه وتوضيحه، ونختار تلك النّماذج من الأمثلة الّتي جمعناها تحته من التّفاسير، والّتي يكون فيها

نوع من الإسهاب في البيان والتّوضيح حسب نوعيّة المبحث وما يحتاجه من بيان، ثمّ بعد ذلك نذكر باختصار بعض النّماذج الّتي ذكرت فيه، ونشير لباقي النّماذج إشارة لمواطنها في الآيات، إن كان المبحث المذكور فيه نماذج كثيرة.

رابعا – نكتفي في تعريف كلّ مبحث بلاغيّ بما يبيّنه ويوضّحه، ونتعرّض – إن اقتضى الأمر – إلى ما يزيل عنه الإشكال والتّداخل من حيث تعدّد المصطلح، أو من حيث تعلّقه وتداخله مع مبحث بلاغيّ آخر ، أو من حيث توارده في أكثر من علم من علوم البلاغة – كما هو شأن بعض المباحث – وبعد ذلك ندرج تحته ما يتعلّق به من أقسام وفروع؛ سواء أشار إليها المفسّرون تصريحا أم تلميحا، أو ذكروا أمثالها واكتفوا بالمبحث دون ذكر الفرع، حتّى لا يحتاج المطّلع الرّجوع لكتب البلاغة للتّعرّف عليه، لأنّ المفسّرين لم يُعَرِّفوا المباحث حين استخراجها إلاّ ما اقتضاه الشّرح واحتاج إليه البيان؛ فيذكرونها بما يظهرها ويجلّي المثال الّذي ذكر فيها، وهذا راجع لطبيعة الكتب ومنهجيّتها الّتي تبناها مؤلّفوها.

فهذه الخطوّات العمليّة تمثّل نواة مشروع لعمل ضخم وكبير يجمع شتات البلاغة القرآنيّة من مختلف مصادرها، فيُضمّ بعضها لبعض، ثمّ تهذّب وتنقّح وتيسّر وترتّب وتبوّب، وتخرج للعيان بلغة العصر.

وفي الأخير نضع محاور الخطّة العمليّة الّتي يُشْتَغَلُ من خلالها لإنجاز هذا المشروع، والمتمثّلة في:

المحور الأوّل: كتب التّفسير ودورها في خدمة المباحث البلاغيّة.
المحور الثّانيّ: علم المعانيّ ومباحثه البلاغيّة من خلال الآيات القرآنيّة.
المحور الثّالث: علم البيان ومباحثه البلاغيّة من خلال الآيات القرآنيّة.
المحور الرّابع: علم البديع ومباحثه البلاغيّة من خلال الآيات القرآنيّة.
المحور الخامس: الأغراض البلاغية المستنبطة من بلاغة الآيات القرآنيّة.

ولتحقيق هذه الفكرة يمكن أن يكون هذا العمل مشروع بحث جماعيّ لفرق البحث المتخصّصة، حيث تقسّم المحاور بينهم ويتناولونها وفق الخطوات العمليّة الّتي وضعناها ليكون العمل منضبطا وممكن التّطبيق وفق مراحل متتالية.

كما أنّه يمكن أن يساهم الباحثون بجهدهم الفرديّ في هذا المشروع عن طريق البحوث الخاصّة، كأن يتناول الباحث البلاغة القرآنيّة في تفسير بعينه، فيستقرئ ما فيه من جهود بلاغيّة ويجعلها مادّة جاهزة لتساهم في المصنّف الجامع، وبذلك يوفّر وقتا وجهدا على غيره.

كما أنّ مذكّرات الطّلبة يمكن أن تساهم في هذا المشروع كذلك، حيث يوزّع التّفسير الواحد كأجزاء على مجموعات من الطّلبة يكون دورهم استقراء الفنون البلاغيّة وتبويبها وفق المحاور الّتي أشرنا إليها، وبهذا تكون جهودهم عملا مساعدا لفرق البحث المتخصّصة، وخاصّة لما تكون هذا الفكرة كمشروع محدّد الأهداف والمراحل.

وبهذا نكن قد يسّرنا على الباحثين استثمار إمكانات البلاغة العربيّة ووفّرت عليهم جهدا في تأويلها واكتشافها للاستفادة منها في خدمة دلالات النّصّ القرآنيّ واستنباط الأحكام الشّرعيّة منه، وخاصّة مع الوسائل المعاصرة الّتي يسّرت البحث وذلّلت الصّعوبات الّتي كانت عقبة في طريق بلوغ المعلومة من مصدرها.

المحور الثالث
المسالك اللّغويّة المساعدة
على الدّراسة البيانيّة للنصّ القرآنيّ

تمهيد

هذا المحور يتعلّق بنوع من الدّراسات القرآنيّة الحديثة، ألا وهي الدّراسة البيانيّة، وخدمة لاستثمارها في بيان دلالات النّصّ القرآنيّ واستنباط الأحكام الشّرعيّة منه فقد ارتأينا أن يكون حول المسالك اللّغويّة لهذه الدّراسة، وتكمن أهمّيّته في تنوير الدّارسين للنّصّ القرآنيّ بأهمّ المسالك المطلوبة للدّراسة البيانيّة، ومساعدتهم في رسم الطّريق الّذي يمكن أن يسلكوه في هذه الدّراسة، وعليه فعملنا هو بيان أهمّ المسالك اللّغويّة المساعدة في مجال الدّراسات البيانيّة القرآنيّة، وقد أعطينا بعض المفاهيم المتعلّقة بالنّصّ القرآنيّ والدّراسة البيانيّة؛ وتطرّقنا لأهمّ المسالك اللّغويّة، وبيّنا من خلالها أنّ الدّراسة البيانيّة المتعلّقة بالنّصّ القرآنيّ يجب أن تكون خاضعة للّغة؛ ومراعية لخصوصيّات النّصّ القرآنيّ، فما على الباحث إلّا أن يتزوّد بعلوم اللّغة المختلفة، فالدّراسة البيانيّة هي بيان لما يُوحِي به النّصّ المُوحى من معاني ودلالات يمكن أن نستكشفها من خلال الدّراسة البيانيّة، وليس مجرد نصّ تراثيّ يمكن أن نخمّن فيه على وفق أفكارنا وتصوّراتنا.

توطئة

من أهمّ الدّراسات اللّغويّة القرآنيّة هي الدّراسة البيانيّة، الّتي أصبحت وجهة للعديد من الباحثين في المجال القرآنيّ، وذلك قصد استنطاق البنية العميقة للنّصّ القرآنيّ، وما تستوحيه من دلالات وإشارات لغويّة تثري النّصّ وتوسّع من استعمالاته اللّغويّة، وتلك القراءات منها ما يتّبع أصحابها المسالك اللّغويّة السّديدة

الّتي تحتملها اللّغة وتتلاءم وخصوصيّات النّصّ القرآنيّ، ومنها بخلاف ذلك، بحيث يخضعها الباحث لتصوّراته أو لمناهجه الّتي يعتمد عليها في دراسته للنّصّ القرآنيّ، وإن أدّى به ذلك للتّعسّف في استنطاق دلالات النّصّ القرآنيّ.

كما أنّ الباحثين المبتدئين في البحث اللّغويّ قد لا يعرفون كيفيّة التّعامل مع النّصّ القرآنيّ من خلال دراساتهم البيانيّة لبعض مقاطع النّصّ القرآنيّ، الشّيء الّذي يجعلهم في حيرة من أمرهم، بحيث تجدهم يُقلّبُون المراجع وكتب التّفسير و..، ويبحثون عن دراسات سابقة متعلّقة بالنّصّ المدروس لعلهم يظفرون ببعض التّوجيهات أو النّوافذ الّتي يدخلون منها لدراستهم البيانيّة.

ونظرا لكلّ هذا فقد جاءت فكرة محورنا هذا لمعالجة الأمر بوضع بعض المسالك اللّغويّة الّتي تساعد الباحث في الدّراسات البيانيّة المتعلّقة بالنّصّ القرآنيّ، وخاصّة لما يتعلّق الأمر بالأحكام الشّرعيّة.

ولذا فإنّ أهمّيّة هذا المحور تكمن في تنوير الباحثين بأهمّ المسالك اللّغويّة الّتي يمكن أن يعتمدوا عليها ويراعوها في بحوثهم اللّغويّة لتيسير وتسهيل عمليّة الدّراسة البيانيّة المتعلّقة بالنّصّ القرآنيّ الكريم. فالقضيّة ليست مجرّد تحليل غير منضبط ولا يخضع لمسالك ترشده، بل هو نصّ لغويّ قرآنيّ لا بدّ له من الضّوابط اللّغويّة ومراعاة الخصوصيّات القرآنيّة.

وقبل الشّروع في تفصيل هذه المسالك اللّغويّة للدّراسة البيانيّة نضع بين أيدينا ما سنتناوله فيها من عناصر:

- مفاهيم متعلّقة بالنّصّ القرآنيّ والدّراسة البيانيّة.
- مسلك مراعاة المناسبة بين الآيات.
- مسلك مراعاة السّياقات القرآنيّة.
- مسلك تحرّي الاستعمالات القرآنيّة.

– مسلك البحث عن معانى الصّيغ ذي البعد النّحويّ.
– مسلك البحث عن المعنى النّحويّ للكلمات.
– مسلك البحث عن الوظائف النّحويّة للتّركيب.
– مسلك معرفة الأسلوب البلاغيّ الّذي وظّفه القرآن.

وللعلم فإنّ هذه المسالك الّتي سنفصّلها ليست كلّ المسالك لكنّها تعطي تصوّرا عمليّا للباحث من خلاله يهتدي في دراسته البيانيّة، والآن نشرع في عرض هذه العناصر على التّوالي.

مفاهيم متعلّقة بالنّصّ القرآنيّ والدّراسة البيانيّة

قبل تفصيل مسالك البحث نودّ التّحدّث عن بعض المفاهيم المتعلّقة بالنّصّ القرآنيّ، وبعض القضايا المتعلّقة بالدّراسة البيانيّة، نجملها في النّقاط التّاليّة:

أوّلا– النّصّ القرآنيّ له خصوصياته الّتي ترتبط به وبمصطلحاته واستعمالاته الّتي لا يمكن تجاهلها ولا تغافلها ولا تجاوزها في بيان الدّلالة القرآنيّة وعموم الدّراسة اللّغويّة، كأسباب النّزول، وبيان القرآن للقرآن، والبيان النّبويّ للقرآن...وغيرها.

وذلكم كون النّصّ القرآنيّ نصّ موحى يراد منه الهداية، ويحمل مع ذلك من الغيبيّات والأخبار والتّشريعات والأحكام، وفيه من المحكمات والمتشابهات، والقطعيّات والظّنيّات وغيرها من الأمور والقضايا الّتي تخضع لخصوصيّات الوحي الكريم.

ثانيّا – النّصّ القرآنيّ نصّ لغويّ، كما جاء ذلك في العديد من آياته، قال تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾[1]. وقال تعالى: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى**

1 - يوسف: 2.

﴿قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[1].وعليه لا بدّ في فهمه وبيان دلالاته من اللّغة الّتي نزل بها، سواء من حيث تراكيبها أم أساليبها أم وظائفها أم صيغها ومفرداتها... ولا يمكن حمله على غيرها إلّا في حدود ما تسمح به اللّغة الّتي نزل بها.

ثالثا – النّصّ القرآنيّ نصّ موحى له قداسته كونه كلام الله تعالى، فهو معجز ومتحدّى بأقصر آية منه، حيث لا يمكن مجاراته، ولا الإتيان بمثله، كما أنّه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، فهو وإن كان نصّا لغويّا فهو ليس كغيره من النّصوص البشريّة الّتي يعتريها الخطأ والنّقصان، ويلحقها التّصويب والنّقد، فكلّ بيان له فهو كشف لبيان مراد الله تعالى، فإن كان صوابا فهو كذلك، وإن لم يكن صوابا فالنّصّ القرآنيّ منه براء.

رابعا – الدّراسة البيانيّة تعتمد بالدّرجة الأولى والأساسيّة على اللّغة، ولهذا لا بدّ وأن تكون معتمدة على اللّغة، وليس بالضّرورة أن تكون كلّ دراسة بيانيّة مشابهة لغيرها في الخطوات المتّبعة، فتلك قضيّة ترجع لنوع الدّراسة البيانيّة، لكنّ الدّراسات البيانيّة في مجملها يجب أن تكون خاضعة للمسالك اللّغويّة، الّتي يتعامل بها الباحث مع النّصّ اللّغويّ عموما والنّصّ القرآنيّ على سبيل الخصوص، نظرا لكون القرآن الكريم له خصوصيّاته اللّغويّة الّتي تحتّم على الباحث مراعاتها والنّظر إليها عند الخوض في دراسة نصّ قرآنيّ دراسة لغويّة بيانيّة.

خامسا – أنّ المسالك الّتي سنذكرها ليست هي كلّ المسالك، وإنّما ركّزنا على المهمّ منها والّتي لا يمكن للباحث أن يغفلها في دراسته البيانيّة للنّص القرآنيّ، كما أنّ تلك المسالك ليست خاضعة لترتيب معين حتّى تكون سبيلا لا يمكن التّقديم فيه ولا التّأخير، وإنّما هي مسالك تكون حاضرة في قريحة المحلّل البيانيّ عند تحليل

1 – الشّعراء: 193 – 195.

النّصّ القرآنيّ فيستعملها بحسب الحاجة إليها في دراسته البيانيّة.

سادسا – من لهم الخبرة والدّربة والمكنة اللّغويّة يوظّفون هذه المسالك – وغيرها – في دراساتهم البيانيّة بتلقائيّة، ومن غير ذكر لها، ولا حتّى الإشارة إليها في بعض الأحيان، كونها منقدحة في أذهانهم يوظّفونها حسب المقام الّذي هم فيه، ويكتشفها القارئ من خلال كلامهم وطريقتهم في البيان.

فكلّ هذه المفاهيم المتعلّقة بالنّصّ القرآنيّ والدّراسة البيانيّة ستتّضح لنا أكثر من خلال عرضنا للمسالك الّتي ذكرناها في المقدّمة، والّتي نتحدث عنها فيما يلي:

مسلك مراعاة المناسبة بين الآيات

من المسالك المهمّة والضّروريّة الّتي تعين الباحث على تحديد المعنى المناسب للتّركيب من خلال النّصّ القرآنيّ هو مراعاة المناسبة بين الآيات، سواء في السّورة الواحدة أم ما قابلها وما بعدها، فالنّصّ القرآنيّ نصّ مترابط ويشكّل بنيات متلاحمة، وإن كان لكلّ بنية منها دلالتها، فهي في مجموعها تبلور دلالة مشتركة ومتلائمة ومنسجمة للبنيات مجتمعة، وكأنّها غرف في بيت واحد، وهذا ما سمّاه العلماء بالمناسبة.

يقول عنها السّيوطيّ: «المناسبة في اللّغة المشاكلة والمقاربة، ومرجعها في الآيات ونحوها إلى معنى رابط بينها عامّ أو خاصّ، عقليّ أو حسيّ أو خيالي أو غير ذلك من أنواع العلاقات، أو التّلازم الذّهنيّ كالسّبب والمسبّب، والعلّة والمعلول، والنّظيرين والضّدين ونحوه، وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض، فيقوّى بذلك الارتباط، ويصير التّأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء»[1].

ولهذا عُرّف التّناسب بأنّه: «وجه الارتباط بين الجملة والجملة في الآية الواحدة،

1 – الإتقان: السّيوطيّ، 3/ 371.

أو بين الآية والآية في الآيات المتعدّدة، أو بين السّورة والسّورة»[1].

بمعنى مناسبة ارتباط الآية بما قبلها وما بعدها، ومناسبتها لموضوع السّورة كلّه، كلّ ذلك يحدّد دلالة التّركيب المختار أو أوليّته عن غيره من الدّلالات الممكنة، ممّا قد يكون شبيهه أو مرادفه، ولهذا فحين يقف الدّارس على هذا الارتباط فإنّه يساعده في إيضاح وبيان المعنى البيانيّ من خلال النّصّ الّذي بين يديه.

ويمكن للباحث أن يستعين على هذا الجانب بالكتب الّتي تعتني بالتّناسب، مثل كتاب البرهان في تناسب سور القرآن لأبي جعفر الغرناطيّ، وكتاب نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور لأبي بكر البقاعيّ، وكتاب تناسق الدّرر في تناسب السّور، وكتاب مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع؛ بحث في العلاقات بين مطالع سور القرآن وخواتيمها لجلال الدّين السّيوطيّ، وكتاب جواهر البيان في تناسب سور القرآن لعبد الله الغُمَاريّ، وكتاب مصابيح الدّرر في تناسب آيات القرآن الكريم والسّور لأبي العلاء عادل بن محمّد، وكتاب التّناسب بين السّور في المفتتح والخواتيم لفاضل السّامرائيّ، وكتاب قواعد العناق لمعرفة ما بين الآيات من التّناسب والاشتياق لعدنان عبد القادر، وكتاب التّرتيب والتّناسب في آيات القرآن وسورة ودلالات الإعجاز لمحمّد رأفت سعيد، وكتاب حصول المأمول في بيان تناسب السّور حسب ترتيب النّزول لمحمّد بن أحمد رفيق، ... وغيرها.

كما يمكن أن يساعد الباحث في هذا الجانب كتب التّفسير؛ وخاصّة ما يتعرّض منها للمناسبة، فتجدهم يذكرون المناسبة بين الآية والّتي قبلها والّتي بعدها، والمناسبة بين الآيات؛ ما قبلها وما بعدها، والمناسبة بين السّورة والّتي قبلها والّتي بعدها، وأغلب التّفاسير المعاصرة أصبحت تهتمّ بهذا الجانب، فهي تُيسّر على الباحث الوصول للمناسبة وتعطيه أفقا يمكن أن ينطلق من خلاله لمعرفة المعنى

1 – مباحث في علوم القرآن: منّاع القطّان، ص:96.

العام للنّصّ المدروس يستطيع به بناء الدّراسة البيانيّة، وعلى هذا قال الزّركشيّ: «واعلم أن المناسبة علم شريف تحزر به العقول، ويعرف به قدر القائل فيما يقول»[1].

ومن تلك التّفاسير؛ التّفسير الكبير للرّازيّ، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسيّ، واللّباب في علم الكتاب لابن عادل، وروح المعاني للألوسيّ، والمحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيّة، والتّسهيل لعلوم التّنزيل لابن جزيّ، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا كتاب الله الكريم لأبي السّعود، وتفسير المنار للسّيد محمّد رشيد رضا، وتفسير المراغيّ، والتّحرير والتّنوير لمحمّد الطّاهر بن عاشور، وفي ظلال القرآن لسيد قطب، وتفسير أَوْلَى ما قيل في آيات التنزيل، للخطيب الموصليّ، والأساس في التّفسير لسعيد حوّى، والتّفسير المنير لوهبه الزّحيليّ ، وغيرها.

وقبل أنّ نختم هذا المسلك نعطي نموذجا قرآنيّا على ذلك حتّى يتّضح كيف أنّ مسلك مراعاة المناسبة بين الآيات يُسهم في إثراء الدّراسة البيانيّة للنّصّ القرآنيّ، قال تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[2].

يقول ابن عطية في تفسيره لمّا وقف عند هذه الآية: «وقال المهدويّ: وقيل هذه الآية منتظمة في معنى الّتي قبلها، أي لا يمنعكم تخريب مسجد من أداء العبادات، فإنّ المسجد المخصوص للصّلاة إن خرب فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ موجود حيث توليتم»[3]. ويقصد بالآية الّتي قبلها، قوله تعالى: ﴿**مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[4].

---

1 – البرهان: الزّركشي، 1/35.

2 – البقرة: 115.

3 – المحرّر الوجيز: عبد الحقّ بن عطيّة، 1/200.

4 – البقرة: 114.

وفي تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ، عند قوله تعالى: ﴿**اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ**﴾[1]. فهذه الآية من أوّل سورة الأنبياء، وقد تعرّض للمناسبة بينها وبين أواخر سورة طه، وهي قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا... قُلْ كُلٌّ مُتَرَبِّصٌ فَتَرَبَّصُوا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى**﴾[2]. فقال رحمه الله تعالى: «ومناسبة أوّل هذه السّورة لما قبلها أنّه ذكر تعالى حال الأشقياء والسّعداء وذكر الفزع الأكبر وهو ما يقول يوم القيامة، وكان مشركو مكّة قد أنكروا المعاد وكذّبوه بسبب تأخّر العذاب عنهم. نزلت هذه السّورة تحذيراً لهم وتخويفاً لما انطوت عليه من ذكر زلزلة السّاعة وشدّة هولها، وذكر ما أعدّ لمنكرها وتنبيههم على البعث بتطويرهم في خلقهم، وبهمود الأرض واهتزازها بعد بالنبات»[3].

مسلك مراعاة السّياقات القرآنيّة

ومن المسالك المهمّة الّتي تعين الباحث على تحديد المعنى المناسب للتّركيب من خلال النّصّ القرآنيّ هو مراعاة السّياقات القرآنيّة، فالسّياق يعين الباحث على تجلية الجوانب البيانيّة من كلّ تركيب قرآنيّ يكون محلّا لدراسته، حيث من خلاله يمكن تحديد الدّلالات الممكنة الّتي تحتملها الكلمات داخل التّركيب، يقول أحمد مختار عمر: «دراسة معاني الكلمات تتطلّب تحليلا للسّياقات والمواقف الّتي ترد فيها، حتّى ما كان منها غير لغويّ، ومعنى الكلمة – على هذا – يتعدّل تبعا لتعدّد السّياقات الّتي تقع فيها، أو بعبارة أخرى تبعا لتوزيعها اللّغويّ»[4].

وذلكم أنّ التّركيب الواحد أو الكلمة الواحدة قد ترد في سياقات مختلفة من

---

1 – الأنبياء: 1.

2 – طه: 134 – 135.

3 – البحر المحيط: أبو حيّان، 324/6.

4 – علم الدلالة: أحمد، عبد الحميد عمر، ص: 68.

خلال التّركيب القرآنيّ فيختلف معناها، فسياق قوله تعالى: ﴿**وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى**﴾[1]. يختلف عن سياق قوله تعالى: ﴿**وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى**﴾[2]. وسياق قوله تعالى: ﴿**وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾[3]. تختلف عن قوله تعالى: ﴿**وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾[4].

وهناك الكثير من الكلمات في النّصّ القرآنيّ الفيصل في دلالاتها هو السّياق الّذي وردت فيه، فهو الّذي يحدّد معناها، سواء أكان المعنى الوضعيّ أم المعنى المجازيّ، من ذلك كلمة الأكل تختلف في الاستعمال القرآنيّ حسب السّياقات المختلفة، وإليك بيانها:

ففي قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ**﴾[5].

وفي قوله تعالى: ﴿**وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ**﴾[6].

وفي قوله تعالى: ﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ**﴾[7].

وفي قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا**﴾[8].

وفي قوله تعالى: ﴿**حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ**﴾[9].

---

1 – يس: 20.

2 – القصص: 20.

3 – النحل: 14.

4 – فاطر: 12.

5 – الفرقان: 7.

6 – يوسف: 13.

7 – الحجرات: 12.

8 – النّساء: 10.

9 – آل عمران: 183.

وفي قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾[1].

وهناك غيرها من الآيات الّتي ورد فيها لفظ الأكل ومشتقّاته، وحسبنا أنّه من خلال هذه السّياقات اللّغويّة نلحظ أنّ اللّفظ واحد ولكنّ المعاني اختلفت لاختلاف السّياق، ففي الأوّل يراد منه الأكل الحقيقي وهو أكل الطّعام، بمعنى تغذية الإنسان، وفي السّياق الثّانيّ يراد منه الافتراس، وفي السّياق الثّالث يراد منه الغِيبَة. وفي السّياق الرّابع يراد منه الاختلاس. وفي السّياق الخامس يراد منه الإحراق. وفي السّياق السّادس يراد منه الرّعي.

وهناك غير هذا من الكلمات ككلمة القرية، وكلمة المدينة، وكلمة النّاس، وكلمة الولاية،... فإنّها تختلف حسب السّياقات المختلفة، ونماذج هذا كثير في القرآن الكريم، وكتب التّفسير والمناسبات تفيد في هذا كثيرا، وهناك مراجع أخرى يمكن أن يستفيد منها الباحث ككتب الموسوعات المتعلّقة بعلوم القرآن الكريم، فإنّها تعير هذا الأمر اهتماما كبيرا، ويمكن للباحث الموسوعيّ أن يستفيد من كتب أصول الفقه كونها تهتمّ بقضيّة السّياق في استنباط الدّلالات الّتي تنبني عليها الأحكام الشّرعيّة، وفي هذا يقول ابن القيّم: «السّياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العامّ، وتقييد المطلق، وتنوّع الدّلالة، وهذا من أعظم القرائن الدّالة على مراد المتكلّم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: ذق إنّك أنت العزيز الكريم، كيف تجد سياقه يدلّ على أنّه الذّليل الحقير؟»[2].

ولهذا العديد من النّصوص القرآنيّة لا يستقيم معناها، بل ولا يمكن فهمها على حقيقتها إلّا من خلال السّياق الّذي وردت فيه، كالآية الّتي ذكرها ابن القيم في

1 – الأعراف: 73.

2 – بدائع الفوائد: ابن القيّم، 815/4.

كلامه السّابق الّذي نقلناه عنه، إذ كيف يبني الدّارس دراسته البيانيّة وهو لا يعري السّياق القرآنيّ أهمّيّة في دراسته؟! ويكتفي بالجانب اللّغويّ المجرّد للتّركيب من غير مراعاة لارتباطاته السّياقيّة الّتي هي من خصوصيّات التّركيب العربيّ، فلا ريب أنّ مثل هذا الدّارس سيجانبه الصّواب في دراسته، وعلى هذا يقول محمّد الطّاهر بن عاشور: «وسياق الكلام حارس من الفهم المخطئ»[1].

وكما اعتدنا – على نحو ما سبق في المسلك السّابق – فإنّه قبل أنّ نختم هذا المسلك نعطي نموذجا قرآنيّا عليه حتّى يتّضح لنا كيف أنّ مسلك مراعاة السّياقات القرآنيّة له من الأهمّيّة في توجيه المعنى ما يجعله يُسهم في إثراء الدّراسة البيانيّة للنّصّ القرآنيّ، فلنأخذ على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿**إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا**﴾[2].

نلحظ أنّ هذا النّصّ القرآنيّ يُحمّل الإنسان وحده الأمانة دون غيره من المخلوقات كالجنّ مثلا، مع كون الجنّ بنصوص القرآن ذاته مكلّفون بالأمانة كالإنسان، ومن تلك النّصوص القرآنيّة على تكليفهم، ما جاء في سورة الجنّ، وما جاء في سورة الأحقاف، والسّؤال لماذا لم يذكروا هنا في هذا النّصّ القرآنيّ من سورة الأحزاب؟

الجواب هو السّياق، كيف ذلك؟ عندما نتدبّر سورة الاحزاب من أوّلها لآخرها نجدها تخاطب الإنسان، والحديث فيها موجه للإنسان، سواء بالأمر أو النّهي أو التّكليف أو العتاب أو غيرها من القضايا المطروحة في السّورة والمتعلّقة بالإنسان.

فالآية الأولى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ**﴾ والنّبيّ إنسان، الآية الثّانيّة: ﴿**وَاتَّبِعْ مَا**

1 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 83/1.

2 – الأحزاب: 72.

﴿يُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ الخطاب للنّبيّ كذلك، الآية الثّالثة: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾، الخطاب للنّبيّ، الآية الرّابعة: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ الآية تتحدّث عن الإنسان كذلك، الآية الخامسة: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾، الآية السّادسة: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾، الآية السّابعة: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾، الآية الثّامنة: ﴿لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، الآية التّاسعة: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾،... الآية الأخيرة: ﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.

فكما نرى كلّها تتحدّث عن الإنسان والخطاب فيها موجّه للإنسان، لا تتحدّث عن الجنّ ولا عن غيرهم من الكائنات الحيّة، ولا عن الجنّة ولا عن النّار، بل كلّ محورها الحديث للإنسان، فهي سورة الإنسان وإن كان اسمها الأحزاب، بل حتّى الأحزاب هم الإنسان، لذا ناسب ذلك ذكر عرض الأمانة على هذا الإنسان بكلّ ما فيه من صفات وموصفات جاءت في طيّات السّورة، فقال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾.

مسلك تحرّي الاستعمالات القرآنيّة

يعتبر مسلك تحري الاستعمالات القرآنيّة من أهمّ المسالك الضّابطة للدّراسة البيانيّة في النّصّ القرآنيّ - وقد لا يعيره البعض اهتماما رغم أهمّيّته - وذلك كون القرآن الكريم في نهجه العامّ قد سلك مسالك تّوظيفيّة تخصّ بعض الكلمات، وبعض الصّيغ، وبعض الأساليب،... بحيث تجدها خطّا واحدا عامّا في كلّ القرآن الكريم، وحيثما وظّفت فيه.

فتحري الاستعمالات القرآنيّة عند الدّراسة البيانيّة هو من مراعاة خصوصيّات النّصّ القرآنيّ في الاستعمال، فمن ذلك على سبيل المثال هناك كلمات تحمل معنى في اللّغة، لكنّ القرآن استعملها على معناها اللّغويّ واستعملها كمصطلح شرعيّ له دلالته الشّرعيّة، وهناك ما استعمله على المعنى الشّرعيّ وحسب، وحمل تلك الكلمات على الدّلالة اللّغويّة وإهمال الشّرعيّة يعتبر تعسّفا في تأويل النّصّ القرآنيّ، ولا يمكن أن يأتي بنتيجة مرضيّة في الدّراسة البيانيّة.

من ذلك لفظ الصّلاة فقد ورد استعماله بمعناه اللّغويّ في النّصّ القرآنيّ، كقوله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ**﴾[3].

كما ورد استعماله بمعناه الشّرعيّ، أيّ الصّلاة المعروفة شرعا بالتّكبير والرّكوع والسّجود والتّسليم... كقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ**﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ**﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ**﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ**﴾[7].

فلا بدّ من مراعاة كلّ ذلك، ولا نجعل الدّراسة البيانيّة في النّصّ القرآنيّ دراسة لغويّة محضة غير مراعية للاستعمال القرآنيّ، بل إنّ هناك بعض النّصوص حدّد

1 – التّوبة: 103.
2 – الأحزاب: 56.
3 – الأحزاب: 43.
4 – البقرة: 3.
5 – البقرة: 43.
6 – البقرة: 177.
7 – النّساء: 43.

الشّارع معانيها ودلالاتها، فلا يحقّ لدّارس أن يتغافل ذلك في دراسته البيانيّة، حتّى لا يُقوّل النّصّ ما لا يحتمله، وبذلك يلغي ما حدّده الوحي بذاته، ويتجاهل خصوصيات النّصّ الشّرعيّ ومنه النّصّ القرآنيّ.

كما أنّه من المعلوم عند الدّراسين للغة القرآن الكريم أنّ الله تعالى استعمل في القرآن بعض التّركيبات بصيغة خاصّة، كما استعمل بعض الكلمات على معاني معيّنة، أي وظّفها القرآن بمعاني معينة مع أن توظيفها في اللّغة أوسع من ذلك، وهذا حريّ بأن يوجّه دلالات التّركيبات والكلمات من خلال الاستعمال القرآنيّ، وقد تترجّح دلالة على أخرى من خلال ذلك.

فمثلا – ممّا وقفت عليه – أنّ النّصّ القرآنيّ كلّه لم يستعمل لفظ السّلام بالألف واللّام إن كان السّلام من الله تعالى، دوما يكون نكرة، وإن كان من غير الله يكون نكرة ويكون معرّفا.

ومن الاستعمال القرآنيّ للفظيّ السّماوات والأرض – أو السّماء بالإفراد – أنّه يورد لفظ الأرض مقرونا بالسّموات في نفس التّركيب في أغلب آيات القرآن الكريم، فتكون السّموات بالجمع والأرض بالإفراد من غير جمع في كلّ القرآن الكريم.

كما أنّ القرآن استعمل لفظ الرّياح في الخير، واستعمل لفظ الرّيح في الشّرّ، وهو استعمال في كلّ القرآن الكريم.

كما أنّ القرآن لم يستعمل لفظ المطر إلّا في الهلاك والعذاب أو الأذى، وفي اللّغة الاستعمال أوسع من ذلك.

كما أنّ الاستعمال القرآنيّ للفظ الشّكر والكفر، تجده دوما يقدّم الشّكر على الكفر، إلّا في آية واحدة من سورة الزّمر فإنّه قدّم الكفر على الشّكر، وذلك لتناسب السّياق قبل الآية في الحديث عن الكفر، فقدّم الكفر على الشكر.

كما أنّ القرآن لم يستعمل لفظ العمل والصّنع في مواطن الهلاك أو العقوبة، واستعمل بدلا من ذلك لفظ الفعل، فهو في الأغلب الدّائم يقرنه بالهلاك أو ما يستوجب الهلاك أو العقوبة، سواء نُسب لفظ الفعل إلى الله أم إلى النّاس.

كما أنّ من الاستعمال القرآنيّ عند ذكر العنب والنّخل، أنّه لا يذكر العنب إلّا بالثّمرة ولا يذكر شجرتها وهي الكرمة، أمّا في النّخل فلا يذكر ثمرتها وهي التّمر، بل يذكر الشّجرة ذاتها أيّ النّخلة، وهذا في كلّ الاستعمال القرآنيّ.

ومن الاستعمال القرآنيّ – كذلك – أنّ الله تعالى كلّما جاء بضمير التّعظيم الّذي يمثله ضمير الجمع، كنحن وإنّا ونزّلنا وأنزلنا وأرسلنا وأعطينا وكتبنا و... إلّا وأتى في سياق ضمير العظمة – قبله أو بعده – بما يدلّ على الإفراد، كربك والله...أو ضمير الفرد الرّاجع لاسم الجلالة، وهكذا هو الأسلوب في كلّ القرآن الكريم.

وبهذا الصّدد نذكر ما قاله الجاحظ في كتابه البيان والتّبيين، حيث يقول: «وقد يستخفّ النّاس ألفاظا ويستعملونها وغيرها أحقّ بذلك منها. ألا ترى أنّ الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلّا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظّاهر. والنّاس لا يذكرون السّغب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسّلامة. وكذلك ذكر المطر، لأنّك لا تجد القرآن يلفظ به إلّا في موضع الانتقام. والعامّة وأكثر الخاصّة لا يفصلون بين ذكر المطر وبين ذكر الغيث. ولفظ القرآن الّذي عليه نزل أنّه إذا ذكر الأبصار لم يقل الأسماع، وإذا ذكر سبع سماوات لم يقل الأرضين. ألا تراه لا يجمع الأرض أرضين، ولا السّمع أسماعا. والجاري على أفواه العامّة غير ذلك، لا يتفقّدون من الألفاظ ما هو أحق بالذّكر وأولى بالاستعمال»[1].

فإذا كان الجاحظ يدعو لمراعاة الاستعمال الأمثل لمثل تلك الألفاظ في الاستعمال العاديّ التّواصليّ، فإنّ الباحث اللّغويّ أولى بتحرّي ذلك في دراسته البيانيّة المتعلّقة

1 – البيان والتّبيين: الجاحظ، 1/41.

بالنّصّ القرآنيّ.

وعلى كلّ حال فهذه نماذج على الاستعمال القرآنيّ تعدّ على أصابع اليد الواحدة ذكرناه لتّمثيل وهناك غيرها كثير، فما على الباحث في الدّراسة البيانيّة إلّا تحري مثل تلك الاستعمالات، حتّى تكون دراسته مبنيّة على أساس سليم لا يتناقض ولا يختلف مع الخطّ الّذي رسمه القرآن الكريم، ويستعان على هذا الأمر بالكتب الّتي اهتمّت بمفردات القرآن الكريم واستعمالاته للكلمات، كما يمكن أن يستعان بكتب اللّطائف القرآنيّة، وكتب الدّراسات البيانيّة، والموسوعات المختصّة بعلوم القرآن، وكتب التّفسير؛ وخاصة الّتي تهتمّ بالجوانب اللّغويّة.

ونختم هذا المسلك بنموذج قرآنيّ يتّضح من خلاله كيف أنّ مسلك تحري الاستعمالات القرآنيّة يُسهم في إثراء الدّراسة البيانيّة للنّصّ القرآنيّ، هذا النّموذج يتعلّق بالاستعمال القرآني للفظ المرأة والزّوج.

فمن البيان القرآنيّ في استعمال وتوظيف لفظ المرأة والزّوج (أي الزّوجة) أنّ القارئ عندما يتتبّع اللّفظين في القرآن الكريم يدرك عظمة القرآن وقوّة بيانه، وأنّه معجز – من الله تعالى – حيث نجده نهج نهجا واحدا في كلّ القرآن الكريم عند استعمال كلّ كلمة منهما.

وبيان ذلك أنّه إذا كانت العلاقة بين الزّوجين تشوبها شائبة من الشّوائب المؤثّرة غير الاعتياديّة، أو تنقصها حاجة تعكّر صفو العلاقة بينهما كاختلاف المعتقد، أو غياب دور ووظيفة أحد الزّوجين أو بينهما خلاف جوهريّ يضرّ باستمرار الزّوجيّة واستقرارها، أو لم يتم بينهما إنجاب.. وظّف القرآن لفظ المرأة ولم يوظّف لفظ الزّوج، وإذا كانت العلاقة بينهما تامّة ومكتملة ولا تشوبها شائبة وظّف القرآن لفظ الزّوج بدل المرأة.

ففي قصّة زكريا – عليه السّلام – لمّا كانت امرأته عاقرا ذكر القرآن لفظ المرأة،

فقال تعالى على لسانه: ﴿**وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا**﴾[1]، وقال: ﴿**أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا**﴾[2]. ولمّا أكرمهما الله بالإنجاب واستقرّت حياتهم بذلك، ذكرها القرآن بلفظ الزّوج، قال تعالى: ﴿**فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ**﴾[3].

وفي نوح ولوط – عليهما السّلام – وفي فرعون – أيضا – بسبب اختلاف المعتقد وظّف القرآن لفظ المرأة بدل لفظ الزّوج، فقال تعالى: ﴿**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ ... وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ**﴾[4].

وفي حال العلاقة السّويّة بين الزّوجين وظّف القرآن لفظ الزّوج، قال تعالى: ﴿**وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾[5]. وقال تعالى: ﴿**وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾[6]. وفي حقّ عباد الرّحمن، قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا**﴾[7]. فاستعمل لفظ الزّوجيّة ولم يقل من نسائنا.

وفي رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – الّذي كانت علاقته مع زوجاته لا تشوبها شائبة تعكّر صفوها ذكر لفظ الزّوج بدل المرأة، وهذا في مواضع مختلفة، منها قوله تعالى: ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ**﴾[8]. وقوله

---

1 – مريم: 5.
2 – مريم: 8.
3 – الأنبياء: 90.
4 – التّحريم: 10، 11.
5 – البقرة: 35.
6 – الأعراف: 19.
7 – الفرقان: 76.
8 – الأحزاب: 6.

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾[2].

وهكذا هو نفس الاستعمال في كلّ المواضع من القرآن الكريم، ولذا فمثل هذه المعاني النّاتجة عن الاستعمال القرآنيّ تكون أرضيّة خصبة للباحث في دراسته البيانيّة لينطلق من خلالها لبلورة فكرته الّتي يبحث فيها، بل ولها تأثير على توجيه دلالة الحكم الشّرعيّ الّذي تتضمّنه مثل هذه الاستعمالات.

مسلك البحث عن المعاني المعجميّة للكلمات

وممّا يستعان به في الدّراسة البيانيّة معرفة المعاني المعجميّة للكلمات، لكون بعض الكلمات تحمل معاني عدّة ولا يُفرّق بينها إلّا الاستعمال، وبعض الكلمات تحمل معناها وتحمل معاني لكلمات أخرى فتنوب عنها، وقد يوظّفها النّصّ بغرض ذلك وتكون كلّ تلك المعاني مقصودة بغرض توسيع الدّلالة.

كما أنّ بعض الكلمات لها معنى على الحقيقة، ولها معاني أخرى مجازيّة بحسب الاستعمال، بمعنى لها معنى وضعيّ تدلّ عليه، ومعاني أخرى في الاستعمال العربيّ، وبعض الكلمات تحمل المعنى وضدّه أو ما يرادفه أو يشبهه، حتّى أنّك لتجد بعض الكلمات لا يُفهم معناها إلّا من خلال وظيفتها داخل التّركيب، فمعرفة المعاني المعجميّة للكلمات داخل التّركيب من الأهمّيّة بمكان في الدّراسة البيانيّة لارتباط ذلك بالمعنى الّذي هو من صميمها، ولبّ بناء الجانب البيانيّ فيها.

فما على الباحث إلّا أن ينظر للمعاني المعجميّة للكلمات محلّ الدّراسة، فمن خلالها يدرك الدّلالات الممكنة الّتي تحملها الكلمة في التّركيب القرآنيّ، والدّلالات الاستعماليّة في اللّغة الغير ممكنة في التّركيب، وكلّ ذلك يزوّده بجملة من الدّلالات

1 - الأحزاب: 50.

2 - التّحريم: 1.

الظّاهرة في البنية السّطحيّة، وأخرى غير ظاهرة في البنية العميقة، أو بمعنى آخر معرفة الدّلالات القريبة والبعيدة الّتي يمكن أن تؤدّيها الكلمة من خلال الاستعمالات اللّغويّة الّتي استخدمتها عليها العرب.

وهنا ننبّه الباحث عند بحثه عن الدّلالات المعجميّة للكلمات الموظّفة داخل التّركيب، عليه أن يتّبع ثلاث خطوات مهمّة، تجعله يقف على دلالة الكلمة من الوضع إلى التّوظيف، الشّيء الّذي يساعده على بلورة الجانب البيانيّ للنّصّ، وهذه الخطوات هي:

– البحث عن المدلول المعجمي للكلمات المكوّنة للتّركيب وفهمها.

– ملاحظة مختلف الدّلالات الّتي تحيل عليها الكلمات المعجميّة للتّركيب.

– بناء الدّلالة الكليّة للتّركيب من خلال وصف تسلسلاته الدّلاليّة.

بيان ذلك أنّ الدّارس عندما يبحث عن معاني الكلمات، سيقف على كلّ المعاني المعجميّة الّتي تُستعمل عليها الكلمات في اللّغة، سواء على الحقيقة أم على المجاز، بهذا يحصل لديه معرفة بالمعاني الممكنة والمعاني غير الممكنة داخل التّركيب الّذي بين يديه، كما أنّه من خلال كلّ مكونات التّركيب وسياقه ومناسبته يدرك المعاني المتلائمة فيما بينها، بهذا يتكوّن عنده مجموعة من الدّلالات الّتي يحتملها النّصّ المدروس، ومنها يتمّ توظيفها في بيان الجانب البيانيّ للدّراسة.

وأمام الباحث في بحثه عن معاني الكلمات مجموعة من المصادر يمكن أن يستعين بها على ذلك، فيستعين بكتب المعاجم وما أكثرها، كما أنّه يمكنه أن يستعين بكتب فقه اللّغة، وكتب الفروق اللّغويّة، وكتب الأضداد والأشباه والتّرادف،... وغيرها من هذه المصنّفات الّتي تهتمّ بالجانب الدّلاليّ للكلمات العربيّة، كما يستفيد الباحث كثيرا من تأويلات وتفسيرات المفسّرين للآيات المدروسة، فيعتبر ذلك بمثابة المادّة الأوّليّة لولوج الباحث لدلالات الكلمات، حيث تمهّد له الطّريق لباقي الدّلالات

الّتي لم يذكرها المفسّرون، ومن غير أن يكون تأويله شاذّا أو منحرفا عمّا تحتمله اللّغة من تأويلات.

وقبل أنّ نختم هذا المسلك – وكما فعلنا مع المسالك السّابقة – نعطي نموذجا قرآنيّا على ذلك حتّى يتّضح كيف أنّ البحث عن المعاني المعجميّة للكلمات يُسهم في إثراء الدّراسة البيانيّة للنّصّ القرآنيّ، قال تعالى: ﴿**اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ**﴾[1].

فعندما نقلّب النّظر في هذا النّصّ القرآنيّ نجده قد استعمل العديد من الكلمات المعجميّة الّتي يلاحظها كلّ قارئ وتشدّ انتباهه، وهذه الكلمات لا ريب أنّها مختارة ضمن البنية التّركيبيّة، وتُسهم في ثراء البناء البيانيّ للنّصّ، هذه الكلمات هي: (لعب، لهو، زينة، تفاخر، تكاثر، يهيج، مصفر، حطام، كفّار).

فما على الباحث إلّا البحث عن معانيها المعجميّة، ثمّ ينظر في دلالاتها الممكنة والملائمة، بعدها يحدث لديه تصوّرات تجمع جميع الدّلالات الّتي يوحي بها هذا التّوظيف القرآنيّ، من خلالها تتشكّل الوجهة البيانيّة للنّصّ.

والمقام لا يسمح لدراستها كلّها هنا؛ ولكن بعد دراستي لها دراسة كلّيّة من خلال كلّ التّركيب[2] فقد تبيّن لي الجوانب البيانيّة التّاليّة:

– لقد عبّر القرآن في هذا النّصّ عن حقيقة الحياة الدّنيا، وبيّن أوصافها المتمثّلة في: (لعب، لهو، زينة، تفاخر، تكاثر) وبين نهايتها بأنّها (حطاما).

– كما أنّ الله تعالى عندما ذكر الأطوار الّتي يمرّ بها نمو الزّرع (نبات: يهيج.

1 – الحديد:20.

2 – ينظر المثل في الخطاب القرآنيّ: علي زواري أحمد، ص:181.

مصفر. حطام) يريد من وراء ذلك أطوار مراحل الحياة، ومنها الوصول إلى أطوار حياة الإنسان.

- ذِكر الْكُفَّار في النّصّ جاء على غير الحقيقة، فيراد بهم الزُّرَّاع، وهو من المعاني المجازيّة، فقد عدل عن لفظ الزّرّاع إلى لفظ الكفّار ليفيد دلالة جديدة على سبيل الكناية؛ فالزّارع يغطّي البذرة بالتّراب، والكافر يغطي الحقّ بالباطل.

وعلى كلّ حال فمن خلال المعاني المعجميّة تكوّن هذا التّلوّن الجماليّ الّذي له أثره في دلالة النّصّ القرآنيّ، حيث نراه ينتقل من التّوصيف إلى التّقرير إلى الإيحاء، كما ينتقل من الشّهود (الدّنيا) إلى الغيبة (الآخرة)، وكلّ هذا له أثره على المتلقّي، فيمزج بين فكره ووجدانه، وبين حياته المادّيّة والمعنويّة، وبين حركته وسكونه، وذلك أنّنا نرى من وصف الدّنيا إلى وصف الآخرة، ومن وصف النّبات في طور نموّه إلى لنهايته، وفي ذات الوقت، نرى وصف الكفّار ووصف المؤمنين، ووصف حصاد الآخرة الّذي هو بين العذاب الشّديد والرّضوان والمغفرة، في سياق منسجم ودلالات لفظيّة متناسقة، وأخرى مجازيّة على سبيل الاتساع، فيها موطن العظة والعبرة، وفق هذا التّسلسل الدّلاليّ المنتظم - الّذي لا غرابة فيه بين هذه الدّلالات – حيث تنبني الدّلالة الكليّة لهذا النّصّ ضمن منظومة الخطاب القرآنيّ.

مسلك البحث عن معانى الصّيغ ذي البعد النّحويّ

البحث عن معانى الصّيغ ذي البعد النّحويّ للكلمات من المسالك اللّغويّة المهمّة - كذلك - الّتي يجب أن يستحضرها الباحث في دراسته البيانيّة عند دراسة أيّ نصّ قرآنيّ، ونقصد بذلك معرفة نوع الكلمة الّتي وظّفها القرآن الكريم في التّركيب من حيث النّوع والصّيغة والكيفيّة.

فمثلا اسم الفاعل له معنى يختلف عن اسم المفعول، والمصدر له معنى يختلف عن مجرد الاسم، بل ويختلف عن اسم المصدر، والأسماء كلّها تختلف عن بعضها

البعض، وتختلف عن بدلها وشبيهها وعمّا ينوبها، والاسم يختلف عن الفعل، والأفعال تتباين فيما بينها؛ فالماضي له معنى، والمضارع له معنى، وكلّ واحد منها يختلف معناه عن الآخر، وقد ينوب أحدهما عن الآخر لغرض معيّن.

والمبنيّ للمعلوم منهما يختلف عن المبنيّ للمجهول، والأمر له معنى، وقد يُوظّف أحدُ الأنواع بدلا من الآخر لمعنى آخر غير المعنى الأصليّ وقد يشمله، فقد يُوظّف الماضي بدلا من المضارع، وقد يكون العكس فيُوظّف المضارع بدل الماضي، وهكذا في غيرها من الأنواع والصّيغ تختلف فيما بينها، وتختلف في كيفيّة توظيفها في التّركيب، ولكلّ شيء منها له دلالته داخل البنيّة التّركيبيّة من خلال وظيفته الّتي يؤدّيها بالكيفيّة الّتي هو عليها في النّصّ.

فمثل هذا الأمر من البديهيّات المسلّمة عند أهل اللّغة، وهي حاضرة عند الدّارس المتمكّن، أو العالم الخبير، ولكن قد تغيب على الطّالب الحدث أو الباحث المبتدئ، ومع ذلك يمكن أن يُستعان على هذا الأمر بكتب الأعراب، حيث تشير لذلك في نكتها الإعرابيّة، فتحدّد الجمل وأنواعها، وتوضّح صيغ المباني، وتشير للفعل وقسمه والاسم وشكله، وتلفت النّظر للبدائل والأشباه، وتبيّن الظّاهر والمضمر، والمتّصل والمنفصل، والمقدّر وغير المقدّر...

والدّارس للنّصّ القرآنيّ يكفيه عن كتب الأعراب المختلفة بكتب إعراب القرآن الكريم الّتي تضعه مباشرة مع النّصّ المدروس، وبهذا يتجلّى للباحث الأنواع والصّيغ والكيفيّات الّتي تهديه لمعانيها النّحويّة، وما ينقصه في كلّ ذلك إلّا معرفة تلك المعاني والدّلالات ليتمكّن من بلوغ الجانب البيانيّ من الدّراسة.

فهذه الأخيرة قد تشير لها كتب إعراب القرآن الكريم وتبيّن النّكتة من توظيفها، فمثلا تشير لماذا جاء الفعل مبنيّ للمجهول ولم يأت مبنيّ للمعلوم؟ أو لماذا جاء الفعل الماضي ولم يأت المضارع؟ أو لماذا عبّر النّصّ بالاسم ولم يعبر بالفعل؟ أو

لماذا جاء الحرف مكان غيره؟ وهكذا.

كما أنّ المفسّرين قد يشيروا لذلك في بيان دلالات الآيات في بعض المواطن، وهذا كلّه عامل مهمّ ومساعد في معرفة المعنى النّحويّ للكلمة، ونفس الشّيء مع كتب اللّغة المختلفة قد تتعرّض لبعض النّصوص القرآنيّة في مباحثها اللّغويّة قد يهتدي لها الباحث وقد لا يهتدي، ومع ذلك يبقى عليه أن يتمكّن من معرفة تلك المعاني من كتب اللّغة والنّحو، خاصّة الّتي تتكلّم عن معاني أنواع الكلمات والحروف وكيفيّة توظيفها قصد أغراض ومعاني مرادة للمتكلّم، وبهذا تحصل المُكنة المعرفيّة للباحث وتُسقل بالخبرة والدّربة.

وقبل أنّ نختم هذا المسلك نعطي نموذجا قرآنيّا على ذلك حتّى يتّضح كيف أنّ البحث عن المعنى النّحويّ الموحى من صيغ الكلمات يُسهم في إثراء الدّراسة البيانيّة للنّصّ القرآنيّ، قال تعالى: ﴿**وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا**﴾، فهذا النّصّ القرآنيّ جاء جملة اسميّة، ومعلوم في النّحو أنّ معنى الجملة الاسميّة يختلف عن معنى الجملة الفعليّة، وأنّ الاسم يختلف عن الفعل، فلكلّ منهما معناه واستعمالاته، فكلمة "وجزاء" الّتي تصدّرت النّصّ اسم ظاهر، وإعرابها: الواو عاطفة، جزاء مبتدأ، والجملة استئنافية[1].

وحتّى نوضّح المعنى النّحويّ للجملة الاسميّة في هذا النّصّ القرآنيّ كان لزاما علينا أن نذكر أنّه بعد أن ذكر الله تعالى صفات أهل النّار وأسباب استحقاقهم للعذاب، ذكر عقبها ثلاث جمل اسميّة، تتحدّث عن صفات أهل الجنّة وما أهّلهم للنّعيم والثّواب، فكان المناسب بعد ذكر مواصفات أهل الجنّة أن تأتي الجملة الّتي تقرّر الثّواب والعقاب اسميّة تبعا للمعنى المراد تقريره، فكانت هذه الجملة الاسميّة، ﴿**وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا**﴾، فهذا النّصّ جاء لتقرير قاعدة ثابتة ودائمة، في

1 – إعراب القرآن: الدّعاس أحمد عبيد، 9/ 44.

الحساب الأخرويّ، وهي أنّ من جاء بالسّيّئة فلا يُجزى إلّا بسيّئة واحدة، وذلك مقتضى العدل الإلهيّ كما قرّرته آيات أخرى والّتي منها، ﴿**مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا**﴾[1].

لهذا كان المناسب لدوام القاعدة وثبوتها أن تكون الجملة اسميّة، وذلك لما يحمله الاسم من الثّبوت والدّوام والاستمرار، بعكس الفعل الّذي يفيد التّجدّد والحدوث والتّغيّر.

مسلك البحث عن الوظائف النّحويّة للتّركيب

من أهمّ المسالك اللّغويّة الّتي يجب أن يستحضرها الباحث في دراسته البيانيّة هو البحث عن الوظيفة النّحويّة للكلمة داخل التّركيب النّصّي، بمعنى معرفة الحالة الإعرابيّة للكلمات داخل الجملة، فالتّركيب فيه ما هو أساسيّ كالمسند والمسند إليه، فهما أصل الجملة والمكوّن العمدة لها، ومن غيرهما لا يكون للجملة معنى مفيد، كما أنّ المسند والمسند إليه قد يكونان على صيغة جملة فعليّة، وقد يكونان على صيغة جملة اسميّة والوظيفة تختلف من هذا لهذا، ومنه ما هو ثنائيّ يضّفي على التّركيب معنى أو معانيّ زيادة على المعنى الأصليّ، وقد لا يمكن الاستغناء عنه كون المعنى الأصليّ مرتبط به.

فبمعرفة وظيفة الكلمة داخل الجملة يتعرّف الباحث على ما هو من أصل الجملة وما هو غير ذلك، كالفَضلة[2]؛ مثل المفعول به والظّرف والمفعول له والمفعول معه والمصدر والحال والتّمييز والاستثناء، وغيرها.

---

1 – غافر:40.

2 – الفَضلةُ: هي اسمٌ يُذكرُ لتتميم معنى الجملة، وليس أَحدَ رُكنَيها – أي ليس مُسنداً ولا مُسنداً إليه – كالنّاس من قولك "أَرشدَ الأنبياءُ النّاسَ".(فأرشد مسند. والانبياء منسد اليه؛ والنّاس فضلة، لأنّه ليس مسنداً ولا مسنداً اليه، وإنّما أتي به لتتميم معنى الجملة، وسميّت فضلة لأنّها زائدة على المسند والمسند إليه، فالفضل في اللّغة معناه الزّيادة). جامع الدّروس العربيّة: مصطفى الغلاييني،30/1.

فهي ليست عمدة في الكلام؛ ولكنّها تضفي عليه معنى، وقد يكون العمدة مرتبطا بذلك، وقد يعتري كلّ ذلك الذّكر والحذف، والتّقديم والتّأخير... ما يستوجب على الباحث البيانيّ معرفة الوظيفة النّحويّة للكلمة أو للنّصّ كلّه المراد دراسته حتّى تتجلّى له الدّلالة، وهكذا هو الكلام العربيّ معناه مبنيّ على معرفة الوظائف النّحويّة، ومن دونها يصعب تفهّم المعنى.

وقد ضرب الجرجانيّ في كتابه دلائل الإعجاز العديد من النّماذج، منها الاستعمالات المختلفة للتّقديم والتّأخير، والفرق بينها في إحداث المعنى، وكذا الجملة الفعليّة والاسميّة، والجملة الخبريّة عندما تكون اسميّة أو فعليّة، أو الخبر بين التّنكير والتّعريف، ومثل ذلك قضيّة الذّكر والإظهار، والحذف والإضمار... فكلّ وجه من هذه الوجوه – وغيرها – يحمل معه معنى يختلف عن الآخر، لذا فإنّ التّوظيف المناسب لذلك ينبع من معاني النّحو الّتي تفرّق بين هذه الحالات.

وهذا الأمر يمكن الاستعانة عليه بما عند الباحث من إمكانيّات نحويّة، تمكّنه من فهم الكلام العربيّ من غير تكلّف، حيث يستطيع بقدراته اللّغويّة ومعرفته بالمضان النّحويّة من مصادرها تمييز الكلام وإدراك وظائفه بعضها من بعض، فيتيسّر عليه الوصول للمعاني والدّلالات بأيسر الطّرق، ويستعين بذلك على دراسته البيانيّة ومن غير التّصريح بذلك، كونه من البديهيّ المسلّم به بالنّسبة إليه، لكن هذا لا يتيسّر لكلّ الدّارسين والباحثين، وخاصّة الطّلبة والمبتدئين الشّيء الّذي يدفعهم للاستعانة بغيرهم، والرّجوع للمصادر والمراجع الكفيلة بتحقيق هذا الغرض.

ومن تلك المصادر والمراجع المتعلّقة بالنّصّ القرآنيّ يمكن للباحث أن يستعين في معرفة الوظائف النّحويّة لأيّ تركيب قرآنيّ بكتب إعراب القرآن الكريم، كإعراب القرآن للدّعاس، أو إعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاريّ، أو مشكل إعراب القرآن لمكيّ، أو إعراب القرآن للزّجّاج، أو إعراب القرآن للنّحّاس، أو الجدول في إعراب القرآن الكريم لصّافيّ، أو إعراب القرآن وبيانه لدّرويش، وغيرها

من كتب إعراب القرآن الكريم.

كما يمكن للباحث أن يستعين بكتب التّفسير، وخاصّة الّتي فيها إشارة لذلك حتّى يتمكّن الباحث من معرفة المعنى النّحويّ للجملة من خلال وظيفة كلّ كلمة داخل التّركيب، ومن كتب التّفسير المهمّة في هذا الجانب تلكم التّفاسير الّتي اهتمت بالجانب اللّغويّ، كتفسير الكشّاف للزّمخشريّ، والتّفسير الكبير للرّازيّ، والبحر المحيط لأبي حيّان، وتفسير ابن عطيّة، وتفسير الألوسيّ، والتّحرير والتّنوير لابن عاشور، وغيرها من كتب التّفسير الّتي تتعرّض للجوانب اللّغويّة.

وقبل أنّ نختم هذا المسلك نعطي نموذجا قرآنيّا على ذلك حتّى يتّضح كيف أنّ البحث عن الوظائف النّحويّة يُسهم في إثراء الدّراسة البيانيّة للنّصّ القرآنيّ، قال تعالى: ﴿**وَمَثَلُ الَّذينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذي يَنْعِقُ بِما لا يَسْمَعُ إِلاَّ دُعاءً وَنِداءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ**﴾[1]، نلحظ في هذا التّركيب القرآنيّ حذف المبتدأ للأخبار الثّلاثة التّاليّة: (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ)، فكلّ واحدة من هذه الأخبار الثّلاثة هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هم"[2].

فلفظ "هم" المقدّر وظيفته أنّه مبتدأ، والألفاظ "صمّ، بكم، عمي" وظيفتها أنّها أخبار، ولا ريب أنّ ذكر الأخبار متتالية ومن غير عطف بينها، وحذف المبتدأ يسهم في دلالة النّصّ، وله تأثير في بنيته التّركيبيّة، كون المبتدأ عمدةً في الجملة الاسميّة يتوقّف عليه مضمون بنية التّركيب؛ لأنّه الرّكن الأساسيّ فيها، فهو المسند إليه، وما حذف إلّا لفائدة، كما أنّ ذكر الأخبار وتتاليها ومن غير عطف بينها يثبتها جميعا في حقّ من وصفوا بها، يقول ابن عاشور: «أخبار لمحذوف على طريقة الحذف المعبّر

1 – البقرة: 171.

2 – ينظر الجدول في إعراب القرآن: صافي محمود بن عبد الرّحيم، 2/ 340. وإعراب القرآن وبيانه: مصطفى درويش، 1/ 239.

عنه في علم المعاني بمتابعة الاستعمال بعد أن أجرى عليهم التّمثيل»[1].

والمعنى أنّ الله تعالى في هذا المثل يبيّن حال هؤلاء الكفّار في تقليدهم الأعمى لآبائهم كمثل البهائم الّتي تنعق ولا تسمع ولا تعي إلّا صوتها، ولا تعي ولا تفقه ما يقال لها، فهم كذلك بتقليدهم صاروا بمنزلة الصّمّ في أنّ الّذي سمعوه كأنّهم لم يسمعوه، وبمنزلة البكم في أنّ لا يستجيبوا لما دعوا إليه من الحقّ، وبمنزلة العمى من حيث أنّهم أعرضوا عن الدّلائل فصاروا كأنّهم لم يشاهدوها، هكذا يرصد المثل القرآنيّ من خلال تلك الأوصاف حركة أفعالهم وخلجات نفوسهم، قصد بيان حقيقتهم، يقول ابن عاشور: «أريد إثبات انعدام الإحساس منهم عبّر عنها بهذه الأوصاف تهكّما»[2].

لأنّهم يستحقون ذلك فلا قيمة لهم، كما أنّه لا قيمة للبهائم، لهذا ختم الله على قلوبهم، وجعل على أسماعهم وأبصارهم غشاوة، قال الرّازيّ: «فاعلم أنّه تعالى لمّا شبههم بالبهائم زاد في تبكيتهم»[3].

كلّ هذا تماشيا مع أسلوب المثل القرآنيّ أنّه يعود للمُمَثَّل له بعد تصوير المثل، وذلك إظهار وإبراز لحقيقته، حتّى ترسخ الصّورة المرسومة المتوخّاة من ضرب المثل، لذا ناسبهم الحذف فهو الأليق بهم، فهو يليق بالّذين يسمعون الهدى ولا يفهمونه ولا يدركون نفعه.

وليس مجرد حذف واحد؛ بل ثلاث مرّات متتاليّة، ما يبيّن لك مدى إهانتهم وتصغيرهم وتحقيرهم، فلا يصلح معهم حتّى الإنابة بالضّمير المتّصل أو المنفصل، لأنّ في ذكرهم إشادة بحالهم، وتقييما لهم وهم ليسوا أهلا لذلك... وبهذا تتناغم وتنسجم البنيّة التّركيبيّة لهذا النّصّ القرآنيّ، وتتماسك وحداتها بعد هذا الحذف،

1 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 2/ 113.

2 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 2/ 113.

3 – مفاتيح الغيب: الرّازيّ، 190/5.

لنشهد البنية العميقة كيف تبرز بجلاء لتوضّح حقيقة الكافرين الّذين أغلقوا منافذ الإدراك عندهم فنالوا جزاءهم الصّارم القويّ الّذي لاعتبار لهم بعده[1].

مسلك معرفة الأسلوب البلاغيّ الّذي وظّفه القرآن

المسلك الأخير في محورنا، هو معرفة الأسلوب البلاغيّ الّذي وظّفه القرآن الكريم في النّصّ محلّ الدّراسة البيانيّة، وقد تكلّمنا عن المسالك المتعلّقة بالنّحوي ونختم بالمسلك البلاغيّ، وما بينهما هو تبع لهما، وذلك أنّ النّحو تركيب هدفه الصّحة والاستقامة، والبلاغة أسلوب هدفها الجودة السّلامة والإبداع، والنّصّ يجمع بينهما، فهو تركيب وأسلوب، وكما قيل فإنّ البلاغة تبدأ من حيث ينتهي النّحو، لذا أردنا أن نجمع المسالك بمبتدئها ومنتهاها في بحثنا هذا.

لا نطيل الكلام في هذا المسلك، وما نودّ قوله هو أنّ الباحث لا بدّ وبالضّرورة أن يحيط بالبلاغة علما في دراسته البيانيّة، ومن غير البلاغة سيخبط خبط عشواء، فالقرآن الكريم كلام عربيّ نزل على أساليب العرب وأفانينها في القول، ومعرفة ذلك يفيد الباحث في معرفة الكلمات والتّراكيب الّتي وظّفت على الحقيقة والّتي وظّفت على المجاز، كما يعرف الباحث أصل الجملة وتكوينها من المسند والمسند إليه، والخبر والإنشاء، ويعرف المحسّنات الّتي تضفي على الكلام معاني إضافيّة بها يتحسّن الكلام، وهذا كلّه وغيره يحدّد الأسلوب الّذي من خلاله جاء النّصّ القرآنيّ، وبذلك يتّضح المعنى المراد للكلمة أو للكلمات أو للتّركيب كلّه.

ويستعان على هذا الأمر بكتب البلاغة الّتي تعين الباحث على فهم الأساليب البلاغيّة وأغراضها، ومتى تكون على أصلها ومتى تخرج عليه لأغراض بلاغيّة، كما يمكن للباحث أن يستعين مباشرة من كتب التّفسير، وخاصّة الّتي تلتفت للمباحث البلاغيّة، وتستخرج أساليبها، وتشير إليها من خلال التّفسير، ومع ذلك يحتاج الباحث للمؤلّفات البلاغيّة ليكون على علم ودراية بالفنّ البلاغيّ حتّى يتمكّن من

1 – المثل في الخطاب القرآنيّ: علي زواري أحمد، ص: 105 – 107.

توظيفه في دراسته البيانيّة.

ونختم المسلك بنموذجين يوضّحان لنا أهمّيّة هذا المسلك، كونه سبيلا لفهم معنى الكلام، فمثلا في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾[1]، ففي الآية قصر وتقديم وتأخير، وهما من المباحث البلاغيّة في علم المعانيّ. وعندما نرجع لتركيب الكلام في العربيّة فإنّ أصل الكلام في تركيب الجملة العربيّة يقتضي تقديم الفاعل على المفعول به، وتقديم الفعل على الفاعل، وفي نصّنا القرآنيّ الّذي بين أيدينا لو رتّبنا على الأصل يصير الكلام: (إنّما يخشى العلماءُ – من عباده – اللهَ) وبهذين التّركيبين يختلف المعنى، فيكون التّركيب الأوّل: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ يقتضي انحصار خشية الله على العلماء، والتّركيب الثّانيّ: (إنّما يخشى العلماءُ من عباده الله) يقتضي انحصار خشية العلماء على الله[2]، وعليه فكلّ من الجملتين لها معنى يختلف عن المعنى الآخر. فإذا أخّرنا الفاعل نفينا الخشية من غير العلماء، وإذا قدّمنا الفاعل نفينا الخشية أن تتعلّق بغير الله تعالى، ولا ريب أنّ المراد هو المعنى الأوّل.

والنّموذج الثّانيّ في أهمّية معرفة الأسلوب البلاغيّ الّذي وظّفه القرآن ودوره في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ، قوله تعالى في ميثاق بني إسرائيل: ﴿**لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ**﴾[3]. في هذا النّصّ القرآنيّ نلحظ حكما شرعيّا عقديّا وهو النّهي عن عبادة غير الله، لكنّ النّصّ دلّل على هذا الحكم بصيغة بلاغيّة أبلغ في الدّلالة من مجرد النّهي الصّريح، حيث انتقلت به لدلالات أخرى تضفي عليه بعدا آخر – وهو الانتهاء المُزامن للنّهي واللّاحق له – الّذي لا يمكن أن يكون بالنّهي المجرد الصّريح، لأنّه لا يحمل إلّا دلالة الانتهاء اللّاحق.

بيان ذلك أنّ قوله تعالى: ﴿**لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ**﴾ ورد في سياق الكلام – الّذي خاطب الله به بني إسرائيل – بصيغة الخبر في معنى النّهي، وهو من المجاز المرسل

1 – فاطر: 28.

2 – مفتاح العلوم: السّكّاكيّ، ص: 300.

3 – البقرة: 83.

في اللّفظ المركب، الّذي هو أبلغ من صريح النّهي، لما فيه من إِبهام أنّ المنهيَّ حقّه أن يسارع إِلى الانتهاء؛ فكأنّه انتهى عنه مزامنة مع الإِخبار عنه، لذا كان مجيئه بصيغة الخبر لبلاغته مع أنّه أراد به النّهي[1].

وهكذا من خلال الأسلوب البلاغيّ المستعمل في النّصّ القرآنيّ يمكننا فهم المراد من النّصّ على الوجه الأسلم، فالدّراسة البيانيّة المتعلّقة بالنّصّ القرآنيّ يجب أن تكون خاضعة للّغة؛ إذ لا يمكن للباحث أن يلج هذا الميدان من غير الاستعانة باللّغة، فالقرآن نصّ لغويّ ولا يُفهم إلّا من خلال لغته الّتي نزل بها، وكما فهمها العرب واستعملوها.

كما أنّ الدّراسة البيانيّة المتعلّقة بالنّصّ القرآنيّ يجب أن تكون مراعية لخصوصيّات النّصّ القرآنيّ، فهو وإن كان نصّا لغويّا فهو في ذات الوقت له خصوصيّاته الّتي أنزله الله بها، ليكون رسالة تهدي البشريّة الحائرة، ومعجزة تُنبئ بصدق تلك الرّسالة الخاتمة.

فما على الباحث في الدّراسة البيانيّة للنّصّ القرآن إلاّ أن يتزوّد بعلوم اللّغة المختلفة، من نحو وبلاغة، وفقه اللّغة، والمعجميّة...فتلكم هي الآليات الّتي يمكنه بها أن يقتحم حمى الدّراسة اللّغويّة للنّصّ القرآنيّ، ومنها الدّراسة البيانيّة الّتي تستوعب كلّ ذلك كونها بيان لما يُوحِي به النّصّ المُوحى من معاني ودلالات يمكن أن نستكشفها من خلال الدّراسة البيانيّة، فهي بمثابة التّفكّر والتّدبّر في النّصّ القرآنيّ الّذي أمرنا به، وليس مجرد نصّ تراثيّ يمكن أن نخمّن فيه على وفق أفكارنا وتصوّراتنا وايديولوجيّاتنا من غير مسالك تضبطنا في دراستنا.

1 – صفوة التّفاسير: الصّابونيّ، 66/1.

المحور الرّابع
دلالات الأمر بالقراءة للنبي ﷺ
من خلال سورة العلق

تمهيد

هذا المحور جعلناه بمثابة تطبيق أوّليّ لما ذكرناه في المحور السّابق وذلك قبل الولوج لمسألة استنباط الأحكام، وقد حاولنا تجسيده على أمر من أوامر النّصّ القرآنيّ لبيان دلالاته، ألا وهو دلالات الأمر بالقراءة للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم الوارد في افتتاح سورة العلق، وهو الأميّ الّذي لا يقرأ، وقد حاولنا أن نستقرئ تلك الدّلالات من خلال استثمار إمكانات اللّغة بتقدير الكلام في الأمر بالقراءة، ومن تكرار فعل الأمر اقرأ الّذي ذكر مرّتين في السّورة، ومن خلال افتتاح السّورة بالأمر بالقراءة، وقد بيّنا جملة من الدّلالات والّتي تتمثّل في: عظمة المقروء، بدء الرّسالة وخلودها، التّنويه بشأن القراءة، إبطال النّداء باسم الأصنام، التّمييز ودفع الالتباس، التّأديب، نيل البركة، التّأكيد والتّقرير، المبالغة في الأمر، اكتساب ملكة القراءة، إزاحة اعتذار عدم القراءة، الاستئناس، براعة الاستهلال، التّهيئة للتّكليف، ما يجعلنا نستخلص أنّ الأمر بالقراءة لا يتعارض مع أمّيّته صلّى الله عليه وسلّم، وأنّ تلك الدّلالات متكاملة وتتعلّق بالمرسِل والمرسَل إليه والرّسالة.

توطئة

الكلام العربيّ بنية تركيبيّة وأداء أسلوبيّ، ومن المعلوم في علم النّحو (التّراكيب) أنّ الأمر يُدرس في تقسيمات الكلمة ضمن الفعل، وهو قسيم المضارع والماضي، ويراد منه طلب فعل مخصوص من المخاطب في زمن الاستقبال[1]، وأمّا في علوم

1 – ينظر معاني النّحو: فاضل صالح السّامرائي، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع – الأردن، الطّبعة: الأولى، 1420هـ – 2000م، 4/ 30. وجامع الدّروس العربيّة: مصطفى بن محمّد سليم الغلاييني (المتوفّى: 1364هـ)، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، الطّبعة: الثّامنة والعشرون، 1414هـ – 1993م، 1/ 34.

البلاغة (الأساليب) فإنّ الأمر يُدرس في علم المعاني ضمن الأسلوب الإنشائيّ – الطّلبيّ – وهو قسيم النّهي والنّداء والاستفهام والتّمني[1]، والأمر له دلالة حقيقة – سواء على مستوى البنية أم الأسلوب – وقد يخرج عنها إلى المجاز، بقرائن حاليّة أو قوليّة إلى دلالات كثيرة[2]، منها القريبة ومنها البعيدة، ومنها السّطحية الظّاهرة ومنها العميقة الخفيّة.. وهذا الخروج يسمّى عند البلاغيين بمسمّيات عدّة منها العدول، وفي الدّرس اللّغويّ الحديث يسمّى بالانزياح.

والقرآن الكريم نزل على نبينا محمّد صلّى الله غليه وسلّم بلسان قومه، أي اللّسان العربيّ المبين، وهو – عليه الصّلاة والسّلام – الأميّ الّذي لا يقرأ ولا يكتب، ومع ذلك أمره الله عزّ وجلّ بالقراءة في بداية نزول الوحي الكريم، فقال تعالى: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ**﴾[3].

وبين أميّته صلّى الله عليه وسلّم وأمره بالقراءة في أوّل السّور القرآنيّة نزولا يُفتح إشكال على دلالات هذا الأمر، ولذا أردنا أن يكون هذا الأمر تطبيقا في محورنا هذا قصد بيان دلالاته من خلال بنية وأسلوب سورة العلق.

وسوف نتكلّم عن ذلك في العناصر التّالية:

– التّعريف بالسّورة.

– تعريف القراءة.

– دلالات تقدير الكلام في الأمر بالقراءة.

---

1 – ينظر بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: عبد المتعال الصّعيدي (المتوفّى: 1391هـ)، مكتبة الآداب، الطّبعة: السّابعة عشر: 1426هـ-2005م، 2/ 269. والبلاغة العربيّة: عبد الرّحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدّمشقي (المتوفى: 1425هـ)، دار القلم، دمشق، الدّار الشّامية، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1416هـ – 1996م، 1/ 231.

2 – ينظر معاني النّحو: فاضل صالح السّامرائي، 4/ 30. البلاغة العربية: حَبَنَّكَة الميداني، 1/ 231.

3 – العلق: 1 – 5.

- دلالات التّكرار في الأمر بالقراءة.
- دلالات افتتاح السّورة بالأمر بالقراءة.

التّعريف بالسّورة

في هذا التّعريف سنكتفي بما يفي بالغرض، ويخدم الدراسة البيانيّة من حيث التّعريف بالسّورة، وبما هو متعلّق بدلالات الأمر بالقراءة فيها، وذلك أنّ هذا التّعريف يسهّل الحديث عن الدّلالات، وكما يمكن استحضاره عند بلورة المعنى المراد ذكره بعد ذلك.

فسورة العلق من قصار السّور، فهي السّورة السّادسة والتّسعون في ترتيب المصحف، وتسمّى بـ: "سورة العلق"[1]، وتسمّى كذلك بـ: "سورة اقرأ"[2]. أو "سورة اقرأ باسم ربك"، كما ترجم البخاريّ في صحيحه، وتسمّى أيضا: بـ: "سورة القلم"[3].

ولا خلاف بين العلماء في مكيّتها[4]، فهي مكيّة بالإجماع[5] وهي تسع عشرة آية[6].

---

1 - الجامع لأحكام القرآن: محمّد بن أحمد القرطبيّ (المتوفّى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة – القاهرة، الطّبعة: الثّانية، 1384هـ - 1964م، 20/ 117.

2 - حاشيه الشّهاب علي تفسير البيضاويّ (عنايه القاضي وكفاية الرّاضي): شهاب الدّين أحمد بن محمّد الخفاجي (المتوفّى: 1069هـ) دار صادر – بيروت، 377/8. وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني: شهاب الدّين محمود الألوسيّ (المتوفّى: 1270هـ)، المحقّق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1415هـ، 399/15.

3 - زاد المسير في علم التّفسير: جمال الدّين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (المتوفى: 597هـ)، المحقّق: عبد الرّزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطّبعة: الأولى – 1422هـ، 4/ 466. فتح البيان في مقاصد = =القرآن: محمّد صديق خان (المتوفّى: 1307هـ) عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، عام النّشر: 1412هـ - 1992م، 307/15.

4 - روح المعاني: الألوسي، 399/15.

5 - الجامع لأحكام القرآن: القرطبيّ، 117/20. زاد المسير، ابن الجوزي، 466/4. الجواهر الحسان: عبد الرّحمن الثّعالبي (المتوفّى: 875هـ)، المحقّق: محمّد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التّراث العربي – بيروت، الطّبعة: الأولى - 1418هـ، 608/5.

6 - تفسير مقاتل بن سليمان: مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي (المتوفى: 150هـ)، المحقّق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التّراث – بيروت، الطّبعة: الأولى - 1423هـ، 761/4. لباب التّأويل في معاني التّنزيل =

وقيل: ثمان عشرة آية[1] وإنّما الخلاف في عدد آيها ففي الحجازي عشرون آية، وفي العراقي تسع عشرة آية، وفي الشّامي ثمان عشرة آية[2]. وهي أوّل ما نزل من القرآن[3] وأوّل وحي أوحي إلى رسول الله ﷺ[4]. وهذا على قول أبي موسى، وعائشة، وعلي، وابن عبّاس، وابن الزّبير، رضي الله عنهم[5].

وفيه أقوال أخرى تقول أنّ أوّل ما نزل هو سورة الفاتحة، ومنها ما تقول أنّها سورة المدثّر...قال الألوسي: «وبالجملة الصّحيح كما قال البعض وهو الّذي أختاره أنّ صدر هذه السّورة الكريمة هو أوّل ما نزل من القرآن على الإطلاق»[6] أي إنّما أنزل عليه في أوّل الوحي خمس آيات منها[7].

ومناسبتها لما قبلها أنّه تعالى ذكر في سورة الّتين أنّه خلق الإنسان في أحسن تقويم، وهذا بيان للصّورة، وذكر هنا أنّه: خَلَقَ الْإِنْسانَ مِنْ عَلَقٍ وهذا بيان للمادّة. وذكر تعالى في هذه السّورة من أحوال الآخرة بيانا توضيحيّا لما ذكر في السّورة السّالفة[8].

ومناسبتها لما بعدها أنّه تعالى أمر في هذه السّورة نبيه ﷺ بقراءة القرآن باسم

=علاء الدّين الخازن (المتوفّى: 741هـ)، المحقّق: تصحيح محمّد علي شاهين، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى – 1415هـ، 446/4.

1 – حاشيه الشّهاب: الخفاجي، 377/8.

2 – روح المعاني: الألوسي، 399/15.

3 – تأويلات أهل السّنة: محمّد أبو منصور الماتريدي (المتوفّى: 333هـ)، المحقّق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلميّة – بيروت، لبنان، الطّبعة: الأولى، 1426هـ – 2005م، 575/10. معاني القرآن: يحيى بن منظور الفرّاء (المتوفّى: 207هـ)، المحقّق: أحمد يوسف النّجاتي، دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة – مصر، الطّبعة: الأولى، 278/3. الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 117/20.

4 – تأويلات أهل السنة: الماتريدي، 575/10.

5 – الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 117/20. زاد المسير: ابن الجوزي، 466/4.

6 – روح المعاني: الألوسي، 400/15.

7 – تفسير مقاتل: مقاتل، 761/4. زاد المسير: ابن الجوزي، 466/4. لباب التّأويل: الخازن، 446/4.

8 – التّفسير المنير: وهبة الزّحيليّ، دار الفكر المعاصر – دمشق، الطّبعة: الثّانية، 1418هـ، 311/30.

ربّه الّذي خلق، واسم الّذي علّم الإنسان ما لم يعلم، ثمّ أبان في سورة القدر زمن البدء في نزول القرآن، وهو ليلة القدر ذات الشّرف الرّفيع والقدر العالي بسبب نزول القرآن فيها[1].

ومن أغراضها التّنويه بشأن القراءة والكتابة، والعلم والتّعلم، والتّهديد لكلّ من يقف في وجه دعوة الإسلام الّتي جاء بها النّبيّ ﷺ من عند ربّه- عزّ وجلّ- وإعلام النبّيّ ﷺ بأنّ الله- تعالى- مطّلع على ما يبيّته له أعداؤه من مكر وحقد، وأنّه- سبحانه- قامعهم وناصره عليهم، وأمره ﷺ بأن يمضى في طريقه، دون أن يلتفت إلى مكرهم أو سفاهاتهم[2].

وبهذا التّعريف الموجز للسّورة نكن قد أعطينا المطلوب والمهمّ من التّعريف لندخل في تعريف القراءة لتعلّقها بالأمر المراد التّعرف على دلالاته من خلال السّورة.

تعريف القراءة

نحن لا نريد مجرّد تعريف القراءة لكن نريد من خلال التّعريف فهم نوع القراءة المقصودة والمراد الحديث عنها، وعليه سنكتفي بما يفي بالغرض.

لفظ "قِراءة" في اللّغة من مادّة (ق ر أ) وهي مفرد: مصدر قرَأَ[3]. قَرَأَ يَقْرَأُ قِراءَةً وقُرآناً[4]، فهو قارئ، والمفعول مَقْروء[5]، واستقرأه: طلب إليه أن يقرأ[6].

---

1 - التّفسير المنير: الزّحيلي، 330/30.

2 - التّفسير الوسيط للقرآن الكريم: محمّد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الفجالة - القاهرة، الطّبعة: الأولى، مارس 1998م، 451/15.

3 - معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ)، عالم الكتب، الطّبعة: الأولى، 1429هـ - 2008م، 1790/3.

4 - لسان العرب: محمّد جمال الدّين ابن منظور (المتوفّى: 711هـ)، دار صادر - بيروت، الطّبعة: الثّالثة - 1414هـ، 129/1.

5 - معجم اللّغة العربيّة: أحمد مختار، 1789/3.

6 - معجم متن اللغة: أحمد رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت، عام النّشر: 1377 - 1380هـ، 520/4.

ويراد بالقراءة معاني كثيرة منها أنّ القراءة وجه من أوجه قراءة القرآن الكريم[1]. فيقال: "القِرَاءاتُ السَّبْعُ" : أي أوجه قراءة القرآن الكريم.

كما يراد منها التّلاوة والنّطق، فيقال: قرَأ الآيةَ من القرآن: تلاها؛ نطق بها عن نظر أو عن حِفْظ[2]، قال تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾[3]. ومنه قرأت الكتاب قراءة وقرآنا، قال تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾[4]. أي جمعه وقراءته، ومنه سمِّي القرآن، وقال تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾[5]. أي قراءته[6].

وأصل "القراءة" ونحوه الجمع، ومنه القرآن، جمع القصص والأمر والنّهي والوعد والوعيد ولآيات والسّور، وهو مصدر كالغفران، ويطلق على الصّلاة؛ لأنّ فيها قراءة، وعلى القراءة نفسها[7].

وعلى هذا فالقراءة تكون من الكتاب نظرًا، أو من الذّاكرة المختزنة حفظًا، وقد تكون جهرًا أو سرًّا، وقد تكون استماعًا، جاء في التّحرير والتّنوير: «والقراءة نطق بكلام معين مكتوب أو محفوظ على كما تكون القراءة الصّامتة من غير نطق، ظهر قلب»[8]. ولهذا عرّف الرّاغب القراءة بقوله: «ضمّ الحروف، والكلمات بعضها إلى

---

1 – معجم اللّغة العربيّة: أحمد مختار، 3/1790.

2 – المرجع نفسه، 3/1789.

3 – النّحل: 98.

4 – القيامة: 17.

5 – القيامة: 18.

6 – الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة: إسماعيل بن حمّاد أبو نصر الجوهري (المتوفّى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين – بيروت، الطّبعة: الرّابعة 1407هـ – 1987م، 1/65.

7 – مجمع بحار الأنوار في غرائب التّنزيل ولطائف الأخبار: جمال الدّين الصّديقي الكجراتي (المتوفّى: 986هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، الطّبعة: الثّالثة، 1387هـ – 1967م، 4/234.

8 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 30/ 435.

بعض في التّرتيل»[1].

وفي قاموس كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: «أنّ يقرأ القرآن سواء كانت القراءة تلاوة بأن يقرأ متتابعا أم أداء بأن يأخذ من المشايخ»[2].

وأمّا في الاصطلاح العلمي فالقراءة تعني: «مذهب من مذاهب النّطق في القرآن يذهب به إمام من الأئمّة القرَّاء مذهبًا يخالف غيره»[3]. أو هي: «علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو النّاقلة»[4].

أو: «علم بكيفية أداء كلمات القرآن من تخفيف، وتشديد وغيرهما، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف»[5].

وعلى ما ذكرنا في التّعريف اللّغويّ والاصطلاحيّ فإنّ القراءة يراد بها التّلاوة والنّطق سواء من المكتوب أو من المسموع، وهي معروفة بديهة عند النّطق بها، وعليه فإنّه من اللّافت أنّ الإمام الطّبري لم يجد حاجة إلى تأويل آية: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**﴾ لوضوح معناها، فليست القراءة بحيث تحتمل التّأويل بغير المألوف من دلالتها على التّلاوة، والعربيّة كانت تستعملها في التّلاوة من نصّ

1 – المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهانى (المتوفّى: 502ه)، المحقّق: صفوان عدنان الدّاودي، دار القلم، الدار الشّاميّة – دمشق وبيروت، الطّبعة: الأولى – 1412ه، ص: 668.

2 – موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: التّهانوي (المتوفّى: بعد 1158ه)، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: نقل النّصّ الفارسي إلى العربيّة: د. عبد الله الخالدي، التّرجمة الأجنبيّة: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطّبعة: الأولى – 1996م، 2/1312.

3 – مباحث في علوم القرآن: مناع بن خليل القطان (المتوفى: 1420ه)، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الثّالثة 1421ه- 2000م، ص: 171.

4 – علوم القرآن الكريم: نور الدّين محمّد عتر الحلبي، مطبعة الصباح – دمشق، الطّبعة: الأولى، 1414ه – 1993م، ص: 146.

5 – لمحات في علوم القرآن واتجاهات التّفسير: محمّد بن لطفي الصّباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطّبعة الثّالثة، 1410ه/199م، ص:164.

مكتوب أو غير مكتوب[1].

ولهذا يمكن أن نقول بأن "توجيه الأمر بالقراءة لنّبي أميّ لا تعارض فيه؛ لأنّ القراءة تكون من مكتوب وتكون من متلوّ، وهنا من متلوّ يتلوه عليه جبريل عليه السّلام، وهذا إبراز للمعجزة أكثر؛ لأنّ الأميّ بالأمس صار معلمّا اليوم، وقد أشار السّياق إلى نوعيّ القراءة هذين، حيث جمع القراءة مع التّعليم بالقلم"[2].

دلالات تقدير الكلام في الأمر بالقراءة

بعد التّعريف بالسّورة وتعريف القراءة واتّضاح الغرض من كلّ ذلك فإنّه من الضّروري في الولوج لدلالات الأمر المراد دراسته من تقدير الكلام في الأمر بالقراءة، وذلك من خلال معرفة تركيب الكلام وبيان مراتب ألفاظه ووظائفها داخل التّركيب، وحينها تبرز أوجه الكلام وتظهر دلالته.

ففعل الأمر (اقْرَأْ) ورد مرّتين في السّورة، قال تعالى: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ**﴾[3]. فمن حيث إعرابه فإنّ (اقْرَأْ) الأولى: فعل أمر مبني على السّكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبا وتقديره أنت، يعود على رسول الله ﷺ. و(اقْرَأْ) الثّانية: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر كذلك[4].

وحتّى تستبين دلالة هذا الأمر فإنّ القضية لا تتوقّف هاهنا، بل لا بدّ من استكمال مرتبة باقي كلمات التّركيب، وهذا يدفعنا لطرح السّؤال التّالي: ما هو مفعول (اقرأ)؟

---

1 – التّفسير البياني للقرآن الكريم: عائشة محمّد علي عبد الرّحمن المعروفة ببنت الشّاطئ (المتوفى: 1419هـ)، دار المعارف – القاهرة، الطّبعة: السّابعة، 15/2.

2 – أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمّد الأمين الشّنقيطي (المتوفّ: 1393هـ)، دار الفكر للطّباعة و النّشر و التّوزيع بيروت – لبنان، عام النّشر: 1415هـ – 1995م، 13/9.

3 – العلق: 1 – 3.

4 – إعراب القرآن وبيانه: محيي الدّين درويش (المتوفّى: 1403هـ)، دار الإرشاد للشّؤون الجامعيّة – حمص – سوريّة، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، الطّبعة: الرّابعة، 1415هـ، 529/10. الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتل: بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، عمّان، الطّبعة: الثّانية، 1418هـ، 469/12.

أو هل في الكلام حذف وتقدير أم لا؟ الأمر فيه خلاف على النّحو الآتي:

القول الأوّل – أنّ الكلام مقدّر وفيه حذف: بمعنى أنّ المفعول به محذوف، وهذا المحذوف هو الشّيء المقروء، لأنّ الأمر بالقراءة يقتضي مقروءا[1]، وحينها تقدير الكلام: (اقرأ القرآن)[2]، أو (اقرأ ما أنزل إليك من القرآن)، أو (اقرأ ما يوحى إليك، أو ما نزل عليك، أو ما أمرت بقراءته)[3]. وعلى هذا فمفعول اقرأ محذوف.

القول الثّاني – أنّ الكلام ليس فيه حذف والباء زائدة:

وفي هذا قال أبو عبيدة: «المعنى: "اقرأ اسم ربك" والباء زائدة»[4].

وأمثاله في القرآن كقوله تعالى: ﴿**وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾[5]. أي ولا تلقوا أيديكم.

وقوله تعالى: ﴿**تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ**﴾[6]. أي تنبت الدّهن.

قال الثّعالبيّ: «ويحتمل أن يكون المقروء الّذي أمر بقراءته هو "باسم ربك" الّذي خلق، كأنّه قيل له: اقرأ هذا اللّفظ»[7].

أي: "ألزم القراءة بذكر ربّك"[8]. أي اذكر اسمه[9].

---

1 – محمّد بن علي الشّوكاني (المتوفّى: 1250هـ): فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطّيب – دمشق، بيروت، الطّبعة: الأولى – 1414هـ، 570/5.

2 – الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 119/20.

3 – فتح القدير: الشّوكاني، 570/5.

4 – زاد المسير: ابن الجوزي، 466/4، تفسير القرآن: السّمعاني، 256/6.

5 – البقرة: 195.

6 – المؤمنون: 20.

7 – الجواهر الحسان: الثّعالبي، 608/5.

8 – جامع البيان: الطّبري، 519/24. الهداية الى بلوغ النهاية: مكي بن أبي طالب القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ)، التحقيق بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، النّاشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، جامعة الشّارقة، الطبعة: الأولى، 1429هـ – 2008م، 8349/12.

9 – مفاتيح الغيب: الرّازي، 215/32.

كقوله: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾[1]. يعني اذكر ربّك[2]، قال الألوسي: «وهو ظاهر في أنّه لو افتتح بغير اسمه عزّ وجلّ لم يكن ممتثلا»[3].

وهناك أقوال أخرى في الباء، منها أنّ الباء بمعنى على، أي: اقرأ على اسم ربّك، يقال افعل كذا بسم الله، وعلى اسم الله قاله الأخفش[4]. وهو كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾[5]. أي على قنطار.

وقيل: الباء للاستعانة، أي: مستعيناً باسم ربّك[6]. يعني اقرأ بعون الله ووحيه إليك[7]. أي أنّها شبه الجملة (بِاسْمِ رَبِّكَ) متعلّقة بمحذوف، والمعنى: اقرأ (القرآن أو ما أنزل عليك من القرآن أو..) (مفتتحاً أو مستفتِحاً، مبتدئا، مستيقنا، مستعينا، متلبسا، متبركًا..) باسم ربّك.

والقوّل الأوّل أظهر بأنّ المراد من قوله: اقرأ أي اقرأ القرآن، إذ القراءة لا تستعمل إلّا فيه[8]، قال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾[9].

يقول الرّازيّ في نقده للقول الثّاني: «وهذا القول ضعيف لوجوه أحدها: أنّه لو كان معناه اذكر اسم ربّك ما حسن منه أن يقول: ما أنا بقارئ، أي لا أذكر اسم ربّي، وثانيها: أنّ هذا الأمر لا يليق بالرّسول، لأنّه ما كان له شغل سوى ذكر الله، فكيف يأمره بأن يشتغل بما كان مشغولا به أبدا، وثالثها: أنّ فيه تضييع الباء من غير

---

1 – المزمل: 8 والإنسان: 25.

2 – بحر العلوم: نصر بن محمّد السّمرقندي، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر – بيروت، 3/574.

3 – روح المعاني: الألوسي 15/400.

4 – فتح القدير: الشّوكاني، 5/570.

5 – آل عمران: 75.

6 – فتح القدير: الشّوكاني، 5/570.

7 – بحر العلوم: السّمرقندي، 3/573.

8 – مفاتيح الغيب: الرّازي، 32/215.

9 – القيامة: 17، 18.

فائدة»[1].

فالمعنى الثّاني وإن كان مستبعدا فهو يدخل ضمنيّا في القراءة لأنّ رسول الله ما كان ليقرأ ولا يذكر ربّه وهو سيّد الذّاكرين الّذي كان يذكر الله على كلّ أحيانه، كما أنّه ﷺ أمر بالذّكر صراحة ﴿**وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ**﴾[2] والقرآن من أسمائه الذّكر، ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[3]. وابتداء القراءة بسم الله معلومة، والسّور تبدأ بالبسملة سوى التّوبة.. وعلى القول في الاحتمالين - الحذف وعدمه - فإنّ تقدير الأمر يحمل دلالات عدّة، نلخّصها فيما يلي:

1 - عظمة المقروء

مما سبق في القول القائل بالحذف فإنّ المحذوف هو المقروء (القرآن)، ولا ريب أنّ هذا المحذوف له وظيفته الّدلالية في التّركيب، حيث يفضي قيمة جماليّة في البحث عن الدّلالة المستوحاة من الحذف بسبب التّأويل القائم على التّقدير لاستيفاء المعنى.

يقول عبد القاهر الجرجاني منوّهًا بشأن الحذف ومبرزًا لقيمته: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذّكر، أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن»[4].

وفي سورتنا نجد أنّ المأمور بقراءته لم يذكر، وتجد مع ذلك أنّ المأمور بالقراءة - وهو رسول الله ﷺ - لم يسأل ماذا أقرأ؟! في حين أنّه اعتذر عن القراءة، فقال:

---

1 - مفاتيح الغيب: الرّازي، 32/215.

2 - المزمل: 8 والإنسان: 25.

3 - الحجر: 9.

4 - دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م. ص: 146.

«مَا أَنَا بِقَارِئٍ»، وعلى تقدير الكلام في الحذف فإنّ الحذف للمفعول به – وهو المقروء – يدلّ على عظمته ومكانته وأهمّيّته، والتّنويه بشأنه ومكانته لاختصاصه بالآمر والمأمور والمأمور به، ولاستغراقه للزّمان الحاضر والمستقبل، ولو كان الأمر ظرفيّا وآنيّا وعينيّا ما احتاج للحذف وإعادة الأمر، ولسأل رسول الله ﷺ ماذا أقرأ؟ بدل قوله ما أنا بقارئ! لأنّه ﷺ استعظم المقروء وهو في حال أميّة لا يقرأ ولا يكتب.

وعليه فهذا النّوع من الحذف يثري الدّلالة ويوسعها ويقويّها عند المتلقّي بما يحدثه من تخمين وتفكير لديه حيث يفتحه على تعدّد القراءات فيصل لمعنى لا يستقيم مع الذّكر، والجدر بالذكر في سياقنا أن نورد ما وجهّ به البقاعي دلالة هذا الحذف في كتابه نظم الدّرر فقال: «"اقرأ" وحذف مفعوله إشارة إلى أنّه لا قراءة إلّا بما أمره به، وهي الجمع الأعظم، فالمعنى: أوجد القراءة لما لا مقروء غيره، وهو القرآن الجامع لكلّ خير، وأفصح له بأنّه لا يقدر على ذلك إلّا بمعونة الله الّذي أدّبه فأحسن تأديبه، وربّاه فأحسن تربيته»[1].

2 – بدء الرّسالة وخلودها

هذا الأمر "اقرأْ" إيحاء ببدء الرّسالة الّتي كُلِّف بها رسول الله ﷺ فهو أوّل خطاب إلهيّ وجّه ﷺ فالأمر هنا ليس مجرّد قراءة عابرة في موقف معيّن بقدر ما هو موضوع رسالة بكاملها، يقول محمّد الأمين الشّنقيطي: «اقرأ بدء للنبوّة وإشعار بالرّسالة؛ لأنّه يقرأ كلام غيره»[2].

ويقول في موطن آخر: «فالأمر بالقراءة تكليف لتحمل الوحي، وباسم ربّك بيان لجهة التّكليف «والّذي خلق» تدليل لتلك الجهة، أي الرّسالة والرّسول

1 –نظم الدّرر: إبراهيم البقاعي (ت: 885هـ)، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، 152/22.
2 – أضواء البيان: الشّنقيطي، 13/9.

والمرسل مع الدّليل المجمل»[1].

ونجد الماتريدي في تفسيره يعلّل بدء الرّسالة بالأمر بالقراءة فيقول: «أنّه أريد بهذا أن يكون قرآنا يقرأ هكذا في حقّ القراءة يبقى، ويثبت في المصاحف إلى آخر الدّهر؛ ليعلم كيف قيل لرسول اللّه؟ وكيف أوحي إليه؟ وأنّه لم يترك ممّا قيل له حرفا واحدا؛ ليكون حجّة لرسالته وآية لنبوّته، واللّه أعلم»[2].

وهكذا لفظ "اقرأ" استغرق معناه وناب عن غيره من الألفاظ الّتي معاني تترادف معه، فحمل الدّلالّتين، دلالة القراءة ودلالة الرّسالة، وهذا من الإرداف، وهو: «أن تراد الإشارة إلى معنى فيترك اللّفظ الدّال عليه ويؤتى بما هو دليل عليه ومرادف له»[3].

3 – التّنويه بشأن القراءة

نرى في السّورة الابتداء بفعل القراءة "اقرأ"، وهنا يبرز أسلوب التّقديم والتّأخير، فقد قُدِّم فعل القراءة على ذكر الله لأهمّيّتها في هذا الموطن، لأنّه بداية نزول الوحي الكريم، والسّورة من أوائل السّور نزولا، وهي تأمر بالقراءة، فكان الأمر بالقراءة أهمّ باعتبار هذا العارض وإن كان ذكر الله أهمّ في نفسه[4]، وعليه قُدِّم الفعل على المفعول لأنّ كلام الله أحقّ برعاية ما يجب رعايته[5].

وذلك أنّ الكلام في التّركيب "اقرأ باسم ربّك" يقدّر، فيقدّم فيه الفعل ويؤخّر، لأنّ التّقديم والتّأخير ليس من مستلزمات الوجوب لرفع الالتباس وغيره، فكما

---

1 – المرجع السابق، 15/9.

2 – تأويلات أهل السّنة: الماتريدي، 575/10.

3 – الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ضياء الّدين بن الأثير، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي.العراق، سنة: 1375 هـ، ص: 160.

4 – الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدّين القزويني (المتوفّى: 739هـ)، المحقّق: محمّد عبد المنعم خفّاجي، دار الجيل – بيروت، الطّبعة: الثّالثة، 165/2.

5 – مفتاح العلوم: السّكاكيّ، ص: 235.

تكون الجملة "اقرأ باسم ربّك" تقدّر بـ: "باسم ربّك اقرأ"، أو أن "باسم ربّك" مفعول مقدّم لفعل اقرأ الثّاني، ومعنى اقرأ الأوّل أي افعل القراءة وأوجدها – كما قدّره السّكاسيّ[1] – بمعنى: أُمِر أوّلا بإيجاد القراءة وثانيّا بقراءة مقيّدة[2].

فالأمر بالقراءة "اقرأ" إنّما هو تنويه بشأنها[3] لمكانتها وعظم قدرها، وتكرير الفعل "اقرأ" "اقرأ" لمزيد الاهتمام بها[4] فالأمر كما يقول أهل البلاغة إذا تكرّر تقرّر، ولهذا نجد الماتريدي في تأويلاته قد انتبه لهذا المعنى في تكرار الأمر بالقراءة، فقال: «أن يكون الخطاب منه لكلّ أحد، ومن كلّ أحد لآخر، خاطب جبريل – عليه السّلام – رسولّ اللّه ﷺ به، وأمره أن يقرأ، ثمّ يأمر رسول اللّه ﷺ غيره بذلك، وذلك الغير يقول لآخر كذلك؛ فيكون الخطاب منه لكلّ أحد، ومن كلّ أحد لآخر، واللّه أعلم»[5].

4 – إبطال النّداء باسم الأصنام

القراءة المطلوبة مرتّبة باسم الله لا اسم غيره، قال تعالى: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾[6]. وهو تنويه بأهمّيّة ذكر الله على ذكر غيره، ولذا فالنّبيّ ﷺ مطالب بذكر اسم ربّه عند القراءة، سواء كان "باسم ربّك" على المفعوليّة وهو المقروء ذاته، أو متعلّق على الحاليّة بالمحذوف، وعلى القولين فإنّ من دلالات ذلك هو "إبطال للنّداء باسم

---

1 – مفتاح العلوم: السّكاكيّ، ص: 235. الإيضاح: القزويني، 165/2.

2 – مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدّين، ابن هشام (المتوفّى: 761هـ)، المحقّق: د. مازن المبارك / محمّد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطّبعة: السّادسة، 1985، ص: 800.

3 – التّفسير الوسيط: الطّنطاوي، 451/15.

4 – صفوة التفاسير: الصّابونى 508/3. تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن: محمّد الأمين العلوي، إشراف ومراجعة: الدّكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النّجاة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1421 هـ – 2001م، 175/32.

5 – تأويلات أهل السّنة: الماتريدي، 576/10.

6 – العلق:1.

الأصنام الّذي كان يفعله المشركون، يقولون: باسم اللّات، باسم العزّى"[1].

قال الألوسي: «أفاد معنى آخر وهو أنّ المطلوب عند القراءة أن يكون الافتتاح باسم الله تعالى لا باسم الأصنام»[2].

5 – التّمييز ودفع الالتباس

ومن دلالات الأمر بالقراءة أنّها جاءت للتّمييز ودفع الالتباس، فليست أي قراءة أمر بها صلّى الله عليه وسلّم، قال تعالى: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**﴾[3]. فلمّا كانت قريش تعبد آلهة لا تخلق مُيِّز ربُّه – عزّ وجلّ – عنهم بقوله: ﴿**الَّذِى خَلَقَ**﴾. قال الماوردي: «أي استفتح قراءتك باسم ربك الّذي خلق، لأنّ قريشاً كانت تعبد آلهة ليس فيهم خالق غيره تعالى، فميّز نفسه بذلك ليزول عنه الالتباس»[4].

فجاء بصفة الخالق، وهو المنشئ للعالم لما كانت العرب تسمّي الأصنام أربابا، أتى بالصّفة الّتي لا يمكن شركة الأصنام فيها، ولم يذكر متعلّق الخلق أوّلا، فالمعنى أنّه قصد إلى استبداده بالخلق، فاقتصر أو حذف، إذ معناه خلق كلّ شيء[5]. أي اجعل هذا الفعل لله وافعله لأجله، كما تقول: بنيت هذه الدّار باسم الأمير وصنعت هذا الكتاب باسم الوزير ولأجله، فإنّ العبادة إذا صارت لله تعالى فكيف يجترئ الشّيطان أن يتصرّف فيما هو لله تعالى؟[6].

---

1 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 436/30.

2 – روح المعاني: الألوسي، 402/15.

3 – العلق:1.

4 – النّكت والعيون: الماوردي، المحقّق: السّيد ابن عبد المقصود بن عبد الرّحيم، دار الكتب العلميّة – بيروت / لبنان، 304/6.

5 – البحر المحيط في التّفسير: أثير الدّين الأندلسي أبو حيان (المتوفّى: 745هـ)، المحقّق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر – بيروت، الطّبعة: 1420هـ، 507/10.

6 – الغيب: الرّازي، 215/32.

6 – التّأديب

لا ريب أنّه ﷺ أمر بنطق اسم ربّه، سواء أكان الأمر على سبيل الذِكْر أم كان على سبيل القراءة، ولهذا رأى بعض أهل العلم أنّ ذلك من باب الأدب مع الله تعالى الّذي أمر به – عليه الصّلاة والسّلام – وممن ذهب لذلك أبو عبيدة رحمه الله تعالى، فقد قال: «أمر أن يبتدئ القراءة باسم الله تأديبا»[1]. وأيضا هو قول الخازن، حيث قال: «والمعنى اذكر اسم ربّك أمر أن يبتدئ القراءة باسم الله تأديبا»[2].

وقد ذهب البعض إلى الاستدلال بهذا في مشروعيّة ذكر البسملة عند قراءة القرآن الكريم، وهذا من استثمار البيان في ترشيد الأحكام الشّرعيّة، قال ابن جزيّ: «فيحتمل أن يريد ابتداء القراءة بقول: بسم الله الرّحمن الرّحيم أو يريد الابتداء باسم الله مطلقا»[3].

وجاء في الوجيز للواحدي: «﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾ يعني: اقرأ القرآن باسم ربّك وهو أن تذكر التَّسمية في ابتداء كلِّ سورةٍ»[4].

ومن المتأخّرين ما ذهب إليه أبو بكر جابر الجزائري في تفسيره: «مشروعية ابتداء القراءة بذكر اسم الله، ولذا افتتحت سور القرآن ما عدا التّوبة ببسم الله الرّحمن الرّحيم»[5]. فنرى كيف أنّ مثل هذه الدّلالات اللّغويّة يسترشد بها المفسّر حين يتعلّق الأمر بالأحكام الشّرعيّة.

---

1 – معالم التّنزيل في تفسير القرآن: أبو محمّد البغوي (المتوفّى: 510ه)، المحقّق: عبد الرّزاق المهدي، دار إحياء التّراث العربي –بيروت، الطّبعة: الأولى، 1420ه، 5/280. التّفسير الوسيط: الواحدي، 4/528.

2 – لباب التّأويل: الخازن، 4/447.

3 – التّسهيل لعلوم التّنزيل: ابن جزي،2/496.

4 – الوجيز: الواحدي، ص: 1216.

5 – أيسر التّفاسير لكلام العلي الكبير: جابر أبو بكر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الخامسة، 1424ه/2003م، 5/593.

7 – نيل البركة

ومن الدّلالات العميقة الخفيّة المستوحاة من الأمر بذكر اسم الله تعالى هو نيل البركة، كما قد يكون متعلّق شبه الجملة "باسم ربّك" هو "متبرّكا" أي اقرأ متبرّكا باسم ربّك – كما سبق وأن أشرنا لذلك – قال الماتريدي: «أي: افتتح القراءة باسم ربّك على ما جعل افتتاح كلّ شيء باسم الرّب – تعالى – لينال بركة ذلك فيه»[1].

وقد وردت النّصوص النّبويّة في البدء بذكر الله تعالى، منها قوله ﷺ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِي أَوَّلِهِ بِذِكْرِ اللهِ، فَهُوَ أَبْتَرُ»[2]، أي: قليل البركة، أو معدومها، وقيل: إنّه من البتر، وهو القطع قبل التّمام والكمال[3].

دلالات التّكرار في الأمر بالقراءة

وبعد الكلام عن دلالات تقدير الأمر بالقراءة نتحدّث الآن عن دلالات التّكرار في الأمر بالقراءة، والمراد به تكرار الفعل "اقرأ" وهو من التّكرار اللّفظي، يدخل ضمن التّكرار التّركيبي، فجملة "اقرأ" تكرّرت باللّفظ والمعنى، وهذا التّكرار له وظيفته الدّلاليّة، والّتي تتمثّل في:

1– التّأكيد والتّقرير

أغلب المفسّرين على أنّ الأمر في "اقرأ" الثّانية تأكيد للأمر في "اقرأ" الأولى[4]، من هؤلاء المفسّرين الإمام الشّوكاني حيث يقول: «ثمّ كرّر الأمر بالقراءة للتّأكيد والتّقرير»[5].

وقد تكرّر الأمر لصعوبته على رسول الله ﷺ ما أدّى لاندهاشه، وحصول نوع

---

1 – تأويلات أهل السّنة: الماتريدي، 576/10.

2 – السّنن الكبرى: النّسائي، كتاب عمل اليوم واللّيلة، باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة، وذكر الاختلاف على أبي إسحاق في خبر عبد الله بن مسعود فيه، رقم الحديث: 10258، 185/9.

3 – مرقاة المفاتيح: نور الدّين الملّا الهروي، 3/1.

4 – الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 119/20، معالم التّنزيل: البغوي، 281/5.

5 – فتح القدير: الشّوكاني، 571/5.

من المفاجأة لديه[1] حين أُمِر بالقراءة وهو أميّ لا يقرأ، فقال: «ما أنا بقارئ» فأعيد الأمر مجدّدا بقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ﴾. والغرض من هذا التّأكيد بتكرار لفظ "اقرأ" للاهتمام بهذا الأمر[2]. ولمزيد الاهتمام بشأن القراءة والعلم[3].

فالتّكرار من الإجراءات والآليات الأدائيّة الّتي تعطي الكلام بعدا جماليّا، ولذا يعدّ التّكرار ظاهرة أسلوبيّة في القرآن الكريم لها قيمتها الجماليّة والدّلاليّة على البنية النّصّيّة بما يؤثر على المتلقّي ويجعله يتفاعل إيجابا مع الكلام، وبما فيه من ترسيخ للمعاني ما يؤدّي إلى تأكيدها في الذّهن، جاء في كتاب الإتقان: «وقد قيل الكلام إذا تكرّر تقرّر»[4].

2 – المبالغة في الأمر

وأيضا فإنّ من دلالات تكرار الأمر بالقراءة هو المبالغة، أي أنذ الأمر جاء للمبالغة في القراءة، وقد ذهب لذلك العديد من المفسّرين[5]، وقد يكون الغرض من هذه المبالغة متعلّق بالقراءة ذاتها بأنّ الأمر واجب لا مناص منه، ويدلّ ذلك على أنّ القراءة لا بدّ منها، ولهذا قرأ رسول الله ﷺ بعد أن تكرّر له الأمر بالقراءة، يقول شهاب الدّين الخفّاجي: «والمبالغة من تأكيد الأمر حتّى كأنّه أمر به ووجب عليه مرّتين»[6].

---

1 – أيسر التّفاسير: جابر الجزائري، 5/593.

2 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 30/439.

3 – التّفسير المنير: الزّحيلي، 30/314.

4 – الإتقان: السّيوطيّ، 3/224.

5 – أنوار التّنزيل: البيضاوي، 5/325. جامع البيان في تفسير القرآن: محمّد بن عبد الرحمن الإيجي (المتوفّى: 905هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1424هـ – 2004م، 4/510. فتح الرّحمن في تفسير القرآن: مجير الدّين المقدسي الحنبلي (المتوفّى: 927 هـ)، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدّين طالب، دار النّوادر (إصدَارات وزَارة الأوقاف والشُؤُون الإِسلامِيّة – إِدَارَةُ الشُؤُونِ الإِسلاَمِيّةِ)، الطّبعة: الأولى، 1430هـ – 2009م، 7/207.

6 – حاشيه الشّهاب: الخفّاجي، 8/378.

قال جمال الدّين القاسمي في تفسيره: «ترى من سياق الرّواية الّتي قدّمناها أنّ المتبادر من معنى الآية الأولى: كن قارئا باسم الله من قبيل الأمر التّكويني. فإنّ النّبيّ ﷺ لم يكن قارئا ولا كاتبا. ولذلك كرّر القول مرارا: ما أنا بقارئ. وبعد ذلك جاء الأمر الإلهي بأن يكون قارئا وإن لم يكن كاتبا. فإنّه سينزل عليه كتاب يقرؤه. وإن كان لا يكتبه»[1].

كما أنّ المبالغة في الأمر قد يراد منها التّبليغ، وذلك أنّ من أغراض المبالغة التّبليغ[2]، وقد قال غير واحد من المفسّرين بأنّ الأمر بالقراءة في الثّاني يراد منه التّبليغ[3]. من ذلك أنّه جاء في تفسير الألوسي: «قال الجبائيّ إنّ اقْرَأْ الأوّل أمر بالقراءة لنفسه وقيل مطلقا والثّاني أمر بالقراءة للتّبليغ، ... وحاصل المعنى على إرادة القراءة للتّبليغ في قول بلغ قومك "وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ" الّذي يثيبك على عملك بما يقتضيه كرمه ويقويك على حفظ القرآن لتبلغه»[4].

3 – اكتساب ملكة القراءة

كما أن من دلالات تكرار الأمر بالقراءة للنّبي ﷺ هو اكتساب رسول الله – عليه الصّلاة والسّلام – ملكة القراءة وإن لم يكن قارئا، حيث قالوا: وإنّما كرّر– سبحانه وتعالى– الأمر بالقراءة لرسوله، لأنّه من الملكات الّتي لا ترسّخ في النّفس إلّا بالتّكرار والإعادة مرّة فمرّة[5]. ولذا يعتبر التّكرار وسيلة من وسائل تثبيت الأمر المراد.

قال المراغيّ: «وكرّر الأمر لأنّ القراءة لا تكسبها النّفس إلّا بالتّكرار والتّعود على ما جرت به العادة، وتكرار الأمر الإلهي يقوم مقام تكرار المقروء، وبذلك تصير القراءة

1 – محاسن التّأويل: القاسمي، 507/9.
2 – البلاغة العربيّة: حَبَنَّكَة الميداني، 451/2.
3 – مفاتيح الغيب: الرّازي، 217/32. فتح القدير: الشّوكاني، 571/5.
4 – روح المعاني: الألوسي، 402/15.
5 – التّفسير الوسيط: الطّنطاوي، 454/15.

ملكة للنّبيّ ﷺ، تدبّر قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾»[1].

وفي التّحرير والتّنوير: «والأمر بالقراءة مستعمل في حقيقته من الطّلب لتحصيل فعل في الحال أو الاستقبال، فالمطلوب بقوله: اقرأ أن يفعل القراءة في الحال أو المستقبل القريب من الحال، أي أن يقول ما سيملى عليه، والقرينة على أنّه أمر بقراءة في المستقبل القريب أنّه لم يتقدّم إملاء كلام عليه محفوظ فتطلب منه قراءته، ولا سلّمت إليه صحيفة فتطلب منه قراءتها، فهو كما يقول المعلم للتّلميذ: اكتب، فيتأهّب لكتابة ما سيمليه عليه»[2].

وهو ما كان يفعله رسول الله ﷺ حيث يقرأ ما يمليه عليه جبريل – عليه السّلام – إلى أن نهاه الله عن العجلة بالقراءة، وأن يتريّث في عدم الإعادة مع جبريل – عليه السّلام – حتّى ينهي جبريل قراءته فيقرأ ﷺ قال تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[3].

4 – إزاحة اعتذار عدم القراءة

كما أنّه قد يراد من تكرار الأمر بالقراءة هو إزاحة العذر[4] وإزالة العلّة المانعة من القراءة عن رسول الله – عليه الصّلاة والسّلام – حين اعتذر بعدم القراءة وقال: «ما أنا بقارئ». أي أنّ هذا العذر لا يمنع من القراءة وعليك أن تقرأ وربّك قادر على أن يعلمك.

قال الألوسي: «فإنّه كلام مستأنف وأراد لإزاحة ما بيّنه ﷺ من العذر بقوله عليه السّلام لجبريل عليه الصّلاة والسّلام حين قال له اقرأ فقال: «ما أنا بقارئ» يريد أنّ القراءة شأن من يكتب ويقرأ وأنا أميّ فقيل وَرَبُّكَ الّذي أمرك بالقراءة

---

1 – تفسير المراغي: مصطفى المراغي، 199/30.

2 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 435/30.

3 – القيامة: 16 – 19.

4 – روح المعاني: الألوسي، 402/15.

مفتتحا ومبتدأ باسمه الْأَكْرَمُ الّذي علَّم بالقلم أي علم ما علّم بواسطة القلم لا غيره تعالى، فكما علّم سبحانه القارئ بواسطة الكتابة بالقلم يعلمك بدونها»[1].

ولهذا قرأ رسول الله ﷺ ما أمر به، قال ابن عاشور: «وهو يدلّ على أنّ رسول الله ﷺ تلقّى ما أوحي إليه. وقرأه حينئذ ويزيد ذلك إيضاحا قولها في الحديث: «فانطلقت به خديجة إلى ورقة بن نوفل فقالت له خديجة: يا ابن عمّ اسمع من ابن أخيك»، أي اسمع القول الّذي أوحي إليه وهذا ينبّئ بأنّ رسول الله ﷺ عند ما قيل له بعد الغطّة الثّالثة: اقرأ باسم ربّك الآيات الخمس قد قرأها ساعتئذ كما أمره الله ورجع من غار حراء إلى بيته يقرؤها»[2].

وعليه فما كانت الأمّيّة مانعا من موانع القراءة، ولا عذرا من أعذارها، ولكن تبقى بعدها من صدق رسول الله الّذي وصفه الله بها إذ لو لم تكن لكان ذلك مدعاة للقدح في رسالته على أنّه متعلّم.

5 – الاستئناس

ومن دلالات تكرار الأمر بالقراءة أنّه يراد منه الاستئناس[3]، أي مؤانسة رسول الله ﷺ بمعنى أنّ القراءة قد علّمها الله لمن هو قبلك ويعلّمك إيّاها فاقرأ يا محمّد وربّك يعينك ويفهمك وإن كنت غير قارئ[4].

جاء في تفسير ابن جزيّ: «والمقصود تأنيس النّبي ﷺ، كأنّه يقول: افعل ما أمرت به فإنّ ربّك كريم»[5].

قال ابن عاشور: «وعلى هذا الوجه يكون قول الملك له في المرّات الثّلاث اقرأ

1 – روح المعاني: الألوسي، 402/15، فتح القدير: الشّوكاني، 571/5.
2 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 436/30.
3 – فتح الرّحمن، مجير الدّين المقدسي، 399/7.
4 – بحر العلوم: السّمرقندي، 574/3.
5 – التّسهيل لعلوم التّنزيل: ابن جزي، 496/2.

إعادة للّفظ المنزّل من الله إعادة تكرير للاستئناس بالقراءة الّتي لم يتعلّمها من قبل»[1].

وكما هو استئناس في القراءة هو كذلك استئناس لما سيكلّف به من التّبليغ بالقراءة وهو من الأمور التّكليفيّة الّتي تحتاج لجهد وبذل وإعانة ومؤانسة دائمة طوال مسار الطّريق الّذي اختاره الله تعالى، قال صاحب البحر المحيط: «وجاء الخطاب ليدلّ على الاختصاص والتّأنيس، أي ليس لك ربّ غيره... ثمّ جاء الأمر ثانيا تأنيسا له، كأنّه قيل: امض لما أمرت به، وربّك ليس مثل هذه الأرباب، بل هو الأكرم الّذي لا يلحقه نقص»[2].

وفي ختام هذا العنصر نلحظ أنّ التّكرار بإعادة لفظ "اقرأ" لا ينحصر في مجرّد إعادة اللّفظ في بنية التّركيب، وإنّما فيما تؤدّيه اللّفظة المكرّرة من وظيفة بين كلمات التّركيب، وبما تتركه من تأويلات تتّسع لتعدّد القراءات والاحتمالات الّتي لها أثرها على المتلقّي بإيقاظ وعيه واستنفاره من جراء التّنبيهات والتّأكيدات الّتي تنبعث من خلاله، فكلّ تكرار يكرّس مفاهيم معيّنة، ويحمل في طياته إيحاءات نفسيّة وانفعاليّة متباينة، تفرضها طبيعة النّصّ، وطريقة الأسلوب فيه، وحال السّياق، ولو لم يكن كذلك لكان التّكرار لا فائدة منه وليس له أيّة قيمة أسلوبيّة لأنّه حينها لا يؤدّي معنى أو وظيفة في النّصّ[3].

---

1 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 436/30.

2 – البحر المحيط: أبو حيّان، 507/10. الجواهر الحسان: الثّعالبي، 608/5.

3 – أسلوب الحكيم في القرآن الكريم: علي زواري أحمد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في اللّغة والأدب العربي، تخصّص: البلاغة والأسلوبية، إشراف: أ.د أحمد بلخضر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة/الجزائر، السّنة الجامعية: 1434-1435ه / 2013-2014م، ص:128.

دلالات افتتاح السّورة بالأمر بالقراءة

الاستفتاح بصيغة الأمر هو أحد الصّيغ العشر الّتي افتُتِحت بها سور القرآن الكريم، وذلك في ستّ سور، منها "سورة اقرأ"[1]. وحديثنا هنا لا يختصّ بمجرّد افتتاح السّورة بالأمر وحسب، بل يعنينا دلالات الاستفتاح بالأمر بالقراءة في السّورة، والّذي من دلالاته ما يلي:

1 – براعة الاستهلال

براعة الاستهلال من حسن الابتداء[2]، وهو مبحث من مباحث علم البديع، جاء في الإتقان: «وهو أن يشتمل أوّل الكلام على ما يناسب الحال المتكلّم فيه ويشير إلى ما سيق الكلام لأجله»[3].

يقصد به الابتداء بالكلام الّذي يناسب السّامع، ويتضمّن المعنى المقصود من الكلام الّذي يراد تبليغه للمتلقّي، فيكون الابتداء كإشارة غير صريحة تنقدح في ذهن المتلقّي لتمهّد له المعنى المقصود، وفي هذا يقول الجاحظ: «وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك»[4]. فهكذا هو الحال مع النّثر والشّعر والخطابة.. والقرآن الكريم ليس بدعا من القول في ذلك، فقد جاء لكلِّ سورة من سوره بأروع وأبدع أنواع الاستهلال بما يتناسب مع مقصود السّورة واسمها وموضوعها، ومنه سورة العلق الّتي نحن بصددها فقد كان البدء بفعل الأمر المتضمّن حدث القراءة من براعة الاستهلال الّتي افتتحت بها السّورة، يقول ابن عاشور: «وفي هذا الافتتاح براعة استهلال للقرآن»[5].

---

1 – البرهان: الزّركشيّ، 1|164 وما بعدها.

2 – بغية الإيضاح: عبد المتعال الصّعيدي، 4/708.

3 – الإتقان: السّيوطي، 3/363. البلاغة العربيّة: حبنكة الميداني، 2/559.

4 – البيان والتّبيين: الجاحظ،1/114.

5 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 30/435.

قال السّيوطي في الإتقان: «وكذلك أوّل سورة "اقرأ"، فإنّها مشتملة على نظير ما اشتملت عليه الفاتحة من براعة الاستهلال لكونها أوّل ما أنزل من القرآن فإنّ فيها الأمر بالقراءة والبداءة فيها باسم الله وفيه الإشارة إلى علم الأحكام وفيها ما يتعلّق بتوحيد الرّبّ وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل وفي هذه الإشارة إلى أصول الدين وفيها ما يتعلّق بالأخبار من قوله: (علّم الأنسان ما لم يعلم) ولهذا قيل إنّها جديرة أن تسمّى عنوان القرآن لأنّ عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارة وجيزة في أوله»[1].

وقال المرحوم الشّيخ محمّد عبده: «ثمّ إنّه لا يوجد بيان أبرع ولا دليل أقطع على فضل القراءة والكتابة والعلم بجميع أنواعه، من افتتاح الله كتابه وابتدائه الوحي، بهذه الآيات الباهرات، فإنّ لم يهتد المسلمون بهذا الهدى، ولم ينبههم النّظر فيه إلى النّهوض، وإلى تمزيق تلك الحجب الّتي حجبت عن أبصارهم نور العلم ... وإن لم يسترشدوا بفاتحة هذا الكتاب المبين، ولم يستضيئوا بهذا الضّياء السّاطع ... فلا أرشدهم الله ... »[2].

2 – التّهيئة للتّكليف

تكلّمنا عن دلالة بدء الرّسالة وخلودها ضمن دلالات تقدير الأمر بالقراءة، وهنا الموضوع يتعلّق بشيء من لوازم البدء وهو التّهيئة للتّكليف، فالأمر بالقراءة وإن كان مقصودا في ذاته فهو كذلك أمر لازم لما سيكلّف به رسول الله ﷺ إذ لا يمكن أن يكون الرّسول المبلّغ عن الله لا يقرأ وهو يحمل هداية الله للبشريّة، يقول في التّحرير والتّنوير: «وافتتاح السّورة بكلمة اقرأ إيذان بأنّ رسول الله ﷺ سيكون قارئا، أي تاليا كتابا بعد أن لم يكن قد تلا كتابا قال تعالى: ﴿**وما كنت تتلوا من قبله من كتاب**﴾ **العنكبوت: 48**، أي من قبل نزول القرآن، ولهذا قال النّبيّ ﷺ

1 – الإتقان: السّيوطي، 364/3.

2 – التّفسير الوسيط: الطّنطاوي، 455/15.

لجبريل حين قال له اقرأ: "ما أنا بقارئ"»[1].

ولهذا كانت التّهيئة ليكون ﷺ قارئا، والتّهيئة لما سيلقى عليه، والتّهيئة لتبليغ ما سيكلّف به، يقول الطّنطاوي: «وقد افتتحت السّورة الكريمة بطلب القراءة من النّبيّ ﷺ مع أنّه كان أميّا لتّهيئة ذهنه لما سيلقى عليه ﷺ من وحي»[2].

فالاستفتاح بالأمر المتضمّن للقراءة وهو ﷺ لا يقرأ يراد منه التّهيئة النّفسيّة لإزالة الدّهشة والاستغراب عنده فلا يحصل له ذلك في قادم المرّات، كما يراد منه استنفار الشّعور لديه بعظمة الأمانة وثقل المسؤوليّة، ولهذا غطّه جبريل ثلاث مرّات حين قال ما أنا بقارئ حتّى بلغ منه الجهد، وفي هذا إثارة لعقله وقلبه لاستيعاب ووعي الأمر الثّقيل الّذي سيلقى عليه، واستحضار ملكاته الّتي وهبها الله إيّاه لتوائم الغرض المطلوب منه عليه الصّلاة والسّلام.

وعليه بعد هذه التّهيئة مباشرة كُلِّف رسول الله ﷺ بالرّسالة، قال ﷺ: «...فقرأتها ثمّ انتهى فانصرف عنّي وهببت من نومي، فكأنّما كتبت في قلبي كتابا. قال فخرجت حتّى إذا كنت في وسط من الجبل سمعت صوتا من السّماء يقول: يا محمّد أنت رسول الله وأنا جبريل قال: فرفعت رأسي إلى السّماء أنظر فإذا جبريل في صورة رجل صافّ قدميه في أفق السماء يقول: يا محمّد أنت رسول الله وأنا جبريل. قال: فوقفت أنظر إليه فما أتقدّم وما أتّأخر وجعلت أصرف وجهي عنه في آفاق السّماء قال: فلا أنظر في ناحية منها إلّا رأيته كذلك»[3].

وفي خاتمة هذا المحور نقول أنّ الدّلالات الّتي ذكرناها متكاملة، سواء دلالات

---

1 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 435/30. تفسير المراغي: المراغي، 198/30.

2 – التّفسير الوسيط: الطّنطاوي، 453/15.

3 – السّيرة النّبويّة: عبد الملك بن هشام أبو محمّد، جمال الدّين (المتوفّى: 213هـ)، تحقيق: مصطفى السّقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشّلبي: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطّبعة: الثّانية، 1375هـ - 1955م، 237/1. السّيرة النّبويّة كما جاءت في الأحاديث الصّحيحة (قراءة جديدة): محمّد بن حمد الصّوياني أبو عمر، مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2004م، 63/1.

تقدير الكلام في الأمر بالقراءة، أم دلالات تكرار الأمر بالقراءة، أم دلالات الاستفتاح بالأمر بالقراءة، وهي جميعا متعلّقة بالرّسول والرّسالة من بدايتها إلى منتهاها، بل مستمر مع خلود الرّسالة.

وهذا دليل فضل الله على رسوله ﷺ بأن كرّمه بالقراءة ليكون مبلّغا لرسالته مع أميّته حتّى تكون برهانا على صدقه فيما جاء به، وذلك أنّ أميّته ﷺ لا تتعارض مع قراءته، من جهة أن القراءة ليست بالضّرورة أن تكون مقترنة بالكتابة – رغم أهمّيّة الكتابة – فالقراءة كما تكون من المكتوب كذلك – من جهة أخرى – تكون من المحفوظ والمسموع.

وللعلم فإنّ الرّسالات جميعا ومهمّة الإنسان في الحياة، والنّهضات والحضارات .. كلّها مبنيّة ومقترنة بالقراءة، لذا فهي ليست كماليّة بل ضرورة لا بدّ منها، وحين يتعلّق الأمر الإلهي بها فهي دعوة صريحة للعلم بكلّ مستلزماته، من القراءة والتّعلم والكتابة وأدواتها من القلم وغيره.

وهكذا يتبيّن لنا بوضوح كيفيّة استثمار هذه الإمكانات اللّغويّة في استخراج الدّلالات الممكنة من النّصّ القرآني والاستفادة منها في الفهم والإفهام، لكون القرآن كتاب هداية أنزله الله للنّاس ليتدبّروه ويعتبروا بما فيه، كما أنّ فيه إمكانيّة تفعيل تلك الدّلالات المستفادة في الجانب التّطبيقي العملي المتعلّق بالنّصّ القرآني؛ بل يمكن للفقيه أن يسخّرها في استنباط الأحكام الشّرعيّة منه.

وبالتّالي تكون مثل هذه الدّراسات البيانيّة من الأدوات والآليات الّتي يستعين بها الفقيه في تكييف الأحكام من نصوصها، وفي المحور التّالي سنرى كيفيّة استثمارها في بيان دلالات الأوامر الشّرعيّة وأثرها في توجيه الأحكام.

المحور الخامس
الصِّبْغَةُ البيانيّة للأوامر الشّرعيّة وأبعادها الدّلاليّة في النصّ القرآنيّ

تمهيد

المحور كما ذكرنا يتناول الصِّبْغَة البيانيّة للأوامر الشّرعيّة وأبعادها الدّلاليّة في النّصّ القرآنيّ، وقد تحدّثنا فيه عن مدى استثمار الأثر الدّلاليّ الّذي ينتج عن الصِّبْغَة البيانيّة الّتي يَصبغ بها النّصّ القرآنيّ الأوامر الشّرعيّة بحيث يخرجها من مجرّد طلب فعل المأمور به – كما هو معهود في دلالات الأمر – إلى أبعاد دلاليّة أخرى لها تأثيرها على المخاطَب فتجعله يستجيب للأمر عن إدراك وقناعة ورغبة ومن غير إحساس بقساوة ومشقّة الأوامر الشّرعيّة، وقد عالجنا ذلك في جملة من العناصر منها بيان المراد ب الصِّبْغَة البيانيّة ومفهوم الأمر الشّرعيّ، ثمّ تعرضنا في الجانب التّطبيقيّ لبعض النّماذج من الأوامر الشّرعيّة، مثل الإحسان للوالدين من سورة الإسراء، وميراث الرّجال والنّساء من سورة النّساء، وكتابة القصاص والصّيام من سورة البقرة، وقد توصّلنا لمجموعة من النّتائج أهمّها: الأوامر الشّرعيّة في النّصّ القرآنيّ ليست أوامر مجرّدة جافّة بل لها أبعاد دلاليّة من جراء الصِّبْغَة البيانيّة الّتي صُبغ بها النّصّ القرآنيّ.

توطئة

القرآن الكريم كتاب أنزله الله بلسان عربيّ مبين، قال تعالى: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾[1]؛ فهو عربيّ في كلماته، وعربيّ في تركيباته، وعربيّ في نظمه، كما هو عربيّ في أسلوبه، ونجد ذلك في كلّ

1 – الشّعراء: 193 – 195.

موضوع من موضوعاته، وفي كلّ أمر من أموره الّتي جاءت فيه، ولذا عندما نستقرئ الأوامر والأحكام في النّصّ القرآنيّ نراها ليست أوامر جافّة ولا مجرّدة لا روح فيها، بل نجد القرآن يراعي فيها التّعليل والمقصد، ومع ذلك يصبغها بصِّبْغَة بيانيّة لغويّة لها دلالات جليلة ودقيقة تحمل في ثناياها إشارات لطيفة تستبعد عليها جمود المادّة وصرامة العبارة وقساوة القانون، وتدعها سلسة ميسورة بما توحيه من روح حيّة تستميل المكلّف وتُلين فؤاده وروحه فيستجيب لتلك الأوامر الشّرعيّة وما تتخلله من الأحكام.

ففي ظلّ موجات التّشكيك والقراءات الحداثيّة وانتشار الإلحاد، وضعف الثّقافة الدّينيّة عند غالبيّة العامّة من المسلمين، وولوج غير المتخصّصين – من المسلمين وغيرهم – في ميدان الدّرس القرآنيّ الحديث وفي مجالات ذات أهمّيّة بالغة وفي جوانب مختلفة، فإنّ الدّراسات القرآنيّة الحديثة تحتاج لمثل هذا النّوع من الدّراسات لأهميّتها، وذلك لأمور:

أوّلا: أهمّيّة الجانب البيانيّ في الأوامر الشّرعيّة، فالأوامر الشّرعيّة كباقي النّصّ القرآنيّ لها جانبها البيانيّ الّذي يحمل دلالات خفيّة وأخرى عميقة لها مغزاها في تّطبيق الأوامر الشّرعيّة وتّنزيل الأحكام على الواقع، ولذا لا نحبس الدّراسات البيانيّة والبلاغيّة واللّغويّة عموما على معاني المفردات أو دلالات بعض الآيات من جانبها اللّغويّ أو التّفسيري أو الإعجازي... ونترك الخوض في قضايا مهمّة تؤدّي فيها الدّراسات البيانيّة دورها المنوط بها، فتُظهر جانبا مهمّا من تلك القضايا، وعليه من الأهمّيّة بمكان – في وقتنا الحاضر – إشراك الدّراسات البيانيّة في كلّ الموضوعات والقضايا القرآنيّة باستغلال اللّغة القرآنيّة الّتي نزل بها، ومن تلك القضايا؛ القضايا الصّحيّة والتّغذويّة، والقضايا الاجتماعيّة والنّفسيّة، والقضايا الحقوقيّة والسّياسيّة، والقضايا الشّرعيّة والإعجازيّة... ومن ذلك الأوامر والأحكام الشّرعيّة الّتي هي بأمسّ الحاجة لمثل هذه الدّراسات.

ثانيّا: الدّراسات البيانيّة اليوم تخوض غمار التّجديد في ميدان الدّراسات القرآنيّة الحديثة كغيرها من الدّراسات القرآنيّة الأخرى المتعلّقة بالمفردة القرآنيّة والدّراسات الفيلولوجيّة للنّصّ القرآنيّ ودراسة تأريخ القرآن، وكالمسائل المستجدّة في الدّراسات القرآنيّة مثل الإعجاز العلميّ وغيرها من الميادين الّتي تجتاحها وتريد تغطيتها الدّراسات القرآنيّة الحديثة.

ثالثا: ما يثار اليوم في ساحة الدّرس القرآني من شبهات حول القرآن الكريم، يسعى أصحابها للتّشكيك في حقائقه ومصداقيته، ونزع القداسة على النّصّ القرآنيّ وجعله نصّا كباقي النّصوص يجري عليه ما يجري عليها من غير مراعاة لقدسيته ولا لأصول وقواعد التّعامل معه.

رابعا: ما نراه اليوم من تسليط المناهج الغربيّة الحديثة على النّصّ القرآنيّ وما أفرزته من القراءات والتّأويلات الّتي لا تتوافق والنّصّ القرآنيّ، تلك المناهج المستوردة من بيئات تختلف في نظرتها ومنطلقاتها وأبعادها وفلسفتها عن البيئة الّتي نزل فيها القرآن الكريم، كما تختلف عن المناهج التّراثيّة الّتي نبعت من محيط النّصّ القرآني وأصوله المستنبطة منه.

خامسا: أن مثل هذه الدّراسات يجب أن تكتب بلغة يُنظر فيها للآخرين من غير المسلمين، فاليوم وفي عالم انتشار المعلومة وسرعة تنقّلها وتبادل الثّقافات في ظلّ العولمة يجب أن نكتب لأنفسنا ولا نغفل عن غيرنا، فلم تعدّ الدّراسات حبيسة على أصحابها، بل هي بضاعة مشتركة يتلقّاها الجميع، وهذا الأمر يزيد من ثقل المسؤوليّة والأمانة الّتي نحملها.

ولذا فإنّ عملنا في هذا المحور يتمثّل في بيان مدى استثمار الأثر الدّلاليّ الّذي ينتج عن الصِّبْغَة البيانيّة الّتي صَبغ بها النّصّ القرآنيّ الأوامر الشّرعيّة حيث أخرجها عن من مجرّد طلب فعل المأمور به إلى أبعاد دلاليّة أخرى لها تأثيرها على الحكم

وعلى المكلّف به، وسيكون حديثنا وفق العناصر التّالية:

- المراد بالصِّبْغَة البيانيّة.
- مفهوم الأمر الشّرعيّ.
- الأمر الشّرعيّ بالإحسان للوالدين من سورة الإسراء.
- الأمر الشّرعيّ في ميراث الرّجال والنّساء من سورة النّساء.
- الأمر الشّرعيّ في كتابة القصاص من سورة البقرة.
- الأمر الشّرعيّ في كتابة الصّيام من سورة البقرة.

المراد بالصِّبْغَة البيانيّة

أوّلا - المراد بالصِّبْغَة

الصِّبْغَة في اللّغة لفظ مفرد: ج صِبْغات وصِبَغ، اسم هيئة من صبَغَ: هيئة مكتسبة بالصَّبْغ[1]. أي الحالة الّتي يقع عليها الصّبغ وهو تلوين الأشياء- كالثّياب وغيرها- بألوان معيّنة، وفي التَّنزيل العزيز: ﴿**صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً**﴾[2]. فمعنى صِبْغَة الله الْفطْرَة الّتي خلق عليها النّاس والدّين الّذي شَرعه الله لهم[3]، وقد استعملت الصّبغة في الآية مجازا.

وأمّا من حيث الاصطلاح فيقول أبو هلال العسكريّ: "الصِّبْغَة هيئة مضمّنة بِجعْل جَاعل في دلالة الصّفة اللّغويّة"[4].

---

1 - معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: أحمد مختار عمر، 2/1265.

2 - البقرة: 139.

3 - المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزّيّات / حامد عبد القادر / محمّد النّجار)، دار الدّعوة، 1/506.

4 - معجم الفروق اللّغويّة: أبو هلال العسكريّ (المتوفّى: نحو 395هـ)، المحقّق: الشّيخ بيت الله بيات، ومؤسّسة النّشر الإسلاميّ التّابعة لجماعة المدرّسين بـ«قم»، الطّبعة: الأولى، 1412هـ، ص: 309.

ثانيّا – المراد بالبيانيّة

لفظ مفرد؛ وهو اسم مؤنَّث منسوب إلى بيان[1]. والبيان في اللّغة هو الكشف، والإيضاح، والظُّهور[2]، وأمّا في الاصطلاح البلاغيّ، فهو: "علم يبحث في كيفيات تأدية المعنى الواحد بطرق تختلف في وضوح دلالاتها، وتختلف في صورها وأشكالها وما تتصف به من إبداع وجمال، أو قبح وابتذال"[3]. فالبيان يستهدف البحث في معاني الجمل والكلمات وتحديد أساليب تراكيبها ودلالتها.

ثالثا – المراد بالصّبغة البيانيّة كمركب

الصّبغة البيانيّة مركب وصفيّ مكوّن من كلمتين، له أهمّيّته في الذّوق اللّغويّ البيانيّ، حيث يضفي على المعنى معاني أخرى جليلة ودقيقة تزيد من جماليّة النّصّ.

ولذا فالمقصود بالصّبغة البيانيّة من حيث اللّغة؛ هي الهيئة الدّلاليّة الّتي عليها الكلام المتضمّن بعض الميزات اللّغويّة.

أمّا من حيث الاصطلاح فيمكن أن نعرفها كما يلي: "هي التّعبير اللّغويّ عن الدّلالة المقصودة بطريق استعمال الكلمات أو التّراكيب بطرق اختياريّة مقصودة لتجسيد بعض الدّلالات العميقة داخل النّصّ".

ونحن في محورنا نسعى لبيان تلك الصّبغة البيانيّة من خلال النّصّ القرآنيّ، وقد حدّدنا جانب الأوامر من الأحكام الشّرعيّة – لأهمّيّتها – حتّى تكون مادّة تطبيقنا في هذه الدّراسة، فنجلّي بذلك ما تحدثه تلك الصّبغة البيانيّة على الأمر القرآني والحكم الشّرعي من دلالات تجعله يخرج من الصّبغة التّركيبيّة المجرّدة الدّالة على

---

1 – معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: أحمد مختار عمر، 276/1.

2 – جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: أحمد الهاشمي (المتوفّى: 1362هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصّميلي، المكتبة العصريّة، بيروت، ص: 216.

3 – البلاغة العربية: حَبَنَّكَة الميداني، 126/2.

مجرد التّنفيذ والتّطبيق للأمر إلى دّلالات عميقة في بنيّة التّركيب لها معاني تلامس وجدان المتلقّي وتستعطف مدركاته الحسيّة للاستجابة والتّنفيذ المبنيان على قناعة داخليّة استمدت قوّتها من واقعه الّذي جاء مصاغا بتلك الصّبغة البيانيّة.

مفهوم الأمر الشّرعيّ

أوّلا – مفهوم الأمر

يأتي الأمر في اللّغة بمعنيين[1]:

الأوّل: يأتي بمعنى الحال أو الشّأن، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَما أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ**﴾[2]. أو الحادثة، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ**﴾[3]، وقال الله تعالى: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**﴾[4]. ويجمع بهذا المعنى على «أمور».

الثّانيّ: طلب الفعل، وهو بهذا المعنى نقيض النّهى، وجمعه «أوامر».

وهو المراد هنا؛ فالأمر في اللّغة: هو الطّلب، قال الجرجانيّ: "وهو قول القائل لمن دونه: افعل"[5]. ولذا يستفاد من صيغ الأمر التّكليف الإلزاميّ بالفعل[6].

وفي اصطلاح البلاغيّين يعتبر الأمر من أقسام الإنشاء الطّلبي. ويراد به: "طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام"[7]. وذلك لتبادر هذا المعنى إلى الذّهن عند

---

1 – معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة، 290/1.

2 – هود: 97.

3 – النّور: 62.

4 – آل عمران: 159.

5 – التّعريفات: علي بن محمد الجرجاني (المتوفّى: 816هـ)، المحقّق: ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى 1403هـ -1983م، ص: 37.

6 – البلاغة العربيّة: حَبَنَّكَة الميداني، 231/1.

7 – علم المعاني: عبد العزيز عتيق (المتوفّى: 1396 هـ)، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1430 هـ – 2009 م، ص: 75.

سماع صيغة الأمر.

وقال يحيى بن حمزة العلويّ: "وهو صيغة تستدعى الفعل، أو قول ينبّئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء"[1]. ويقصد بالاستعلاء أن ينظر الآمر لنفسه على أنّه أعلى منزلة ممّن يخاطبه أو يوجّه الأمر إليه، سواء أكان أعلى منزلة منه في الواقع أم لا؟[2].

وفي اصطلاح الشّرعيّين يراد به: "القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به"[3]. ويرى الآمدي بأنّه: "طلب الفعل على جهة الاستعلاء"[4]. وهذا التّعريف الأخير لا يختلف عن تعريفات البلاغيين للأمر، وهو المراد من الأمر سواء في اللّغة أو في الشّرع، ويبقى فقط نوع الحكم من حيث درجة الإلزام به، فهذا هو عمل الشّرعيين بعد ذلك.

ومن هنا لزم التّنبيه على أمر مهمّ يتعلّق بمحورنا في بيان الأمر الشّرعيّ وهو أنّ صيغ الأمر في اللّغة أربع صيغ كما ذكرها علماء اللّغة والبلاغة، وتلك الصّيغ تنوب كلّ منها مناب الأخرى في طلب أيّ فعل من الأفعال على وجه الاستعلاء والإلزام، وهي: فعل الأمر، المضارع المقرون بلام الأمر، اسم فعل الأمر، المصدر النائب عن فعل الأمر، وقد يخرج الأمر عن غرضه الطّلب إلى أغراض أخرى كالدّعاء والالتماس والتّهديد والتّمني ... وغيرها – وهي ليست مدار حديثنا في هذا البحث – كما أنّه من الجانب اللّغويّ قد يرد الأمر بصيغ أخرى مجازيّة مثل الاستفهام المجازيّ، وبصيغة الخبر الدّال على الإنشاء، وغيرها من الصّيغ، ويحتاج في ذلك إلى

---

1 –الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي العلويّ (المتوفّى: 745ه)، المكتبة العنصريّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1423ه، 3/155.

2 – علم المعاني: عبد العزيز عتيق، ص: 75.

3 – المستصفى: أبو حامد الغزالي (المتوفّى: 505ه)، تحقيق: محمّد عبد السّلام عبد الشّافي، دار الكتب العلميّة، الطّبعة: الأولى، 1413ه – 1993م، ص: 202.

4 – الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أبي علي الآمدي (المتوفّى: 631ه)، المحقّق: عبد الرّزاق عفيفي، النّاشر: المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– لبنان، 2/140.

قرائن تستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال.

وننبّه على شيء يتعلّق بالأمر الشّرعيّ في بحثنا، فكما أنّ الأمر يُفهم من النّصّ الشّرعيّ بدلالات اللّغة الّتي ذكرناها؛ فإنّ الأمر في النّصّ الشّرعيّ ليس كلّه يستفاد منه الحكم، فالحكم الشّرعيّ الّذي يستنبط من الأمر الشّرعيّ يستفاد من الصّيغ الّتي ذكرناها ويستفاد أيضا من صيغ أخرى شرعيّة تدلّ عليه كلفظ "كتب" و"فرض" وغيرها ممّا يُفهم منه الأمر بالفعل سواء على سبيل الوجوب أو النّدب أو الإباحة.

يقول ابن القيّم: "ويستفاد الوجوب بالأمر تارة وبالتّصريح بالإيجاب والفرض والكتب ولفظة على ولفظة حقّ على العباد وعلى المؤمنين وترتيب الذّم والعقاب على التّرك وإحباط العمل بالتّرك وغير ذلك"[1].

وبما أنّ محورنا يتعلّق بالأمر الشّرعيّ على سبيل التّخصيص وليس مجرّد الأمر فإنّنا سوف نقف في كلّ نموذج من نماذجنا محلّ الدّراسة على بيان الأمر الشّرعيّ في النّصّ القرآني المدروس حتّى نبيّنه ثمّ بعدها نجلّي الصّبغة البيانيّة الّتي يُوحي بها ذلك الأمر الشّرعيّ.

ثانيّا – مفهوم الشّرعيّ

اسم منسوب إلى الشّرع، تقول: الوارث الشّرعيّ، والولد الشّرعيّ، والدّفاع الشّرعيّ، والقضاء الشّرعيّ، أو على حكم القاضي الموافق للشّرع. وتسمّى الأحكام الموافقة للشّرع أو الّتي جاء بها الشّرع بالأحكام الشّرعيّة... فيطلق اللّفظ على ما يوافق الشّرع، أو على ما يتوقّف على الشّرع[2].

والشّرع في اللّغة يراد به البيان والاظهار، يقال: شرع اللّه كذا، أي جعله طريقا

---

1 – بدائع الفوائد، ابن القيّم، 4/810.

2 – المعجم الفلسفيّ: جميل صليبا (المتوفّى: 1976م)، الشّركة العالميّة للكتاب – بيروت، تاريخ الطّبع: 1414 هـ – 1994م، 1/699 – 700.

ومذهبا[1]، وقد شَرَعَ الله الدّين شَرْعا إذا أظهَره وبيَّنه[2].

والمراد بالشّرع على لسان الفقهاء (اصطلاحا): بيان الأحكام الشّرعيّة[3]. وهو ما كان مستفادا من كلام الشّارع بأن أخذ من القرآن، أو السّنة، وقد يطلق مجازا على ما كان في كلام الفقهاء، وليس مستفادا من الشّارع[4].

ثالثا – مفهوم الأمر الشّرعيّ كمركب

أمّا في مفهوم الأمر الشّرعيّ كمركب وصفيّ فيمكن أن نأخذ ما عرّفه به الباحث رضوان عبد الرّب سيف السّروريّ، بقوله: "طلب الشّارع العالي الفعل من المكلفين مطلقا؛ أي سواء أكان الطّلب على سبيل باستعلاء، أم بدعاء أم بالتماس.."[5].

وممّا سبق يمكن أن نبيّن مفهوم الأمر الشّرعيّ الّذي نقصده في دراستنا، فليس كلّ ما طلبه الشّارع يتعلّق به محورنا، بل يختصّ محورنا بالأمر الشّرعيّ الّذي أمرنا به الشّارع في النّصّ القرآنيّ على سبيل الحقيقة، المقتضي للفعل على سبيل الإلزام، وبالتّالي يخرج ما كان على سبيل الدّعاء أو الالتماس أو غيرهما ممّا يخرج الأمر فيه عن الحقيقة.

وبعد كلّ هذه المقدّمات المهمّة الّتي تتعلّق بصورة دراستنا نلج الآن في تحليل بعض الأوامر الشّرعيّة الواردة في النّصّ القرآنيّ، وسنكتفي بأربعة نماذج مراعاة

---

1 – التّعريفات: الجرجاني، ص: 126.

2 – النّهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدّين ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)، المكتبة العلميّة – بيروت، 1399هـ – 1979م، تحقّيق: طاهر أحمد الزّاوى – محمود محمّد الطّناحي، 460/2.

3 – معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: محمود عبد الرحمن عبد المنعم، 328/2.

4 – القاموس الفقهي: سعدي أبو جيب، دار الفكر. دمشق – سوريّة، الطّبعة: الثّانية 1408هـ = 1988م تصوير: 1993م، ص: 193.

5 – أثر الفرق بين العلوّ والاستعلاء على صور الأمر الشّرعيّ: رضوان سيف السّروريّ، مجلة الميدان للدّراسات الرياضيّة والاجتماعيّة والانسانيّة، المجلد الثّالث، العدد العاشر مارس 2020، ص:11.

لتبليغ المقصود والإحاطة بالغاية من الموضوع.

الأمر الشّرعيّ بالإحسان للوالدين من سورة الإسراء

قال تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[1].

بيان الأمر الشّرعيّ في النّصّ القرآنيّ

الآية فيها أمر شرعيّ يأمر الله تعالى فيه بالإحسان للوالدين والبرّ بهما، وهذا الأمر مستنبط من لفظ قضى، قال الزّجاج: "معنى قضى ههنا أمرَ ووَصَّى"[2]. وجاء في تفسير الطّبريّ: "وقوله (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) يقول: وأمركم بالوالدين إحسانا أن تحسنوا إليهما وتبرّوهما. ومعنى الكلام: وأمركم أن تحسنوا إلى الوالدين"[3].

فهذا الأمر هو حكم واجب من النّاحيّة الشّرعيّة؛ قال القرطبيّ: "(قَضى) أي أمر وألزم وأوجب"[4]. ولكنّ هذا الأمر لم يجعله القرآن أمرا خاليا من مراعاة مشاعر المكلّف المأمور بذلك، بل راع فيه ما يمكن أن يجعل المكلّف يستجيب للأمر من خلال ملامسته للمعاني البيانيّة الّتي سِيقَ بها هذا الأمر.

دلالة لفظ الرّب على الأمر الشّرعيّ

من ذلك توظيف النّصّ القرآني للفظ الرّب بدل الإله في قوله: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾، فكما نرى استعمل لفظ "رّبك" ولم يستعمل لفظ الجلالة "الله" ذلك أن لفظ الرّب له معاني غير معاني الإله، ومن تلك المعاني للفظ الرّب؛ أنّه المدبّر والمربّي والقيّم، والمنعم.

---

1 – الإسراء: 23، 24.

2 – معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السّري بن سهل الزّجّاج (المتوفّى: 311هـ)، المحقّق: عبد الجليل عبده شلبي، النّاشر: عالم الكتب – بيروت، الطّبعة: الأولى 1408هـ – 1988م، 49/2.

3 – جامع البيان: الطّبري، 414/17.

4 – الجامع لأحكام القرآن: القرطبيّ، 237/10.

يقول ابن الأثير في النّهاية: "الرّب يطلق في اللّغة على المالك والسّيد والمدبّر والمربّي والقيّم والمنعم ولا يطلق غير مضاف إلّا على الله تعالى وإذا أطلق على غيره أضيف فيقال ربّ كذا"[1].

ومثل تلك المعاني تتناسب ولفظ "رَبَّيَانِي"، وهذا ما يجعل المكلّف يستشعر تلك التّربية الّتي نالها من والديه ورعايتهم له في صغره، حتّى قال بعض العلماء: إنّ كلمة (ربّ) مشتقّة من التّربيّة؛ لأنّ الله سبحانه مدبّر الخلق ومربّيهم[2]، كما أنّ الله رزقه ورعاه وربّاه وسخّر له من يكون سببا في وجوده ويكون وسيلة في تربيته وهو صغير حتّى كبُر وبلغ أشدّه، وكلّ هذا أدعى للاستجابة لهذا الأمر القرآنيّ.

دلالة لفظ إحسانا على الأمر الشّرعيّ

في هذا اللّفظ "إحسانا" من الصّبغة البيانيّة ما تجعل الأمر موسّع الدّلالة لا يقف عند مجرّد طلب الفعل على سبيل الإلزام في هذا الأمر الشّرعيّ وكفى، بل فيه من الإيحاء والإشارات واللّطائف البيانيّة ما يجعله الأمر الشّرعيّ له تأثير على المتلقّي، وهذا التّأثير يولّد في الحكم روحا تجعله حيّا، ولذا سوف نلخّص الأمر في نقاط التّالية:

أوّلا- إتيان النّصّ القرآنيّ بلفظ "إحسانا" بصيغة المصدر من باب التّضمين ليشمل الإحسان والبرّ وليس مجرّد الإحسان فقط[3]. وهذا ما يثري الدّلالة ويعطيها صبغة بيانيّة ظاهرة.

---

1 - النّهاية: ابن الأثير، 2/179.

2 - الشّرك في القديم والحديث: أبو بكر محمّد زكريا، مكتبة الرّشد للنّشر والتّوزيع، الرّياض - المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، 1/56.

3 - التّضمين فنّ رفيع من فنون الإيجاز في البيان، وهو: "تضمين كلمة معنى كلمة أخرى، وجعل الكلام بعدها مبنيّا على الكلمة غير المذكورة، كالتّعدية بالحرف المناسب لمعناها، فتكون الجملة بهذا التّضمين بقوة جملتين، دلّ على إحداهما الكلمة المذكورة التي حذف ما يتعلّق بها، ويقدّر معناه ذهنا، ودلّ على الأخرى الكلمة التي جاءت بعدها المتعلّقة بالكلمة المحذوفة الملاحظ معناها ذهنا". البلاغة العربية: حَبَنَّكَة الميداني، 2/49.

وبيان ذلك أنّ المصدر إحسانا وقع موقع الفعل المحذوف – الّذي سنتكلّم عنه لاحقا – فقُدِّم معمول (إحسانا) عليه تقديما للاهتمام؛ إذ لا معنى للحصر هنا لأنّ الإحسان مكتوب على كلّ شيء، وقد تعدّى الإحسان بحرف الباء ولم يتعدّ بحرف إلى ليشمل معنى البرّ، يقول ابن عاشور: "وإنّما عُدّي الإحسانُ بالباء لتضمينه معنى البرّ"[1].

وعلى هذا فهم المفسّرون دلالة الإحسان في هذا الأمر الشّرعيّ، ففي تفسير القرطبيّ، يراد به: "برّهما وحفظهما وصيانتهما وامتثال أمرهما وإزالة الرّق عنهما وترك السّلطنة عليهما"[2]. وفي التّحرير والتّنوير: "وشمل الإحسان كلّ ما يصدق فيه هذا الجنس من الأقوال والأفعال والبذل والمواساة"[3].

ثانيا – المجيء بالمصدر يدلّ على الاسميّة بدل الفعليّة، فالنّصّ القرآنيّ في هذا الأمر الشّرعيّ آثر المجيء الاسميّة على المجيء بالفعليّة قصد طلب الكمال والدّوام في حدث الإحسان، فالمصدر اسم، والاسم حدث مجرّد عن الزّمن، يفيد الدّوام والثّبوت والاستمرار، وأمّا الفعل فهو حدث مقرون بالزّمن، يفيد الحدوث والتّجدد، ومن هنا كان المجيء بالمصدر (الاسميّة) أبلغ من وجهتين:

الوجهة الأولى ليس مجرّد طلب شيء فيه إحسان؛ بل طلب الإحسان ذاته، أي: أحسنوا بهما إحسانا كاملا لا إساءة معه[4]، إحسانا كاملا لا يشوبه سوء أو مكروه[5]. إحسانا مطلقا بلا حدود[6]. يدخل فيه جميع ما يجب له من أنواع الرّعاية والعناية[7].

---

1 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 49/5.

2 – الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 132/7.

3 – التّحرير والتّنوير ابن عاشور:، 68/15.

4 – التّفسير الوسيط: طنطاوي، 215/5.

5 – المرجع نفسه، 324/8.

6 – التّفسير الوسيط: مجمع البحوث الإسلاميّة بالأزهر، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، الطّبعة: الأولى، (1393 هـ = 1973 م) – (1414 هـ = 1993 م)، 124/1.

7 – المرجع نفسه، 125/1.

والوجهة الثّانيّة الدّوام والثّبات لهذا الحدث، بحيث لا يتوقّف عند زمن ما، ولا يختصّ بزمن ما دون غيره؛ بل هو ثابت ودائم دوام وجود الوالدين كما هو الحال في دوام الاسم وثبوته، وممّا يشير لذلك تعديّة الإحسان بحرف الباء المفيد للمصاحبة والملاصقة من غير بعد ولا انقطاع.

فالإحسان يتعدّى بحرفي الباء وإلى، فيقال: أحسن به، وأحسن إليه، وبينهما فرق واضح، فالباء تدلّ على الإلصاق، وإلى تدلّ على انتهاء الغاية، والإلصاق يفيد اتصال الفعل بمدخول «الباء» دون انفصال ولا مسافة بينهما، أمّا الغاية فتفيد وصول الفعل إلى مدخول إلى ولو كان منه على بعد أو كان بينهما واسطة، ولا شكّ أنّ الإلصاق في هذا المقام أبلغ في تأكيد شأن العناية والإحسان بالوالدين، ومن هنا لم يُعَدَّ الإحسان بالباء في القرآن إلّا حيث أريد ذلك التّأكيد، وقد جاءت جميع الآيات القرآنيّة الّتي توحى بالإحسان بالوالدين على هذا الأسلوب[1].

ثالثا – الإتيان بالمصدر النّائب عن الفعل، كونه أبلغ وأبين وأقوى في الدّلالة من مجرّد الإتيان بالأمر الصّريح الظّاهر المعروف، فكلمة "إحسانا" جاءت مصدراً موضوعاً موضع فعل الأمر، وفعل الأمر محذوف ونقدّره تقديرا من سياق الكلام، كأنّه قال: "وأحسنوا بالوالدين إحساناً "[2]. فلفظ "إحسانا" جاء مصدرا وناب مناب فعله[3] المحذوف.

وهكذا أُضمِر الأمرُ المباشر "وأحسنوا" لأنّ المصدر يدلّ عليه[4]. حيث لم يُؤت به ظاهرا حتّى تكون الاستجابة في تلبية الأمر على قناعة ورغبة ذاتيّة لا أمرا مسلّطا

---

1 – التّفسير الوسيط: طنطاوي، 216/5.

2 – معاني القرآن وإعرابه: الزّجّاج، 163/1، إعراب القرآن العظيم: زين الدّين أبو يحيى السّنيكي (المتوفّى: 926ه)، حقّقه وعلّق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، دار النّشر: لا توجد، الطّبعة: الأولى، 1421ه – 2001م، ص: 365.

3 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 8–أ/158.

4 – إعراب القرآن: علي بن الحسين الباقولي (المتوفى: نحو 543ه)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياريّ، دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، الطّبعة: الرابعة – 1420ه، 23/1.

بالقوّة لسّموٍّ بالإنسان عن أن تظنّ به الإساءة لوالديه، وكأنّ الإساءة إليهما ليس من شأنّها أن تقع منه حتّى يحتاج إلى الأمر الصّريح الظّاهر، فاكتفى بقوله: (وبالوالدين) من أن يقال: وبأن تحسنوا إلى الوالدين إحسانا، إذ كان مفهوما أنّ ذلك معناه بما ظهر من الكلام، والسّرّ البيانيّ في ذلك هو الإشعار بأهمّيّة هذا الأمر، حيث أنّ الوالدين هما سبب وجود الإنسان، تحملا المشاق والعنت من أجله، لذا عليه أن يقابل ما قدّماه بالشّكر والاعتراف بالجميل مع الإحسان من غير حاجة للأمر بذلك.

ولهذا فحذف الفعل الّذي ناب عنه مصدره جاء على وجه الإغراء[1]، فالمصدر "إحسانا" لا بدّ له من فعل، وهذا الفعل سيق خبرا في معنى الطّلب؛ إذ هو بمعنى وأحسنوا كما قلنا، وهو من وضع الخبر موضع الإنشاء، وهذا من الأمور المعروفة بلاغيّا، ولكن حُذِف الفعل لمّا ذُكر (إحسانا)، وفائدة ذلك للاختصار مع تكثير المعنى واتّساعه، والغرض والقصد منه الاهتمام وإظهار العناية وذلك إغراء للمخاطب وحثّه على زيادة الإحسان بالوالدين ما يجعله يستفرغ جهده ليشمل كلّ معاني الإحسان البرّ. يقول القزوينيّ: "وهذا أبلغ من صريح الأمر؛ لأنّه كأنّه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه"[2].

وهناك توظيف آخر في هذا الحكم الشّرعيّ يتناسب والإتيان بالمصدر (إحسانا) في تكثيف الدّلالة يتمثّل في استعمال لفظ "الوالدين" بدل استعمال لفظ "الأبوين" في هذا النّصّ القرآنيّ، ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾. ولم يقل

1 – الإغراء معناه أن يغريه القائل بالتزام الّذي أمره به أو أشار إليه؛ ولهذا في الاصطلاح إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: الدين السّبكي (المتوفى: 773 هـ)، المحقّق: الدّكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1423هـ – 2003م، 474/1، والمراد به هنا برّ الوالدين.

2 – الإيضاح: القزويني، 129/3.

وبالأبوين إحسانا، فالأب في هذا المقام ذُكر بلفظ الوالد على سبيل التّغليب والمجاز، وأمّا على سبيل الحقيقة فالوالد الحقيقي هي الأمّ؛ لأنّها والدة فعلاً، وهي أب على سبيل التّغليب والمجاز كذلك لمّا يُذكر لفظ الأبوين.

وفي هذا التّعبير البيانيّ ما يشدّ القارئ ويجلب انتباهه، حيث أنّ المقام استدعى معنى الولادة محافظة على دقّة الدّلالة في اللّفظ القرآنيّ، كونه سبباً في حكم شرعيّ يرغب المُشرِّع منه حُسْن الاستجابة، فعدل عن لفظ الأبوين إلى لفظ الوالدين، لأنّ تغليب جانب الأمّ في مقام البرّ والإحسان أولى من تغليب جانب الأبوّة لضعف الأمّ وحاجتها لذلك زيادة على الأب، وهو معنى بيانيّ دقيق وعميق جدا، يلامس الفؤاد ويغوص مع الأحاسيس والمشاعر، يجعلنا ندرك عظمة الأمر الإلهي في النّصّ القرآني، وأنّه كلام خبير حكيم، عليم بخبايا النّفوس وما تكنّه.

وحتّى لا نحدث تكرارا في الكلام سنشرك في بيان هذا المعنى النّموذج الثّاني لنضرب عصفورين بحجر واحد كما يقال في المثل، ونختصر على القارئ فائدتين في بيان واحد.

الأمر الشّرعيّ في ميراث الرّجال والنّساء من سورة النّساء

قال تعالى: ﴿**لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا**﴾[1].

بيان الأمر الشّرعيّ في النّصّ القرآنيّ

ففي هذه الآية حكم من الأحكام الشّرعيّة يتعلّق بالميراث، ومبنى الحكم فيه على الأمر الّذي في بداية السّورة، يقول ابن عاشور: "وهو جار مجرى النّتيجة لحكم إيتاء أموال اليتامى، ومجرى المقدّمة لأحكام المواريث الّتي في قوله تعالى: يوصيكم الله

1 – النّساء: 7.

في أولادكم"[1]. ومعنى "يُوصِيكم": أي يأمركم[2]، بمعنى يفرض عليكم، لأنّ الوصيّة من اللّه – عزّ وجلّ – فرض[3].

وهذا من المجاز المركّب الّذي هو أمر ورد بصيغة "الخبر فيه معنى الإلزام"[4]، ولا ريب أنّ هذا الأمر (الإلزام) فيه أهمّ الأحكام الشّرعيّة المتعلّقة بالأموال، قال صاحب فتح البيان في مقاصد القرآن: "وهذه الآية بطولها ركن من أركان الدّين وعمدة من عمد الأحكام، وأمّ من أمهات الآيات لاشتمالها على ما يهمّ من علم الفرائض"[5].

دلالة لفظ الوالدين على الأمر الشّرعيّ

ولتلك الأهمّيّة استعمل القرآن في هذا النّصّ القرآنيّ لفظ "الْوَالِدَانِ" بدل "الأبوين" رغم أنّ الأموال يناسبها لفظ الأبوين – كما سنذكره قريبا – إلّا أنّ النّصّ القرآنيّ جاء بلفظ الوالدين، وذلك لمعنى بياني هو أدعى للاستجابة لتطّبيق هذا الحكم، وحتّى يتّضح الأمر نجلّي المفاهيم التّالية:

أوّلا – أنّ لفظ الأبوين نسبة إلى الأبّ الّذي يعني ما كان سببا في إيجاد الشّيء[6]، ومن خلال تتبّعي لهذا اللّفظ في النّصّ القرآنيّ وجدته قد غلّب لفظ الأبوين في ما كان من الميراث والأموال والنّصرة والأوامر واتّباع الدّين والرّفعة في المناصب والقيام بالأعمال والسّمعة الخارجيّة وغيرها من الأمور الّتي هي من مقام الأبوّة وبها ألصق وأقرب.

---

1 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 247/4.

2 – الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل: بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة: الثانية، 1418هـ، 238/2.

3 – معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم الزّجّاج، 18/2.

4 – إعراب القرآن: النّحّاس، 202/1.

5 – فتحُ البيان في مقاصد القرآن: محمّد صديق خان، 35/3.

6 – معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: أحمد مختار عمر، 56/1.

ففي كلّ هذه الحالات يستعمل القرآن لفظ الأبوين بدل الوالدين، نذكر من ذلك:

قوله تعالى: ﴿ **يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ**﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَاأَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا**﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿ **وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿ **وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا**﴾[4]. وهكذا هي الآيات الّتي استعمل فيها القرآن لفظ الأبوين كلّها فيما ذكرنا من معاني.

ثانيا – أنّ في استعمال لفظ الوالدين غلّب القرآن صفة الوالدة في الدّلالة، – الّتي هي الأمّ – وذلك أنّها هي الّتي تلد حقيقة، وهي الّتي جمعت شمل المولود في بطنها[5]، أمّا لفظ الوالد فيطلق عليه الأبّ مجازا لا حقيقة.

ومن خلال تتبّعي لهذا اللّفظ في النّصّ القرآنيّ وجدّته قد غلّب في الاستعمال

---

1 – الأعراف: 27.

2 – يوسف: 99، 100.

3 – النّساء: 11.

4 – الكهف: 80.

5 – المعجم الاشتقاقي المؤصّل: محمّد حسن جبل، مكتبة الآداب – القاهرة، الطّبعة: الأولى، 2010م، 4/ 2011.

صفة الوالدة بـ: (الوالدين) وغلّبها في المواضع الّتي يكون فيها البرّ والإحسان والرّفق واللّين وخفض الجناح والرّحمة والوصيّة والتّربيّة والرّعاية... وما شابه ذلك من الصّفات الّتي هي أدعى للأمّ – أي الوالدة – بحكم وظيفتها وضعفها وحاجتها للعطف والحنان والقرب والملاطفة والدّعاء، ففي كلّ هذه الحالات يستعمل القرآن لفظ الوالدين بدل الأبوين.

نذكر من ذلك: قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿**وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿**قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا**﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ**﴾[5].

وقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ**﴾[6]. وهكذا هي الآيات الّتي استعمل فيها القرآن لفظ الوالدين كلّها فيما ذكرنا من معاني.

---

1 – البقرة: 83.

2 – النّساء: 36.

3 – الأنعام: 151.

4 – الإسراء: 23.

5 – البقرة: 180.

6 – البقرة: 215.

ثالثا – والمعنى البيانيّ في نموذجنا ﴿**لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا**﴾. أنّ القرآن يعالج واقعا في الميراث كانت العرب تَحْرم فيه الأنثى والضّعفاء ممّن لا يستطيعون حمل السّلاح، ويقولون، لا يرث إلّا من طاعن بالرّماح، وذاد عن المال وحاز الغنيمة[1].

فقد نزلت الآية في أوس بن ثابت الأنصاريّ توفّى وترك امرأة يقال لها أُمُّ كَجَّةَ وثلاث بنات له منها، فقام رجلان من أقاربه هما ابنا عمّ الميت ووصيّاه، سويد وعرفجة، فأخذا ماله ولم يعطيا امرأته ولا بناته شيئا، وكانوا في الجاهليّة لا يورّثون النّساء ولا الصّغير، وإن كان الصّغير ذكرا، وإنّما كانوا يورّثون الرّجال القادرين، ويقولون: لا نعطي إلّا من قاتل وحاز الغنيمة، فجاءت أمّ كجّة فقالت: يا رسول الله إنّ أوس بن ثابت مات وترك علي ثلاث بنات وأنا امرأته، وليس عندي ما أنفق عليهنّ، وقد ترك أبوهنّ مالا حسنا، وهو عند سويد وعرفجة، ولم يعطياني ولا بناته شيئا وهنّ في حجري، لا يطعمن ولا يسقين، فدعاهما رسول الله ﷺ، فقالا: يا رسول الله ولدها لا يركب فرسا ولا يحمل كلّا ولا ينكي عدوّا، فأنزل الله عزّ وجلّ الآية: للرّجال[2].

فنرى أنّ القرآن لم يأت بلفظ الأبوين وجاء بصيغة الوالدين الّتي هي تغليب لصفة الأمّ الوالدة للاستعطاف وترقيق القلوب لعلّ تلك النّفوس تلين وتستجيب لداعي الحقّ.

ومثل هذا الأسلوب القرآنيّ استعمله هارون مع أخيه موسى عليها السّلام، ورغم أنّ هارون شقيق موسى لأبيه وأمّه إلّا أنّه خاطبه بلفظ الأمّ (بمعنى الوالدة)

1 – معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم الزّجّاج، 15/2.
2 – معالم التّنزيل: البغويّ، 571/1.

بدل الأبّ حين أخذ برأسه يجره إليه؛ فقال له مستعطفا إيّاه: ﴿**وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾[1].

وهو نفس المعنى البيانيّ في استعمال لفظ الوالدين في النّموذج الأوّل - الّذي تكلّمنا عنه – لأنّه الصق وأقرب بمعاني التّربيّة والاحسان والبرّ والدّعاء والرّحمة والضّعف الّتي تخلّلت الأمر بالإحسان للوالدين في قوله: "وبالوالدين إحسانا"، فكلّ هذه الصّفات والمعاني يناسبها صفة الوالدة بدل صفة الأبوّة الّتي هي ألصق بالمعاني الأخرى الّتي ذكرناها، كالأموال والنّصرة واتباع الدّين والإعانة في الكسب... وغيرها.

الأمر الشّرعيّ في كتابة القصاص من سورة البقرة

وهو المتمثّل في قول تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾[2].

بيان الأمر الشّرعيّ في النّصّ القرآنيّ

هذه الآية ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ**﴾. تعليل لما جاء قبلها من الأمر بالقصاص، في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى**﴾[3].

وقد استخلص العلماء الأمر المتعلّق بالقصاص من لفظ "كُتِبَ"[4]. أي فرض

---

1 – الأعراف: 150.

2 – البقرة:179.

3 – البقرة:178.

4 – لفظ كُتِبَ مبنيّ للمجهول له دلالته في الآية وله أثره على الأمر الشّرعيّ فيها؛ ولكن تجنبا للتّكرار والإعادة مع اختصار الإفادة سنتكلّم عن هذا اللّفظ في النّموذج الرّابع لأنهّا يتقاربان في الدّلالة، لذا اكتفينا بالحديث عنه لاحقا.

عليكم[1]. ولهذا فجملة: «لكم في القصاص حياة» لا محلّ لها من الأعراب معطوفة على جملة كُتِب عليكم[2].

ولم يختلف علماء الشّريعة بأنّ الأمر بالقصاص حكم من الأحكام الشّرعيّة، ومع ذلك لم يسقه القرآن حكما جافّا خاليا من كلّ رحمة أو لين، بل جعله هو الرّحمة بعينها والحياة بذاتها، والأمل في الأمن الّذي يسعى الإنسان لبلوغه، قال الرّازيّ: "اعلم أنّه سبحانه وتعالى لمّا أوجب في الآية المتقدّمة القصاص وكان القصاص من باب الإيلام توجّه فيه سؤال وهو أن يقال كيف يليق بكمال رحمته إيلام العبد الضّعيف؟ فلأجل دفع هذا السّؤال ذكر عقيبه حكمة شرع القصاص، فقال: ولكم في القصاص حياة"[3].

كما أنّ القرآن لم يسقه حكما أو قانونا مجرّدا من كلّ معنى كما هو حال القوانين الوضعيّة، بل جعله حياة بما تحمله الكلمة من معنى، وهذا ما يسميّه أهل القانون بروح القانون، ولكن القرآن ساق هذه الرّوح بلفظ الحياة بصيغة بيانيّة يفهمها أهل الفصحى الّذين نزل القرآن بلغتهم، ليتقبّلوا الحكم طوعا، قال الألوسيّ: "والمقصود منه توطين النّفس على الانقياد لحكم الْقِصاصِ لكونه شاقا للنّفس؛ وهو كلام في غاية البلاغة"[4].

وحتّى تتّضح الصّبغة البيانيّة في الأمر بهذا الحكم الشّرعيّ الّذي يظهر للوهلة الأولى أنّه قاس وجافّ ومؤلم وفيه من العذاب والقتل ما فيه، نختار منه لفظين

1 – النّكت والعيون: الماوردي، 228/1.
2 – الجدول في إعراب القرآن: صافي 360/2.
3 – مفاتيح الغيب: الرّازيّ، 228/5.
4 – روح المعاني: الألوسيّ، 448/1.

للحديث عنهما بيانيّا فيما يلي[1]:

دلالة لفظ القصاص على الأمر الشّرعيّ

القِصاصُ يراد به القَوَدُ، وهو القتل بالقتل أَو الجرح بالجرح[2].

وفي التّعريفات للجرجانيّ: «القصاص: هو أن يفعل بالفاعل مثل ما فَعَل»[3]. فهذه الدّلالة هي الّتي حمل عليها المفسّرون دلالتها في التّركيب، جاء في التّفسير المنير: «الْقِصاصُ المماثلة في القتلى وصفًا وفعلا، أي أن يفعل بالجاني مثل ما فعل بالمجنيّ عليه، يعني أن يقتل القاتل، لأنّه مساو للمقتول في نظر الشّرع»[4].

فاختيار لفظ "القصاص" يناسب هذا المقام، وله صبغة بيانيّة من بين البدائل المماثلة على محور الاستبدال، كالقتل ومرادفاته؛ فهو يتلاءم مع بيان الحكم الشّرعيّ الدّائم الّذي فيه حياة للنّاس، ويمثّل العدل والمساواة بينهم، وليس مجرّد ثأر عابر- كما في الجاهليّة- وعليه كانت دلالة "القصاص" أقوى فيه من دلالة لفظ "القتل" الّتي وردت في تركيب المثل العربّي "القتل أنفى للقتل" الّذي يتناظر مع معنى هذه الآية.

وقد تفطّن العلّامة السّكاكيّ بقريحته البلاغيّة لهذه اللّفظة القرآنيّة فبيّنها في مفتاحه، ووقف عند صبغتها البيانيّة فقال: "وقال: "ولكم في القصاص حياة" على معنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الّذي هو القصاص حياة عظيمة لمنعه عمّا كانوا عليه من قتل الجماعة بواحد متى اقتدروا أو نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة

---

1 - تكلّمت عن اللّفظين في رسالتي للدّكتوراه بما فيه الكفاية فيما يتعلّق بدلالة المثل الكامن في القرآن الكريم من النّاحية الأسلوبيّة، وأقتبس منها ما يتناسب وهذا المقام لنستعين به في بيان الصّبغة البيانيّة. ينظر المثل في الخطاب القرآني: علي زواري أحمد، ص: 204، وما بعدها.

2 - لسان العرب: ابن منظور، 7/ 73.

3 - التّعريفات: الجرجاني، ص: 176.

4 - التّفسير المنير: الزّحيلي، 2/ 104.

بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص، أو ما ترى إذا همّ بالقتل فتذكّر الاقتصاص فأورثه أن يرتدع كيف يسلم صاحبه من القتل وهو من القود فيتسبّب لحياة نفسين"[1].

كما أنّ الأديب اللّغويّ مصطفى صادق الرّافعيّ تعرّض للجانب البيانيّ لكلمة القصاص، وجمع فيها ما يمكن جمعه من الدّلالات الّتي توحي بها هذه الكلمة وتخرجها من كونها مجرّد حكم فيه قتل أو عقوبة لمرتكب جناية مجرّدة من كلّ المعاني والإشارات اللّطيفة الّتي تجعل الأمر الشّرعيّ مستساغا وله قابليّة في النّفوس، فقال في كتابه من وحي القلم: "(فِي الْقِصَاصِ) ولم يقل في القتل، فقيّده بهذه الصّيغة الّتي تدلّ على أنّه جزاء ومؤاخذة، فلا يمكن أن يكون منه المبادأة بالعدوان، ولا أن يكون منه ما يخرج عن قدر المجازاة قلّ أو كثر.

– تفيد هذه الكلمة "القصاص" بصيغتها "صيغة المفاعلة" ما يشعر بوجوب التّحقيق وتمكين القاتل من المنازعة والدّفاع، وألّا يكون قصاص إلّا باستحقاق وعدل؛ ولذا لم يأت بالكلمة من اقتصّ مع أنّها أكثر استعمالًا؛ لأنّ الاقتصاص شريعة الفرد، والقصاص شريعة المجتمع.

– من إعجاز لفظة القصاص هذه أنّ الله – تعالى– سمّى بها قتل القاتل، فلم يسمّه قتلًا كما فعلت الكلمة العربيّة؛ لأنّ أحد القتلين هو جريمة واعتداء، فنزّه – سبحانه– العدل الشّرعيّ حتّى عن شبهه بلفظ الجريمة؛ وهذا منتهى السّموّ الأدبيّ في التّعبير.

– ومن إعجاز هذه اللّفظة أنّها باختيارها دون كلمة القتل تشير إلى أنّه سيأتي في عصور الإنسانيّة العالمة المتحضّرة عصر لا يرى فيه قتل القاتل بجنايته إلّا شرًّا من قتل المقتول؛ لأنّ المقتول يهلك بأسباب كثيرة مختلفة، على حين أنّ أخذ القاتل لقتله

1 – مفتاح العلوم: السّكاكيّ، ص: 193.

ليس فيه إلّا نية قتله؛ فعبّرت الآية باللّغة الّتي تلائم هذا العصر القانونيّ الفلسفيّ، وجاءت بالكلمة الّتي لن تجد في هذه اللّغة ما يجزئ عنها في الاتساع لكلّ ما يراد بها من فلسفة العقوبة.

– ومن إعجاز اللّفظة أنهّا كذلك تحمل كلّ ضروب القصاص من القتل فما دونه، وعجيب أن تكون بهذا الإطلاق مع تقييدها بالقيود الّتي مرّت بك؛ فهي بذلك لغة شريعة إلهية على الحقيقة، في حين أنّ كلمة القتل في المثل العربيّ تنطق في صراحة أنّها لغة الغريزة البشريّة بأقبح معانيها؛ وبذلك كان تكرارها في المثل كتكرار الغلطة؛ فالآية بلفظة القصاص تضعك أمام الألوهيّة بعدلها وكمالها، والمثل بلفظة القتل يضعك أمام البشريّة بنقصها وظلمها.

– ولا تنس أنّ التّعبير بالقصاص – القتل يدع الإنسانيّة لتّخلّص من وحشيتها وجاهليتها، فيشمل القصاص أخذ الدّيّة والعفو وغيرهما؛ أمّا المثل فليس فيه إلّا حالة واحدة بعينها كأنّه وحش ليس من طبعه إلّا أن يفترس.

– جاءت لفظة القصاص معرّفة لتدلّ على أنّه مقيد بقيوده الكثيرة؛ إذ هو في الحقيقة قوّة من قوى التّدمير الإنسانيّة فلا تصلح الإنسانيّة بغير تقييدها"[1].

ويضيف العلّامة محمّد الطّاهر بن عاشور إشارة أخرى تحملها كلمة القصاص في بنيتها العميقة، فيقول: "أنّ لفظ القصاص قد دلّ على إبطال التّكايل بالدّماء وعلى إبطال قتل واحد من قبيلة القاتل إذا لم يظفروا بالقاتل، وهذا لا تفيده كلمتهم الجامعة»[2].

وبعد هذه الاستفاضة في الصّبغة البيانيّة للفظ "القصاص" نتنقل للكلام عن

---

1 – وحي القلم بتصرّف قليل: مصطفى صادق الرّافعي (ت: 1356ه)، دار الكتب العلميّة، الطّبعة: الأولى 1421ه-2000م، 3/ 364، وما بعدها.

2 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 2/ 145.

الصّبغة البيانيّة في اللّفظ الآخر وهو لفظ "حياة"، وقد ألمحنا له فيما ذكرنا وفي العنصر الموالي نفرده بالحديث لأهمّيّته.

دلالة لفظ حياة على الأمر الشّرعيّ

حياة: جمع أحيية[1]. وحَيَوات، مصدر حيِيَ[2]. والحَيُّ: ضدُّ الميّت[3].فالحياة نقيض الموت، وبهذا بدل أن يكون القصاص مجلبة للموت – كما نراه على ظاهره – فهو في حقيقته مجلبة للحياة الآمنة، وهنا تكمن الصّبغة البيانيّة، كما سنبيّنه قريبا.

فهذه الدّلالة الّتي ذكرناها من معنى لفظ "حياة" وما تدلّ عليه في سياقها التّركيبيّ في النّصّ القرآنيّ هي الّتي أشار إليها المفسّرون عند وقوفهم على كلمة "حياة"، كما وقف عندها أرباب المعاني، يقول الزّجاج: "ومعنى الحياة في القصاص أنّ الرّجل – إذا علم أنّه يُقْتَل إنْ قتَل – أمسك عن القتل ففي إمساكه عن القتل حياة الّذي همَّ هو بقتله وحياة له؛ لأنّه من أجل القصاص أمسك عن القتل فَسَلِم أن يقتل»[4].

وفي تفسير السّعديّ: "حَيَاةٌ ، أي: تنحقن بذلك الدّماء، وتنقمع به الأشقياء، لأنّ من عرف أنّه مقتول إذا قتل، لا يكاد يصدر منه القتل، وإذا رُئي القاتل مقتولا انذعر بذلك غيره وانزجر، فلو كانت عقوبة القاتل غير القتل، لم يحصل انكفاف الشّرّ، الّذي يحصل بالقتل، وهكذا سائر الحدود الشّرعيّة، فيها من النّكاية والانزجار ما يدلّ على حكمة الحكيم الغفار، ونكّر "الحياة" لإفادة التّعظيم والتّكثير"[5].

---

1 – معجم لغة الفقهاء: محمّد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي، دار النّفائس للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الثّانية، 1408 هـ – 1988 م، ص: 188.

2 – معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: أحمد مختار عمر، 1/ 599.

3 – الصّحاح: الجوهريّ، 6/2323.

4 – معاني القرآن وإعرابه: الزّجّاج، 1/ 249.

5 – تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان: السّعديّ عبد الرّحمن بن ناصر، المحقّق: عبد الرّحمن بن معلا اللّويحق، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة: الأولى 1420هـ –2000م، ص: 84.

فكلمة "حياة" مختارة من بين البدائل هي الأجدر بأن تكون في التّركيب؛ لأنّها تتعانق دلاليا ولفظة "القصاص"، فكما لاحظنا سابقا مناسبة "القصاص" على "القتل" في تركيب النّصّ القرآنيّ، فمثله تماما مناسبة "حياة" على "أنفى للقتل" الواردة في الشّطر الثّاني من المثل العربيّ سالف الذّكر، فالقضيّة ليس مجرّد عدم القتل، بل هناك أبعاد أخرى ودلالات أعمق في البنيّة العميقة تحملها لفظ "حياة" كلّها مستوحاة من الدّلالة البيانيّة، فلا تدانيها مجرّد نفي القتل.

وفي هذا يقول الرّافعيّ: "جاءت كلمة "حياة" منوّنة، لتدلّ على أنّ ههنا ليست بعينها مقيّدة باصطلاح معين؛ فقد يكون في القصاص حياة اجتماعيّة، وقد يكون فيه حياة سياسيّة، وقد تكون الحياة أدبيّة، وقد تعظم في بعض الأحوال عن أن تكون حياة.

إن لفظ "حياة" هو في حقيقته الفلسفيّة أعمّ من التّعبير "بنفي القتل"؛ لأنّ نفي القتل إنّما هو حياة واحدة، أي ترك الرّوح في الجسم، فلا يحتمل شيئًا من المعاني السّامية، وليس فيه غير هذا المعنى الطّبيعيّ السّاذج؛ وتعبير الكلمة العربيّة عن الحياة "بنفي القتل" تعبير غليظ عاميّ يدلّ على جهل مطبق لا محلّ فيه لعلم ولا تفكير، كالّذي يقول لك: إنّ الحرارة هي نفي البرودة.

جعل نتيجة القتل حياة تعبير من أعجب ما في الشّعر يسمو إلى الغاية من الخيال، ولكنّ أعجب ما فيه أنّه ليس خيالًا، بل يتحوّل إلى تعبير علميّ يسمو إلى الغاية من الدّقة، كأنّه يقول بلسان العلم: في نوع من سلب الحياة نوع من إيجاب الحياة"[1].

ويقول حَبَنَّكَة الميداني في كتابه البلاغة العربيّة: "إنّ كلمة "حياة" تشمل حياة النّفس، وحياة كلّ بعْضٍ من أبعاض الجسد الّذي إذا انقطع مات، فيكون حاله كحال كلّ الجسد إذا ماتت النّفس. وتنكير لفظ "حياة" يدلُّ على أصل بقاء الحياة للنّفس،

1 – وحي القلم: الرّافعي، 3/365.

ويدُلُّ على نوع نفيس من أنواع الحياة يتَمنّاه الأحياء، وهو نوع الحياة الآمنة، الّتي لا خوف فيها ولا قلَقَ، والّذي يتحقّق بتقرير حكم القصاص وتنفيذه، وذلك لأنّ من تُحَدِّثُه نفسُهُ بالعدوان على فردٍ أو أكثر من أفراد المجتمع في كلّ النفس، أو في بعض أعضاء الجسد، فإنَّ خوفه من القصاص يروعُه فيكُفُّ عن ارتكاب الجريمة، وبهذا تَقِلُّ جرائم القتل والقطع والجروح في المجتمع إلى أدنى الحدود، فيعيش أفراد المجتمع مطمئنينَ حياةً آمِنة"[1].

وممّا سبق فإنّ لفظ "حياة" يبيّن الحكمة الّتي من أجلها شرّع الله القصاص، بأنّه يساعد على توفير الحياة الهانئة المستقرّة للجماعة، ويزجر القاتل وأمثاله، ويقمع العدوان، ويخفّف من ارتكاب جريمة القتل، إذ من علم أنّه إذا قتل غيره قتل به، امتنع عن القتل، فحافظ على الحياتين: حياة القاتل والمقتول.

ولهذا نستوحي أنّ القصاص يمنع انتشار الفوضى والتّجاوز والظّلم في القتل، ويحصر الجريمة في أضيق نطاق ممكن، ويشفي غليل ولي القتيل، ويطفئ نار غيظه، ويستأصل من نفسه نار الشّرّ والحقد والتّفكير بالثّأر. فإذا فهم العقلاء أنّ القصاص شُرِع ليس لمجرد تماثل دم بدم؛ وإنّما هو سبب للحفاظ على الحياة ذاتها أفرادا وجماعات، كان لزاما عليهم أن يحذروا النّاس من جريمة القتل استبقاء للأرواح وحفظا للنّفوس، فإذا اتقى النّاس القتل سلموا من القصاص ووهبت لهم الحياة الكريمة.

وهكذا نرى كيف حملت لفظة "القصاص" ولفظة "حياة" في هذا الأمر الشّرعيّ دلالات عميقة وجليلة جعلت النّصّ القرآنيّ منفتحا على القراءات العديدة الّتي تثري دلالته البيانيّة وتوسّعها لتشمل جوانب عدّة من حياة المكلفين وليس جانبا واحدا، وقد استوعبت بذلك عقولهم وأرواحهم ونفوسهم وعواطفهم

1 – البلاغة العربيّة: حَبَنَّكَة الميداني، 2/ 35.

ومشاعرهم، وبهذا حرّكت الصّبغة البيانيّة النّصّ بحركة الحياة ولم تتركه مجرّد بنيّة لغوية جامدة لا حركة فيها، ولم تدع الحكم الشّرعيّ مجرّد أمر أصمّ لا نبض فيه كقلب الميت، ولا لون له سوى لون الدّم بالقتل.

الأمر الشّرعيّ في كتابة الصّيام من سورة البقرة

قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾[1].

بيان الأمر الشّرعيّ في النّصّ القرآنيّ

هذا النّصّ القرآنيّ يحمل أمرا شرعيّا لازما، ألا وهو الصّيام الّذي يعدّ من الفرائض الّتي فرضها الله على عباده، وذلك أنّ العرب تسميّ كلّ شيء لازم مكتوبًا، وهو معروف في لغتهم[2]، وعليه فمعنى الآية: "فرض عليكم الصّيام فرضاً كالّذي فرض على الّذين من قبلكم"[3]. وبهذا كانت الآيّة من جملة الأدلّة الّتي استدلّ بها العلماء على وجوب الصّوم، قال الطّبريّ: "ولا خلاف بين الجميع أنّ تارك الصّيام وهو عليه قادر، مضيع بتركه فرضًا لله عليه"[4].

دلالة السّياق على الأمر الشّرعيّ

الأمر بالصّيام جاء بلفظ كُتِبَ في سياق أوامر شرعيّة أخرى كلّها شاقّة على المكلّف ومتعبة له، ومع ذلك لها أبعادها الدّلاليّة، وهذه الأوامر، هي:

أوّلها القصاص في قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي**

---

1 – البقرة: 183.

2 – العذب المنير من مجالس الشّنقيطي في التّفسير: محمّد الأمين الشّنقيطي (المتوفّى: 1393هـ)، المحقّق: خالد بن عثمان السّبت، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنّشر والتّوزيع، مكّة المكرّمة، الطّبعة: الثّانية، 1426ه، 4/203.

3 – معاني القرآن وإعرابه: الزّجّاج، 1/251.

4 – جامع البيان: الطّبريّ، 3/385.

﴿الْقَتْلَى﴾[1]. حيث تتعلّق المشقّة بالأنّفس، ودلالتها المحافظة على الأرواح من أن تزهق عدوانا وظلما.

وثانيها الوصيّة في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾[2]. وهنا تتعلّق المشقّة بالأموال، ودلالتها الدّعوة إلى التّراحم والتّكافل، وغرس لأواصر المودّة والمحبّة بين الأبناء والآباء وبين الأقارب بعضهم مع بعض.

ثمّ ثالثها الصّيام في قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[3]. أمّا هنا فتتعلّق المشقّة بالأبدان، ودلالتها ترمي إلى تزكية النّفس ورياضتها، وفي ذلك صلاح حال الأفراد فردا فردا إذ منها يتكوّن المجتمع، وبذلك تهون كلّ مشقّة ويتحملّ فرد كلّ التّعب.

فيلاحظ القارئ التّدرّج في التّخفيف من خلال هذا السّياق الّذي وردت فيه الأوامر الشّرعيّة الثّلاثة، حيث بدأ السّياق بالأمر الأشدّ والأشقّ على النّفس ألا وهو القصاص، وجاء بهذه المشقّة أوّلا لمشقّة قتل النّفس، فناسب الأمر الأشقّ الفعل الأشقّ، ثمّ أعقبه بالّذي هو أخفّ منه؛ وهو الوصيّة عند الموت، فجاء بهذه المشقّة الثّانية الّتي هي أخفّ من الأولى لتناسب مشقّة حبّ المال الّذي يؤلم النّفس عند فراقه ولكنّه أخفّ من فراق النّفس ذاتها، فكلا الأمرين الأوّلين فيه موت؛ ولكنّ الأوّل يتعلّق بالأنّفس والثّاني بالمنافع والأموال، وفي الأمر الثّالث كان الأخفّ من الأمرين وهو الصّيام المتعلّق بالأبدان.

يقول أبو حيّان في تفسيره: "مناسبة هذه الآية لما قبلها أنّه أخبر تعالى: أوّلا: بكتب القصاص؛ وهو: إتلاف النّفوس، وهو من أشقّ التّكاليف، فيجب على القاتل إسلام نفسه للقتل، ثمّ أخبر ثانيا بكتب الوصيّة؛ وهو: إخراج المال الّذي هو

1 - البقرة: 178.

2 - البقرة: 180.

3 - البقرة: 183.

عديل الرّوح، ثمّ انتقل ثالثا إلى كتب الصّيام؛ وهو: منهك للبدن، مضعف له، مانع وقاطع ما ألفه الإنسان من الغذاء بالنهار، فابتداء بالأشقّ ثمّ بالأشقّ بعده، ثمّ بالشّاق، فبهذا انتقال فيما كتبه الله على عباده في هذه الآية"[1].

وهكذا عندما نقرأ سياق آيات الصّيام ذاتها نجد هذا التّخفيف ظاهرا جليّا، فالصّيام رغم أنّه من العبادات والتّكاليف الّتي تبدو في ظاهر أمرها شاقّة متعبة للأبدان، وقد تستثقلها النّفوس المتجرّدة عن الإيمان أو ضعيفة الإيمان، ولكنّ الله عزّ وجلّ عليم بعباده وبضعفهم، وهو الرّؤوف الرّحيم بهم، جعل سبحانه وتعالى الرّحمة واللّطف قرين أحكامه المنزّلة، فكانت أحكام وأوامر الصّيام من سورة البقرة مقرونة بدلائل الرّحمة، وآيات اللّطف الرّبانيّ، رحمة في الألفاظ والتّعابير، ورحمة في المعانيّ والدّلالات، ورحمة في الأحكام والتّشريعات، تتعاقب فيها اللّفتات الموحية الّتي تُودّد الله عزّ وجلّ لعباده وأوليائه.

ومن دلائل الرّحمة وإشارات الرّأفة بالمؤمنين من خلال هذه الآيات الّتي تضمّنت الأمر بالرّكن الثّالث من أركان الإسلام؛ أنّه مفروض على الجميع، وأنّه مفضّل لنزول القرآن في الشّهر الّذي أمرنا به، وأنّه أيام معدودة، فيه التّرخيص والتّيسير.. وغيرها من الأحكام واللّطائف الّتي وردت في أوامر آيات الصّيام.

دلالة براعة الاستهلال على الأمر الشّرعيّ

نجد الصّبغة البيانيّة في هذا النّصّ الشّرعيّ في براعة الاستهلال، وسموّه كذلك بحسن الابتداء[2]، الّذي هو أحد المحسّنات البديعيّة، فهو أوّل ما يقرع السّمع، فإن أحسن المتكلّم ابتداء كلامه، أقبل السّامع على كلامه وأحسن الإصغاء إليه؛ وإن

1 – البحر المحيط: أبو حيان، 2/177.

2 – هذه تسمية ابن المعتز، وأراد بها ابتداءات القصائد، وقد فرّع المتأخّرون من هذه التّسمية براعة الاستهلال، وخصّوا بها ابتداء المتكلّم بمعنى ما يريد تكميله، ويراد به: "البدء بما يكون فيه إلماح إلى المقصود الأول من النّصّ، وإبداع يجذب الانتباه، ويأسر المتلقّي سامعا أو قارئا، مع حسن سبك، وعذوبة لفظ، وصحّة معنى". البلاغة العربية: حبنكة الميدانيّ، 2/559.

كان غير ذلك أعرض عنه ولم يلتفت إليه وإن كان في غاية الحسن[1].

و براعة الاستهلال تتمثّل في النّداء بصفة الإيمان: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾، حيث شمل النّداء والتّنبيه وصفة الإيمان، فالاستهلال بالنّداء له دلالاته ومن تلك الدّلالات إظهار العناية بما سيقال بعده[2].

كما أنّ هاء التّنبيه فيها من التّنبيه على الفائدة المرجوّة من النّداء، وأيضا تجعل الأمر الشّرعيّ يبلغ الجميع من حضره ومن لم يحضره، فيكون الأمر للجميع من غير استثناء ولا تخصيص، فلو قال يا مؤمنون لكان النّداء خاصّا بمن سمعه وحضر له من المؤمنين فقط، لكن لمّا كان المنادى نكرة مقصودة في لفظ "أيّ" مع هاء التنبيه، "أيّها" فقد شمل الجميع، وفي هذا من التّخفيف والتّلطّف لاستقبال الحكم الّذي يتضمّنه الأمر الشّرعيّ، وهو الصّيام.

جاء في كتاب البلاغة العربيّة: "ومع ذلك فإنّنا نلاحظ معظم التّكاليف الشّرعية تقترن بتطّرية التّرغيب والتّرهيب، وبيان الحكمة، والتّمهيد بالمقدّمات، والتّلطف بالنّداء التّكريمي، مثل: ﴿**يا أيها الّذين آمنوا**﴾، ومثل: ﴿**يا عبادي**﴾، وترتقي من فوق الأمر المباشر الجاف أساليب الإعلام بالطّلب، فيأتي أسلوب الطّلب المقترن بما يشعر بتكريم المخاطب"[3].

ولذا فصفة الإيمان في "آمنوا" من دلالاتها التّشريف والتّمييّز والتّكريم وذلك أدعى للاستجابة، فهو موجّه لمن آمن بالله ورسله واليوم الآخر وصدّق بذلك وأقرّه، فناداهم بالإيمان لأنّ المؤمن يقول: سمعت وأطعت، بخلاف الكافر الّذي يقول سمعت وعصيت، فإذا دوّى هذا النّداء فإنّما هو تمهيد لأمر أو نهي أو بشارة أو نذارة وقد جاء عن عبد الله بن مسعود أنّه قال له رجل اعهد إلي فقال: "إذا سمعت

1 – البلاغة الصّافية: الجناجيُ، ص: 278.

2 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 154/2.

3 – البلاغة العربيّة: حبنكة الميدانيّ، 69/1.

الله يقول: يا أيّها الّذين آمنوا فأرعها سمعك فإنّه خير يأمره أو شرّ ينهى عنه"[1].

وفي هذا يقول سيد قطب: "إنّ الله – سبحانه – يعلم أنّ التّكليف أمر تحتاج النّفس البشريّة فيه إلى عون ودفع واستجاشة لتنهض به وتستجيب له مهما يكن فيه من حكمة ونفع، حتّى تقتنع به وتراض عليه، ومن ثمّ يبدأ التّكليف بذلك النّداء الحبيب إلى المؤمنين، المذكر لهم بحقيقتهم الأصيلة ثمّ يقرر لهم – بعد ندائهم ذلك النّداء – أنّ الصّوم فريضة قديمة على المؤمنين بالله في كلّ دين، وأنّ الغاية الأولى هي إعداد قلوبهم للتّقوى والشّفافيّة والحساسيّة والخشية من الله"[2].

دلالة المبنيّ للمجهول على الأمر الشّرعيّ

المتمثّل في قوله تعالى: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ**﴾[3].

فمن الصّبغة البيانيّة في هذا الأمر الشّرعيّ ما نراه في المبنيّ للمجهول، أو ما لم يسمّى فاعله، في لفظ "كُتِبَ" بداية أنّ اللّفظ فيه تّضمين، حيث حمل معنيين؛ هما: معنى الكتابة ومعنى الفرضيّة، فالمعنى الأخير لا يحمل إلّا دلالة واحدة مجرّدة هي الالزام بالأمر الشّرعيّ، بمعنى طلب فعل المأمور به، ولا ريب أنّ هذا المعنى هو المقصود الأوّل والأساسيّ من المكلّف المؤمن، ويكون تقدير الأمر: فُرِضَ عليكم الصّيام فرضا مثل فرضه على الّذين من قبلكم.

ولكنّه يبقى أمرا مجرّدا إذا لم يُصبغ بدّلالة المعنى الأوّل المتمثّل في الكتابة، والّذي يوحي بمعنى الانتهاء والفراغ من الأمر وما بقي إلّا التّنفيذ، وهذا له وقعه في نّفس المتلقّي، وقد أجاد الزّجّاجيّ حين التّفت لهذه الدّلالة البيانيّة الدّقيقة في هذا اللّفظ، حيث قال: "وإنّما جاز أن يَقَعَ (كُتِبَ) في معنى فُرِضَ، لأنّ ما يُكتب يقع في النّفوس أنّه ثَبَتَ"[4]. وعلى هذا يُقدَّر الأمر: "كُتِبَ عليكم الصّيام كتابة مثل كتابته

1 – تفسير القرآن العظيم: الرّازي، 196/1.

2 – في ظلال القرآن: سيد قطب إبراهيم، دار النّشر: دار الشّروق. القاهرة، 168/1.

3 – البقرة: 178

4 – معاني القرآن وإعرابه: الزّجّاج، 318/1.

على الّذين من قبلكم"[1].

وهكذا نلحظ كيف أعطت الصّبغة البيانيّة لهذا التّكليف الشّرعيّ ميزة وخصوصيّة أخرجته من مجرّد الأمر إلى مراعاة نفسيّة ومشاعر المُكلّف، حيث جاء الأمر بصيغة تليق بجلال المُخَاطِب ومقام المُخَاطَبين، فناسب المعنى في لفظ كُتِب مقام المخَاطَبين – كما رأينا – وناسب في صيغة البناء للمجهول جلال المُخَاطِب، فلم يذكر الفاعل الّذي هو الله سبحانه وتعالى، والصّبغة البيانيّة في هذا العدول عن البناء للمعلوم فيه ملحظ تودّد ورحمة وشفقة ومصلحة من الله تعالى للمُخَاطَب، فلم ينسب الأمر إليه مباشرة سبحانه وتعالى، لأنّ في هذه العبادة نوعاً من المشقّة والحرمان من أحبّ الأشياء إلى النّفس، فالصّيام كما قال أبو حيان: "منهك للبدن، مضعف له، مانع وقاطع ما ألفه الإنسان من الغذاء بالنّهار"[2]. لذا ناسب الأمر فيه البناء للمجهول.

ويقول أيضا: "وحذف الفاعل للعلم به، إذ هو: الله تعالى، لأنّها مشاق صعبة على المكلّف، فناسب أن لا تُنسب إلى الله تعالى، وإن كان الله تعالى هو الّذي كتبها، وحين يكون المكتوب للمكلّف فيه راحة واستبشار يُبنى الفعل للفاعل، كما قال تعالى: «كَتَبَ ربُكم على نفسه الرّحمة» «كَتَبَ اللهُ لأغلبنّ أنا ورسلي»، «أولئك كَتَبَ في قلوبهم الإيمان» وهذا من لطيف علم البيان"[3].

دلالة التوّكيد على الأمر الشّرعيّ

يتمثّل التوّكيد على الأمر الشّرعيّ في الإخبار عن الأمم السّابقة وحالها مع فرضيّة الصّيام، من قوله: ﴿ **كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ** ﴾، قال البيضاويّ: "وفيه توكيد للحكم وترغيب في الفعل وتطيّيب على النّفس"[4].

---

1 – إعراب القرآن: الأَصْفهاني، 1/ 23.

2 – البحر المحيط: أبو حيان، 2/177.

3 – المرجع نفسه، 2/177.

4 – أنوار التّنزيل: البيضاويّ، 1/123.

فلمّا نقف مع دلالة هذا التّوكيد نجد فيها الحثّ والتّشجيع على الصّيام بعد فرضه وإيجابه، وفيه بجانب ذلك تسلية للمؤمنين حال تحمّلهم لهذا التّكليف، وفيه إثارة للعزيمة نحو أداء هذه العبادة، وذلك من خلال بيان أنّ هذه الفريضة قد أوجبها الله على المؤمنين من قبل في الرّسالات السّابقة، وقد أدّاها عبادٌ لله من قبل فهم أسوة وقدوة.

فمن طبيعة النّفس أن تتردّد أمام الجديد، وأن تُقْدِمَ عليه إذا علمت أنّ لها فيه سلفاً، وحين يراعي الأمر الشّرعيّ هذا الجانب في النّفس فهو يراعي حاجتها إلي التّلطف والرّحمة، بل إنّ المصائب إذا عمّت خفّت كما قيل، والقرآن عندما قال: "كُتِبَ على الّذين من قبلكم" لم يبيّن لنا من هم الّذين كُتِبَ عليهم مثلما كُتِبَ علينا، هل كلّ الأمم أم يخصّ أهل الكتاب..؟، إلى غير هذا ممّا ذكره أهل التّأويل، ولكنّ النّفس ترتاح عندما تعلم أنّ مشاق التّكليف قد شاركها فيه غيرها بغض النّظر عن هذا الغير، فـ"الصّوم عبادة شاقّة والشّيء الشّاق إذا عمّ سهُل تحمله ويرغب كلّ أحد في إتيانه"[1].

دلالة التّعليل على الأمر الشّرعيّ

يتمثّل هذا التّعليل في قوله: ﴿**لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾، هذه جملة اسميّة تعليليّة، تتكوّن من لعلّ التّعليليّة واسمها، ومن الخبر المتمثّل في الجملة الفعليّة "تتّقون"، وحذف مفعول الجملة للاختصار، وبذلك تتوسّع دلالته، ويُطرح السّؤالُ التّاليّ: ماذا يتّقون؟ يتقون الله بالإتيان بما أمر، يتّقون المعاصي، يتّقون الذّنوب، يتّقون ما هم عليه من أكل الطّعام والشّراب وجماع النّساء فيه مثل الّذي اتقى من قبلهم، يتّقون نقمة اللَّه أي عذاب اللَّه وعقابه في الآخرة، يتّقون النّار، ... فكلّها معاني مرادة، ولكن مدارها جميعا على الكلمة الجامعة التّقوى، فهكذا نلحظ في هذا التّعقيب التّعليليّ على الأمر الشّرعيّ دلالة الإشارة إلى التّقوى، قال الزّجّاج: "المعنى أنّه

1 - روح البيان: إسماعيل حقّي، 289/1.

ينبغي لكم بالصّوم أن يقوى رجاؤكم في التّقوى"[1].

وفي هذا صبغة بيانيّة تُخرِج الأمر من مجرّد أمر يتطلّب فعل المأمور به إلى بيان الغايّة والنّتيجة والفائدة المرجوّة من هذا الأمر، وفي هذا يقول الأستاذ محمّد رشيد رضا في تفسيره المنار: "هذا تعليل لكتابة الصّيام ببيان فائدته الكبرى وحكمته العليا، وهو أنّه يعدّ نفس الصّائم لتقوى الله تعالى بترك شهواته الطّبيعيّة المباحة الميسورة امتثالا لأمره واحتسابا للأجر عنده"[2].

كما يُدرِك المخاطَب بأنّ الأمر أبعد من مجرّد فعل وينتهي حَدَثُه وأثره بانقضاء مدّته، ولكن هو رسم طريق ينصبغ بثمرته في حياته كلّها، كما أنّه متعالق مع هدف أسمى يسعى المخاطَب لبلوغه في حياته، ليفوز بالحسنى يوم ميعاده، فإذا تيقّن المخاطَب أنّ الأمر الشّرعيّ في هذا التّكليف الجديد – الصّيام – يقوده لتلك الغاية العالية، أقبل إليه مسرعاً، فالنّفس تزداد إقبالاً على الأمر إذا عرفت غايته، ويتزايد الإقبال حين تعرف أنّ نتيجة هذا الأمر هي الهدف الّذي تروم.

يقول سيّد قطب في ظلاله: "فالتّقوى هي الّتي تستيقظ في القلوب وهي تؤدي هذه الفريضة، طاعة لله، وإيثارا لرضاه. والتّقوى هي الّتي تحرس هذه القلوب من إفساد الصّوم بالمعصية، ولو تلك الّتي تهجس في البال، والمخاطبون بهذا القرآن يعلمون مقام التّقوى عند الله، ووزنها في ميزانه. فهي غاية تتطلّع إليها أرواحهم. وهذا الصّوم أداة من أدواتها، وطريق موصل إليها. ومن ثمّ يرفعها السّياق أمام عيونهم هدفا وضيئا يتجهون إليه عن طريق الصيام .."[3].

وما نستخلصه بعد هذه الدّراسة البيانيّة أنّ استثمار الإمكانات اللّغويّة من الأمور المهمّة في بيان الدّلالات واستنباط الأحكام وتوجيهها الّتي على الباحثين في

---

1 – معاني القرآن وإعرابه: الزّجّاج، 252/1.

2 – تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): محمّد رشيد بن علي رضا (المتوفى: 1354هـ)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، سنة النّشر: 1990م، 116/2.

3 – في ظلال القرآن: سيد قطب، 168/1.

المجال الفقهي وتفسير النّصّ القرآنيّ أن يولوها بالعناية الخاصّة لما فيها من فوائد جمّة في صياغة الدّلالات واستنباط الأحكام.

وهكذا شاهدنا من خلال هذا المحور أنّ الأوامر الشّرعيّة في النّصّ القرآنيّ ليست أوامر مجرّدة جافّة تحمل طبيعة الالزام بالفعل لا غير، ولكن لها أبعاد دلاليّة من جراء الصّبغة البيانيّة الّتي صُبِغ بها النّصُّ القرآنيُّ جعلتها ذات طابع إعجازيّ يسمو بالأمر الشّرعيّ من مجرّد الطّلب إلى جمال بيانيّ لا تدانيه ولا تماثله أيّ أوامر بشريّة.

كما لاحظنا أنّ الأبعاد الدّلاليّة للأوامر الشّرعيّة في النّصّ القرآنيّ تراعي الجوانب النّفسيّة والرّوحيّة والإيمانيّة للمخاطَب ما يجعله يستوعب المراد منه ويستجيب لتنفيذ الأمر المطلوب فعله على قناعة وطواعيّة من خلال ملامسته للمعاني البيانيّة الّتي سِيقَ بها الأمر ولو كان فيه نوع من المشقّة والتّعب.

فالصّبغة البيانيّة تُخرِج الأمر الشّرعيّ من مجرّد أمر يتطلّب فعل المأمور به إلى بيان الغايّة والنّتيجة والفائدة المرجوّة من الأمر، حيث تجعل المخاطَب يُدرِك أنّ الأمر أبعد من مجرّد فعل وينتهي حَدَثُه وأثره بانقضاء مدّته، ولكن هو رسم طريق ينصبغ بثمرته في حياته كلّها، كما أنّه يتعالق مع هدف أسمى يسعى المخاطَب لبلوغه في حياته وبعد مماته.

ويمكن ختام هذا المحور بقولنا: نحن اليوم بحاجة ماسّة وضروريّة لاستثمار الدّراسات اللّغويّة والبيانيّة وتثمينها في دراسة الأوامر الشّرعيّة الواردة في القرآن الكريم – وتكون خاصّة بها – للوقوف عند مميّزات وخصائص الأوامر الشّرعيّة في النّصّ القرآنيّ من جانبها التّركيبيّ اللّغويّ، ولرسم تصوّر شامل وكامل يحيط بجنبات الصّبغة البيانيّة لكلّ الأوامر الشّرعيّة الواردة في النّص القرآنيّ.

المحور السّادس
أثر التوجيه البلاغيّ على دلالات الأحكام من خلال النصّ القرآنيّ

تمهيد

تمحورت فكرة هذا المحور حول بيان مدى الأثر الدّلاليّ الّذي ينتج عن التّوجيه البلاغيّ للنّصّ القرآنيّ في جانب أحكامه الشّرعيّة، ما يجعل البحث البلاغيّ يُسهِم في بناء تصوّر بلاغيّ في التّعامل مع الأحكام يكون محطّ النّظر في الاستنباط والبناء، كما يصبغها بأبعاد دلاليّة لها تأثيرها على المتلقّي في استجابته وتنفيذه للحكم الشّرعيّ، ولذا عالجناه في بعض العناصر، منها بيان الهدف البلاغيّ وعلاقته بالنّصّ القرآنيّ، وذكر أهمّيّة البلاغة في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ، الشّيء الّذي يدفع بالفقهاء لمراعاة البلاغة القرآنيّة في تبيان الأحكام الشّرعيّة، لنصل أخيرا إلى طرح فكرة مفادها أنّ البلاغة بحاجة إلى أن تصير مسلكا من مسالك توجيه دلالة الأحكام الشّرعيّة، وقد توصّلنا لنتيجة مفادها ضرورة الاهتمام بالدّراسة البلاغيّة للأحكام الشّرعيّة الواردة في القرآن الكريم، ورسم تصوّر شامل وكامل يحيط بجنبات البلاغة القرآنيّة ويُقعِّد لها في مجال التّعامل مع الأحكام الشّرعيّة الواردة في النّص القرآنيّ.

توطئة

لقد اعتنى الدّارسون – قديما وحديثا – بقضيّة اللّغة (النّحو) في الدّراسات القرآنيّة، ومن ذلك ما يتعلّق بالأحكام الشّرعيّة من حيث فهمها واستنباطها، كما اهتمّوا بالجوانب البلاغيّة من خلال النّصوص القرآنيّة في بيان دلائل إعجازها واستخراج فنونها وتوجيه عموم معانيها، ومع ذلك لم يحظ جانب الأحكام –

وخاصّة في الدّلالة عليها لاستنباطها وبنائها وتوجيهها – بما حظي به عموم النّص القرآنيّ من دراسات لغويّة، حيث نراه يفتقر لمثل تلك الدّراسات، لذا لا نكاد نرى أثرا بارزا للبلاغة يُعتدّ به في استنباط وبناء الأحكام الشّرعية كما هو في النّحو، وعليه فمحورنا يعالج هذه القضية اللّغويّة المهمّة والّتي هي بحاجة للبحث والتّأصيل والتّحليل في الدّراسات القرآنيّة الحديثة، ألا وهي قضيّة التّوجيه البلاغي لدلالات الأحكام الشّرعيّة من خلال النّصّ القرآنيّ، وما ينتج عن ذلك من أثر في بناء وصياغة الحكم الشّرعيّ، وما يتبع ذلك من ممارسة واستجابة لدى المتلقّي، وبذلك تكون التّوجيهات البلاغيّة قد سلكت مسلكا علميّا يضاف للدّراسات القرآنيّة، كما تضفي على الدّرس البلاغيّ القرآنيّ منهجيّة عمليّة جديدة نحن بحاجة لظهورها وبلورتها في عصرنا حتّى نواكب بذلك التّطور الّذي شهدته البلاغة وعموم الدّرس القرآنيّ في العصور المتأخّرة.

ولا ريب أنّ الموضوع له أهمّيّته البالغة في الدّراسات اللّغويّة عموما والحديثة على سبيل الخصوص، كما له أهمّيّته في الدّراسات القرآنيّة والشّرعيّة، وذلك لعدّة أمور؛ نذكر منها:

أوّلا: الأحكام الشّرعيّة القرآنيّة من حيث كونها تُستمدّ من تركيب لغويّ فهي كباقي النّصّ القرآنيّ لها جانبها البلاغيّ الّذي يحمل دلالات سطحيّة وأخرى عميقة في النّصّ القرآنيّ، كما لها آثارها في استنباط وبناء وتطبيق الأحكام الشّرعيّة.

ثانيّا: الدّراسات البلاغيّة تخوض اليوم غمار التّحدي والتّجديد في ميدان الدّراسات القرآنيّة الحديثة كغيرها من الدّراسات القرآنيّة الأخرى.

ثالثا: مواجهة ما يثار اليوم حول الدّرس اللّغويّ القرآنيّ من شبهات، يسعى أصحابها للتّشكيك في حقائقه ومصداقيته، ونزع القداسة عليه وجعله نصّا كباقي النّصوص البشريّة.

رابعا: الحاجة لإحياء أصولنا التّراثيّة بثوب جديد على غرار ما نراه اليوم من تسليط المناهج الحديثة على النّصّ القرآنيّ وما أفرزته من قراءات لا تتوافق وأصول ومناهج النّصّ القرآنيّ الأصيلة.

وممّا دفعنا لخوض غمار البحث في هذا الموضوع هو اهتمامنا بالدّراسات اللّغويّة المرتبطة بالجوانب التّراثيّة والشّرعيّة، ومنها النصّ القرآنيّ، بحكم تخصّصنا الأكاديميّ وممارستنا المهنيّة والبيداغوجيّة.

لذا نسعى من خلال هذا المحور وغيره من المحاور – المماثلة له – للفت الأنظار لزاويّة مهمّة من زوايا البحث اللّغويّ الشّرعيّ، والمتمثّلة في البحث البلاغيّ في النّصّ الشّرعيّ القرآنيّ ومدى الأثر الّذي تتركه هذه الدّراسة البلاغيّة في استقراء وتقرير الدّلالات المساهمة في بناء واستنباط الأحكام الشّرعيّة من النّصّ القرآنيّ.

وعلى ما سبق ذكره فإنّ دورنا في هذا المحور يمكن أن نلخّصه في بيان مدى الأثر الدّلاليّ الّذي ينتج عن التّوجيه البلاغيّ للنّصّ القرآنيّ في جانب أحكامه الشّرعيّة، ما يجعل البحث البلاغيّ يُسهِم في بناء تصوّر بلاغيّ في التّعامل مع الأحكام يكون محطّ النّظر في الاستنباط والبناء، كما يصبغها بأبعاد دلاليّة لها تأثيرها على الحكم وعلى المتلقّي في استجابته وتنفيذه للحكم الشّرعيّ.

وسوف نعالج جزئيّات هذا المحور في العناصر التّاليّة:

– الهدف البلاغيّ وعلاقته بالنّصّ القرآنيّ.

– أهمّيّة البلاغة في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ.

– مراعاة الفقهاء للبلاغة القرآنيّة في تبيان الأحكام الشّرعيّة.

– البلاغة كمسلك من مسالك توجيه دلالة الأحكام الشرعية.

ونشرع الآن في تفصيل هذه العناصر.

الهدف البلاغيّ وعلاقته بالنّصّ القرآنيّ

نحاول توصيف هذا العنصر من خلال النقاط التّاليّة:

1 – هدف الدّرس البلاغيّ

البلاغة العربيّة - كما نعلم – تبحث في أساليب القول وأفانينه، وما ينبغي أن يكون عليه الكلام البليغ لتبليغ المعنى من غير لبس ولا تعقيد ولا غرابة، وذلك باتخاذ معايير في التّعبير، وقوالب في التّصوير، وفنون في التّحسين والتّجميل، وهذا ما جعل علماء البلاغة – بعد استقراء للكلام العربيّ – يقنّون بأنّ ثلاثة تصورات يدور حولها الدّرس البلاغيّ، ويحتكم إليها النّصّ العربيّ، تتمثّل في[1]:

الأوّل: تصوير القواعد الّتي يُحترز بها عن الخطأ في تأدية المعنى الّذي يريد المتكلّم إيصاله إلى ذهن السّامع، وتندرج تلك القواعد تحت علم المعاني.

الثّاني: تصوير القواعد الّتي يحترز بها عن التّعقيد المعنويّ. أيّ أن يكون الكلام واضح الدّلالة على المعنى المراد، وتندرج تلك القواعد تحت علم البيان.

الثّالث: تصوير القواعد الّتي يمكن بها تحسين الكلام واطلقوا عليها مسمّى علم البديع، الّذي هو تابع ومكمّل للمعاني والبيان، إذ بهما يعرف التّحسين الذّاتي، وبه يعرف التّحسين العرضيّ.

والبلاغة بفنونها الثّلاثة "المعاني – البيان – البديع" ليست إلّا بحوثا وتتبّعات لاكتشاف عناصر الجمال الأدبيّ واللّغويّ في الكلام، ومحاولات لتحديد معالمها، ووضع بعض قواعدها[2].

وقد حاولت الأبحاث البلاغية الحديثة اتخاذ منهج آخر لتقسيم الدّراسة البلاغيّة

---

1 – جواهر البلاغة: الهاشمي، ص: 16.

2 – البلاغة العربيّة: حَبَنَّكَة الميداني،128/1.

للنّصّ، من خلال دراسة المفردة، والجملة، والعبارة، والسّياق، ودراسة موسيقى النّصّ... وغيرها من الدّراسات الّتي تتمحور حول دراسة القيم التّعبيريّة والمعنويّة والجماليّة في النّص.

ويمكن القول من حيث الإجمال أنّ هذا الهدف البلاغيّ لم يختلف فيه علماء البلاغة – واللّغة عموما – مع علماء الشّريعة في التّعامل مع النّصّ الشّرعيّ، وذلك لكون النّصّ الشّرعيّ الموحى هو نصّ لغويّ في أصله مصداقا لقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿ن–**زَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾[3].

وإن كان وجود بعض التّباين في بعض وجهات النّظر بين علماء البلاغة وعلماء الشّريعة في التّعاطي مع النّصّ الشّرعيّ – القرآن والحديث – من حيث ضبط القواعد اللّغويّة – ومنها البلاغيّة على وجه التّحديد – الحاكمة في التّعامل معه نظرا لبعض خصوصياته الّتي تختلف عن باقي الكلام العربيّ، وهذا ما جعل علماء الأصول يستفيدون من علماء البلاغة في التّعامل مع النّصّ اللّغويّ، ويقومون بتكييف بعض المفاهيم البلاغيّة المتعلّقة بالنّصّ الشّرعيّ؛ وبذلك استفاد منهم علماء البلاغة كذلك، وأضافوا للدّرس البلاغيّ مفاهيم جديدة مختصّة بالتّعامل مع النّصّ الشّرعيّ ومن غير الخروج عن عموم القواعد البلاغيّة الحاكمة للكلام العربيّ، كما سنشير لذلك لاحقا.

وهذا يجعلنا نستخلص أنّ النّصّ الشّرعيّ – ومنه النّصّ القرآنيّ – مُستهدَف من الجانب البلاغيّ كونه يُمثّل نصاّ لغويّا، مع مراعاة الخصوصيّة المتعلّقة بالنّصّ

1 – يوسف: 2.

2 – طه: 113.

3 – الشّعراء: 193 – 195.

الشّرعيّ المُعبِّر عن إرادة الشّارع الّتي تُحمَل على أصوب الوجوه وأحسنها ولا تتعارض مع حقائق اللّغة الّتي نزل بها الوحيّ، وهذا يسوقنا للحديث عن علاقة البلاغة بالنّصّ القرآنيّ.

2 – علاقة البلاغة بالنّصّ القرآنيّ

من خلال دراستي لنشأة الدّرس البلاغيّ العربيّ[1] توصّلت إلى أنّه قد كان للقرآن الكريم أثره الواضح في البحث البلاغيّ؛ وذلك من وجهتين:

الأولى: أنّ ما أُلِّف في البلاغة – قديما وحديثا – حوى جهود العلماء في استقصاء فنونها وعلومها الّتي كان العديد منها مستخلصا من القرآن الكريم.

الثّانية: أنّ القرآن الكريم كان مادّة مُثلى لتّدليل على الكثير من المباحث البلاغيّة والاستشهاد لها، وبيان أغراضها ونكتها، حتّى أضحت معروفة ومعلومة ومتداولة، وتتلقّاها الأجيال خلفا عن سلف.

ذلكم أنّ العرب اشتهروا – في جاهليتهم – بفصاحة اللّسان وبلاغة القول، وجمال التّعبير؛ كما اشتهروا بدقّة التّصوير والإيجاز والاختصار في الكلام، والبعد عن فضول الكلام في أحاديثهم، فتميّزوا ببلوغ المعنى من غير تكلّف ولا تعسّف، فكان كلامهم مؤدياً للغرض المقصود من أقرب طريق، كما كانت لهم أسواق فيها يفصحون عن ملكتهم اللّغويّة وإبداعاتهم الشّعريّة وانتقاداتهم الأدبيّة حتّى بلغوا في إتقان أقوالهم مبلغا كبيرا، وفي تهذيب كلامهم تهذّيبا قويما، وفي تنسيق عباراتهم تنسيقا متينا، جعل كلّ ذلك الجاحظ يدّعي للعرب الفضل على الأمم قاطبة في الخطابة والبلاغة[2].

---

1 – تكلمنا عن ذلك في محور أثر القرآن الكريم في نشأة الدّرس البلاغيّ وتطوّره.

2 – ينظر البلاغة تطوّر وتاريخ: شوقي ضيف، دار المعارف، الطّبعة التّاسعة، ص: 9 – 13. النّظم البلاغيّ بين النّظريّة والتّطبيق: الجناجيُ، ص: 16 وما بعدها.

ولمّا جاء الإسلام ونزل القرآن باللّسان العربيّ المبين كان كاملا في بلاغته وبيانه، غنيّاً في أساليبه ومعانيه، قويّاً في صياغته وتراكيبه، واضحا في معانيه وبيانه فانبهر العرب بذلك، وعجزوا عن مجاراته ومحاكاته، وسلّموا بعجزهم عن أن يأتوا بمثل أقصر سورة من سوره، بل تحدّاهم بذلك في غير ما موضع منه مخاطبا لهم جميعا أن يأتوا بمثله.

كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿**أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ**﴾[3].

ولمّا لم يقدروا على مجاراته والإتيان بمثله عرفوا وأيقنوا أنّ بلاغة القرآن الكريم فاقت بلاغتهم، بل هي فوق مقدور جميع البشر، فهان أمر بلاغتهم أمام بلاغته، وضعف أمر فصاحتهم أمام فصاحته؛ وعجز لسانهم أمام قوّة لسانه، وصدق الله العظيم القائل في محكم التّنزيل: ﴿**قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً**﴾[4].

لذلك أقبل المسلمون على القرآن الكريم، دراسة وتمعّنا وتدبّرا يتزوّدون من معينه الّذي لا ينضب، ويرتشفون من رحيقه العذب الّذي لا ينقطع، ويرتوون من

---

1 – البقرة: 23.

2 – يونس: 38.

3 – الطّور: 33، 34.

4 – الإسراء: 88.

مائه السّلسبيل الّذي لا ينفد، حتّى رقّ إحساسُهم، وأُرهِفَت مشاعرُهم، وسلمت أذواقُهم، وعرفوا من خواصّ التّراكيب ما لم يكونوا يعرفون، وشهدوا من مظاهر النّظم وخصائصه ما لم يكونوا يشهدون![1].

ومن هنا وثّقوا الصّلة بالقرآن ووطّدوا علاقتهم به، إيمانا وإعجابا ودفاعا وحفاظا...، ما جعلهم ينكبّون على دراسة لغته وتمعّنه وتتبّع سطوره، فاستخرجوا بذلك كنوزه من مجاز وإعجاز ودلائل ومعاني وغيرها، ثمّ أولوه بالشّرح والبيان والتّفسير ودراسة المشكل والغريب...، وكلّ ذلك كان له حضوره في الدّرس الشّرعيّ بمختلف مجالاته وتخصّصاته، ولا يكاد مجال من مجالات الدّرس الشّرعيّ يخلو من اللّغة – وعلى رأسها البلاغة – لاعتقاد الشّرعيين الجازم من أنّ اللّغة هي مفتاح التّعامل مع النّصّ القرآنيّ.

ولا ريب بعد كلّ هذا أن يتعدّى هذا الحضور البلاغيّ في مجال النّصّ القرآنيّ لمجال الأحكام الشّرعيّة الّتي يتعبّد النّاس بها ربّهم ويمتثلون من خلالها لأوامره ونواهيه، كون القرآن كتاب هداية وتشريع، أتاح بلغته المعجزة مجالات مشتركةً يلتقي فيها علماء الشّرع وعلماء اللّغة، ومنهم الفقهاء والبلغاء، فينهلون ويغرفون من معين واحد هو النّصّ القرآنيّ.

.لذا لا يخفى على مطّلع أو عالم بمجال الأحكام أن يلحظ بأنّ دقائق الاستنباط في الأحكام تُستخرج من دقائق التّركيب القرآنيّ بواسطة البلاغة والبيان، فالنّصّ القرآنيّ يتّسم بالدّقة في التّصوير، والعمق في الدّلالة، والإحكام في التّعبير عن الحكم الشّرعيّ، فهو ليس مجرّد نصّ سطحيّ جامد جافّ لا حراك فيه ولا عمق؛ بل هو نصّ متحرّك بملابساته وسياقاته، ومكثّف الدّلالة في فهمه وتنزيله، وبهذا استدعى الأمر النّظر والتّأمل في لغة النّصّ القرآني قبل بناء الحكم الشّرعيّ.

1 – النّظم البلاغيّ: الجناجيُ، ص: 23.

ومن كلّ هذا يتّضح لنا بجلاء عمق العلاقة بين البلاغة والنّصّ القرآنيّ عموما، والنّصّ المتضمّن للحكم الشّرعيّ خصوصا، كون البلاغة طريق لبيان المعنى المراد من الحكم والمعاني الرّديفة والمحتملة في النّصّ الّتي يقبلها الحكم وتقرّها اللّغة، ولهذا نجد العلّامة ابن خلدون في تاريخه وهو يستقرئ مظانّ علوم اللّسان العربيّ، فيُجملها في أربعة منها علم البيان الّذي يرى أنّه ضروريّ في الأحكام، فيقول: "الفصل الخامس والأربعون في علوم اللّسان العربيّ أركانه أربعة؛ وهي: اللّغة والنّحو والبيان والأدب ومعرفتها ضروريّة على أهل الشّريعة إذ مأخذ الأحكام الشّرعيّة كلّها من الكتاب والسّنّة وهي بلغة العرب ونقلتها من الصّحابة والتّابعين عرب وشرح مشكلاتها من لغاتهم فلا بدّ من معرفة العلوم المتعلّقة بهذا اللّسان لمن أراد علم الشّريعة"[1].

ولمزيد التّوضيح نتطرّق في العنصر الموالي لأهمّيّة البلاغة في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ.

أهمّيّة البلاغة في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ

في هذا العنصر المتعلّق بأهمّيّة البلاغة في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ يمكننا أن نعالجه من جانبين، جانب نظريّ وآخر تطبيقيّ، وبيان ذلك فيما يلي:

أوّلا – تنويه أهل الاختصاص بأهمّيّة البلاغة في فهم النّصّ القرآنيّ

من سالف كلامنا أدركنا أنّ للبلاغة أهمّيّة عظمى في فهم مدلولات النّصّ القرآنيّ؛ إذ لا يمكن الاستغناء عنها، ولا تجاهلها في بيان أوجه الدّلالة الّتي يتضمّنها النّصّ القرآنيّ، وذلك كون القرآن نزل بلغة العربِ ولا يمكن تعلّمه إلّا عن طريق تعلّم فنون اللّغة وبلاغتها، لذا جُعلت علومُ البلاغة الثّلاثة (المعاني والبيان

1 – تاريخ ابن خلدون: عبد الرّحمن بن خلدون (المتوفّى: 808هـ)، المحقّق: خليل شحادة، النّاشر: دار الفكر، بيروت، الطّبعة: الثّانية، 1408 هـ – 1988 م، 1/ 753.

والبديع) مصدراً من مصادر تفهُّم وتدبُّر وتجلية المعنى القرآنيّ، وكلّما تمكّن الدّارس لنّصّ القرآنيّ من الإحاطة بعلوم البلاغة كان ذلك من أسباب إدراك الأحكام الشّرعيّة الواردة فيه.

ومن هذا كان تعلُّم البلاغة من ضروريات العلوم الّتي يجب أن يتزوّد بها المتعامل مع النّصّ القرآنيّ، سواء أكان المتعامل مفسّرا أم فقيها أم لغويّا أم .. وهذا ما نوّه به أساطين هذا العلم من القديم – ولم يختلف فيه اثنان وإلى اليوم – فهذا البلاغيّ الكبير الزّمخشريّ صاحب الكشّاف ينقل فيه عن عَلَم من أعلام البلاغة بيان أهمّيّة البلاغة في التّعامل مع النّصّ القرآني في مجال الأحكام، حيث يقول الزّمخشريّ: "... كما ذكر الجاحظ في كتاب نظم القرآن؛ فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلّم وإن بزّ أهل الدّنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرّية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ والنّحويّ وإن كان أنحى من سيبويه، واللّغوي وإن علك اللّغات بقوّة لحييّه لا يتصدّى منهم أحد لسلوك تلك الطّرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلّا رجل قد برع في علمين مختصّين بالقرآن؛ وهما علم المعاني وعلم البيان وتمهّل في ارتيادهما آونة، وتعب في التّنقير عنهما أزمنة، وبعثته على تتبّع مظانهما همّة في معرفة لطائف حجّة اللّه، وحرص على استيضاح معجزة رسول اللّه بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظ"[1].

وفي مثل هذا يقول علّامة البلاغة وفارسها الإمام السّكّاكيّ في كتابه مفتاح العلوم: "ولله درّ شأن التّنزيل لا يتأمل العالم آية من آياته إلّا أدرك لطائف لا تسع الحصر، ولا تظنّنّ الآية مقصورة على ما ذكرت، فلعلّ ما تركت أكثر ممّا ذكرت؛ لأنّ المقصود لم يكن إلّا مجرّد الإرشاد لكيفية اجتناء ثمرات علمي المعاني والبيان، وأن

1 – الكشّاف: الزّمخشري (المقدّمة/ 2).

لا علم في باب التّفسير بعد علم الأصول أقرأ منهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه، ولا أعون على تعاطي تأويل مشتبهاته، ولا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره، ولا أكشف للقناع عن وجه إعجازه هو الّذي يوفي كلام ربّ العزّة من البلاغة حقّه، ويصون له في مظانّ التّأويل ماءه ورونقه، ولكم آية من آيات القرآن تراها قد ضيمت حقّها، واستلبت ماءها ورونقها إن وقعت على من ليسوا من أهل هذا العلم؛ فأخذوا بها في مآخذ مردودة وحملوها على محامل غير مقصودة، وهم لا يدرون، ولا يدرون أنّهم يدرون"[1].

كما نوّه الزّركشيّ في موسوعته علوم القرآن عن أهمّيّة البلاغة في التّعامل مع النّصّ القرآنيّ، وذلك أثناء حديثه عن أهمّ الأركان الّتي تجب على المُفسّر التّزود بها، والّتي منها البلاغة، حيث يقول: "وهذا العلم أعظم أركان المفسّر، فإنّه لا بدّ من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز من الحقيقة والمجاز وتأليف النّظم وأن يواخي بين الموارد ويعتمد ما سيق له الكلام حتّى لا يتنافر وغير ذلك ... واعلم أنّ معرفة هذه الصّناعة بأوضاعها هي عمدة التّفسير المُطلع على عجائب كلام الله"[2].

ونحن هنا لسنا في معرض جمع الأقوال وسردها بقدر ما نحن في معرض البيان والتّوضيح لفكرتنا، لذا اخترنا أقوال هؤلاء الأعلام لعلّوّ كعبهم في هذا الميدان، فأمّا الزّمخشريّ فهو عالم البلاغة ومطبّقها في موسوعته الكشّاف ولا يُضاهى في ذلك ولا يمكن الاستغناء عنه وكفى به خبيرا في ميدانه، وقد استند في كلامه عن صاحب البيان وحامل لوائه العلّامة الجاحظ الّذي لا يُجهل مكانه في هذا الفنّ وفي تعامله مع النّصّ القرآنيّ من جانبه البلاغيّ.

وأمّا السّكّاكيّ فهو الّذي انتهت إليه علوم البلاغة في تقسيماتها بعد أن أخذ ما

1 – مفتاح العلوم: السّكّاكيّ، ص: 421.

2 – البرهان في علوم القرآن: الزّركشيّ، 1/ 311– 312.

وصل إليه عبد القاهر الجرجاني من تقسيمات وتفريعات للبلاغة، فقام في كتابه "المفتاح" بنقد ما ذهب له الجرجاني واستفاد منه وزاد عليه، وجعله أقساما، وخصّ البلاغة بالقسم الثّالث منه، وقسّمها إلى ثلاثة أقسام: المعاني -البيان- البديع. وبذلك تميّزت علوم البلاغة ومباحث كلّ علم منها بالتّفصيل، وقد جرى على ترتيبه لهذه المباحث من أتى بعده من المتأخّرين، فكان عمدتهم في هذا التّرتيب، وبذلك تنتهي مراحل التّأليف والابتكار في بحوث البلاغة وتدوينها تدوينا كاملا[1].

وأمّا الزّركشيّ فهو من جهابذة اللّغة، ومن أهل النّظر الشّرعيّ، ومن أرباب الاجتهاد، فهو علم من أعلام الفقه والحديث والتّفسير وأصول الدّين، ويعتبر كتابه البرهان في علوم القرآن من الكتب العتيدة الّتي جمعت عصارة أقوال المتقدّمين قبله، وصفوة آراء العلماء المحقّقين حول القرآن الكريم، بل نجد السّيوطيّ جعله ركيزة كتابه الإتقان بعدما وصل إليه واطّلع عليه.

ففي موسوعته البرهان جمع علوم القرآن وقد بلغت سبعة وأربعين نوعا، كلّ نوع يدور حول موضوع خاصّ من علوم القرآن ومباحثه، يستأهل كلّ نوع أن يكون موضوعا منفردا وخاصّا، حاول في كلّ موضوع منه أن يؤرّخ له، ويحصى الكتب الّتي أُلّفت فيه، ويشير إلى العلماء والمحدثين في ذلك الفنّ، ويلفت النّظر إلى مباحث الفقهاء والأصوليّين، ويلمّح إلى قضايا المتكلّمين وأصحاب الجدل، ويعرّج على مسائل العربيّة وآراء أرباب الفصاحة والبيان[2].

لهذا اكتفينا بذكر أقوال هؤلاء الأعلام - من أهل الاختصاص - عن أهمّيّة البلاغة في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ نظرا لجمعهم بين الحُسنيين؛ البلاغة والشّريعة، كما جمعوا بين المجالين التّنظيريّ والتّطبيقيّ في هذا الموضوع الّذي نحن

1 - بغية الإيضاح: الصّعيدي، 1/ 5.

2 - ينظر البرهان: الزّركشيّ، 1/ 13.

نتباحثه، وننتقل الآن لجانبه التّطبيقيّ لنرى أهمّيّته في تجليّة دلالات النّصّ القرآنيّ.

ثانيا – نماذج تطبيقيّة عن أهمّيّة البلاغة في فهم النّصّ القرآنيّ

وحتّى لا يبقى كلامنا مجرّد قول لا مانع أن نؤيّده بشقّ تطبيقيّ نبيّن من خلاله أهمّيّة البلاغة كممارسة تطبيقيّة تجلّي دلالات النّصّ القرآنيّ من خلال مباحث علوم البلاغة، ليكون كلّ ذلك كتوطئة وتمهيد للحديث عن البلاغة في ميدان الأحكام الشّرعيّة.

من تلك النّماذج التّطبيقيّة عن أهمّيّة البلاغة في فهم وتجلية دلالات النّصّ القرآنيّ، قوله تعالى في ميثاق بني إسرائيل: ﴿**لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ**﴾[1]. في هذا النّصّ القرآنيّ نلحظ حكما شرعيّا عقديّا يتمثّل في النّهي عن عبادة غير الله، لكن النّصّ دلّل على هذا الحكم بصيغة بلاغيّة أبلغ في الدّلالة من مجرّد النّهي الصّريح، حيث انتقلت به لدلالات أخرى تضفي عليه بعدا آخر – وهو الانتهاء المُزامن للنّهي مع الانتهاء اللّاحق له – الّذي لا يمكن أن يكون بالنّهي المجرّد الصّريح، لأنّه لا يحمل إلّا دلالة الانتهاء اللّاحق.

بيان ذلك أنّ قوله تعالى: ﴿**لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ**﴾ ورد في سياق الكلام بصيغة الخبر في معنى النّهي (الإنشاء)، وهو من المجاز المرسل في اللّفظ المركّب، الّذي هو أبلغ من صريح النّهي، لما فيه من إِبهام أنّ المنهيَّ حقّه أن يسارع إِلى الانتهاء؛ فكأنّه انتهى عنه مزامنة مع الإخبار عنه، لذا كان مجيئه بصيغة الخبر لبلاغته مع أنّه أراد به النّهي[2].

ومن النّماذج التّطبيقيّة عن أهمّيّة البلاغة في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ، قوله

---

1 – البقرة: 83.

2 – صفوة التّفاسير: محمّد علي الصّابونيّ، دار الصّابوني للطّباعة والنّشر والتوزيع – القاهرة الطبعة: الأولى، 1417هـ – 1997م، 66/1.

تعالى: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**﴾[1]. ففي هذا النّصّ القرآنيّ نلحظ حكما شرعيّا يتعلّق بقضايا الأحوال الشّخصيّة الّتي تخصّ الأسرة، ويتمثّل الأمر في القيام بعدّة الطّلاق، بأن لا تتزوّج المطلّقة حتّى تنتهي العدّة، أي إذا طُلِّقت المرأة فعليها أن تنتظر ثلاث حيض بعد الطّلاق ثمّ بعدها إن شاءت تزوّجت، ولكن النّصّ دلّل على هذا الحكم بصيغة بلاغيّة أبلغ في الدّلالة من مجرد الأمر المباشر الصّريح (ليَتَرَبَّصْن)، حيث انتقلت به تلك الصّيغة لدلالات أخرى تضفي عليه بعدا آخر؛ وهو الاتيان بالفعل مُزامنا للأمر مع الاتيان به بعده، وهذا لا يمكن أن يكون بالأمر المجرّد الصّريح، لأنّه لا يحمل إلّا دلالة الاتيان به لاحقا.

بيان ذلك أنّ قوله تعالى: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ**﴾ ورد في سياق الكلام بصيغة الخبر في معنى الأمر، وهو من المجاز المرسل في اللّفظ المركّب، الّذي هو أبلغ من مجرّد الأمر الصّريح، فأصل الكلام (وليتربصْ المطلّقاتُ) وهو يفيد طلب الفعل في المستقبل لا في الماضي، أمّا بصيغة الخبر فكأنّه حاصل زمن الإخبار ومطالب به بعده، يقول الزّمخشريّ: "وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنّه ممّا يجب أن يُتلقّى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنّهنّ امتثلن الأمر بالتّربّص، فهو يخبر عنه موجوداً... وبناؤه على المبتدأ ممّا زاده أيضاً فضل تأكيد"[2]. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ**﴾[3]. أمر أُخرج مخرج الخبر مبالغة في الحمل على تحقيقه، أي ليرضعن كالآية السّابقة: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ**﴾[4].

ومن النّماذج التّطبيقيّة عن أهمّيّة البلاغة في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ - كذلك

---

1 - البقرة: 228.

2 - الكشاف: الزّمخشريّ، 1/270.

3 - البقرة: 233.

4 - البقرة: 228.

- قوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**﴾[1]. ففي هذا النّصّ القرآنيّ نلحظ حكما شرعيّا يتعلّق بالعبادات، قال عنه ابن كثير: "هذه آية وجوب الحجّ عند الجمهور"[2].

يقول أبو السّعود مبيّنا أهمّيّة البلاغة في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ في هذه الآية: "ولقد حازت الآية الكريمة من فنون الاعتبارات المُعرِبَة عن كمال الاعتناء بأمر الحجّ والتّشديد على تاركه مالا مزيد عليه؛ حيث أُوثرت صيغة الخبر الدّالة على التّحقيق أو برزت في صورة الجملة الاسميّة الدّالة على الثّبات والاستمرار على وجه يفيد أنّه حقّ واجب لله سبحانه في ذمم النّاس لا انفكاك لهم عن أدائه والخروج عن عهدته، وسلك بهم مسلك التّعميم ثمّ التّخصيص والإبهام ثمّ التّبيين والإجمال ثمّ التّفصيل لما في ذلك من مزيد تحقيق وتقرير"[3].

فالنّماذج التّطبيقيّة عن أهمّيّة البلاغة في فهم وتجلية دلالات النّصّ القرآنيّ كثيرة؛ فمنها ما يتعلّق بنصوص الأحكام، ومنها ما يتعلّق بغيرها، لذا نختم بهذا النّصّ القرآنيّ الّذي هو خارج عن دائرة الأحكام والمتمثّل في قوله تعالى: ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى**﴾[4]. نلحظ في هذه الآية بعض المباحث البلاغيّة الّتي لها صلة قويّة في توجيه المعنى، من ذلك الاستفهام الحقيقيّ، وهو من أقسام الإنشاء الطّلبي في علم المعاني، والإطناب عن طريق التّفصيل والإجمال - فيما يقابل الإيجاز - وهو من مباحث علم المعاني كذلك.

---

1 - آل عمران: 97.

2 - تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن عمر بن كثير (المتوفّى: 774هـ)، المحقّق: سامي بن محمّد سلامة، دار طيبة للنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الثّانية 1420هـ - 1999م، 81/2.

3 - إرشاد العقل السّليم: أبو السّعود، 62/2.

4 - طه: 17- 18.

فنلحظ الإطناب في الإجابة من طرف نبيّ الله موسى – عليه السّلام – بدل الإيجاز، فقد كان السّؤال محدّدا، والله يعلم ما يحمل موسى بيده، ولذا يقتضي الإجابة موجزة بكلمة واحدة، فيقول: عصاي. لكنّه استرسل في الكلام؛ وهذا الاسترسال كثّف الدّلالة، فبدل أن يكون الأمر مجرّد سؤال يتطلّب جوابا وينتهي الأمر نرى أنّه خرج به لمعاني أخرى يحملها الإطناب في الجواب ولولاه ما كانت تلك المعاني، وذلك أنّ مقتضى الحال يتطلّب ذلك لأمور، منها:

ـ أنّ نبي الله موسى – عليه السّلام – استشعر الأنس في مخاطبته للباري عزّ وجلّ، فالمقام مقام تشريف وهو يقتضي البسط والإطالة في الكلام، إذ هو مقام حديث العبد مع خالقه، والحبيب مع حبيبه[1]. جاء في الكشّاف: "وقالوا: إنّما أجمل موسى ليسأله عن تلك المآرب فيزيد في إكرامه، وقالوا: انقطع لسانه بالهيبة فأجمل»[2].

ـ أنّ نبي الله موسى – عليه السّلام – أجاب عمّا يتوقّع من أسئلة بعدها؛ كالسّؤال ماذا تفعل بها؟ وشبهه، فأجاب عمّا هو متوقّع، ولذلك فصّل ثمّ أجمل حتّى إذا استزاده بيانًا زاده. قال القرطبي: "في هذه الآية دليل على جواب السّؤال بأكثر ممّا سُئِل، لأنّه لمّا قال: "وما تلك بيمينك يا موسى؟" ذكر معاني أربعة: وهي: إضافة العصا إليه، وكان حقّه أن يقول عصا، والتّوكؤ، والهشّ والمآرب المطلقة. فذكر موسى من منافع عصاه عظمها وجمهورها وأجمل سائر ذلك"[3].

ـ أنّ الإطناب في الجواب من باب الإفادة في المعنى، وهو من فنّ التّلفيف في علم البديع؛ وهو أن يقصد المتكلّم التّعبير عن معنى خطر له أو سُئل عنه، فيلفّ معه

1 – التّفسير الوسيط: طنطاوي، 96/9.

2 – الكشّاف: الزّمخشريّ، 58/3.

3 – الجامع: القرطبيّ، 186/11.

معنى آخر يلازم كلمة المعنى الّذي سُئِل عنه[1].

ـ أنّ نبيّ الله موسى – عليه السّلام – أدرك بمقتضى الحال الّذي كان فيه أنّ السّؤال لم يكن عن العصا ذاتها؛ بل عمّا وراءها، فاقتضى المقام أن يجيب بشيء من الإطناب ولم يُطل فيه تأدّبا مع الله عزّ وجلّ؛ ففصّل في شيئين: (أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي)، ثمّ أجمل: (وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى). يقول ابن عاشور: "فظاهر الاستفهام أنّه سؤال عن شيء أشير إليه، وبيّنت الإشارة بالظّرف المستقر، وهو قوله: (بِيَمِينِكَ)، ووقع الظّرف حالا من اسم الإشارة، أي ما تلك حال كونها بيمينك؟ ففي هذا إيماء إلى أن السّؤال عن أمر غريب في شأنها، ولذلك أجاب موسى عن هذا الاستفهام ببيان ماهية المسّؤول عنه جريا على الظّاهر، وببيان بعض منافعها استقصاء لمراد السّائل أن يكون قد سأل عن وجه اتخاذه العصا بيده لأنّ شأن الواضحات أن لا يسأل عنها إلّا والسّائل يريد من سؤاله أمرا غير ظاهر"[2].

فبهذه النّماذج المختارة –وغيرها كثير– تُرينا أهمّيّة البلاغة في فهم وتجلية دلالات النّصّ القرآنيّ، سواء في الأحكام أو في غيرها، وكلّ ذلك لم يستأثر به علماء البلاغة أو التّفسير فقط، بل نجد ذلك حتّى عند علماء الشّريعة – ومنهم الفقهاء ولا ريب – وهو ما سنراه في العنصر الموالي.

مراعاة الفقهاء للبلاغة القرآنيّة في تبيان الأحكام الشّرعيّة

نجمل هذه المراعاة للبلاغة القرآنيّة في تبيان الأحكام الشّرعيّة من طرف الفقهاء في جانبين، هما:

أوّلا – مراعاة الفقهاء للبلاغة القرآنيّة في استنباط الحكم الشّرعيّ

لقد كانت اللّغة عموما والبلاغة خصوصا حاضرة في أدبيات الفقهاء، ومنقدحة

1 – تحرير التّحبير: ابن أبي الإصبع، ص: 343.

2 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 205/16.

في أذهانهم عند استنباط الأحكام الشّرعيّة من نصوص الوحيين، ومنها النّصّ القرآنيّ، ولنأخذ على ذلك أنموذجا عن مراعاة الفقهاء لهذا الأمر في استنباط الحكم الشّرعيّ.

هذا الأنموذج يتعلّق بحكم مسّ المصحف الشّريف لغير الطّاهر، وقد اعتمد الفقهاء في استنباط هذا الحكم على النّصّ القرآنيّ في قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾[1]. فقد ذهب الفقهاء ثلاثة مذاهب في استنباط حكم مسّ المصحف من هذا النّصّ القرآنيّ، وجلّ استدلالهم في بناء الحكم مردّه للجانب البلاغيّ في الآية، حيث يدور الأمر حول تحديد المعنى المراد فيها، انطلاقا من معاني ومدلولات ألفاظ الآيّة وصياغتها البلاغيّة الّتي وردت بها. ولذا كانت أقوالهم كالتّالي:

1 – استدل الجمهور بهذا النّصّ القرآنيّ في حكم مسّ المصحف، وقالوا بحرمة المسّ لغير الطّاهر.

2 – وخالف في ذلك ابن حزم – رحمه الله تعالى – وقال بجواز المسّ بناء على النّصّ القرآنيّ ذاته.

3 – ونحا الإمام مالك بن أنس – رضي الله عنه – منحى الجمهور في حرمة المسّ لغير الطّاهر، من غير أن يعوّل على النّصّ القرآنيّ لظنّيّته على المراد، واستدلّ بالأحاديث والآثار الّتي – هي أيضا – مدارها على معاني ومدلولات ألفاظها وصياغتها البلاغيّة الّتي وردت بها.

فكلّ هذه الآراء الفقهيّة المستنبطة من النّصّ القرآنيّ والّتي ذهب لها الفقهاء

1 – الواقعة: 77 – 79.

مرتكزها على مراعاة الجانب البلاغيّ الوارد في معاني ألفاظ الآية[1].

ولك بيان ذلك:

أ – معاني ومدلولات لفظ المسّ في النّصّ القرآنيّ:

فلفظ المسّ في هذا النّصّ القرآنيّ، ﴿**لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾ هل ورد على الحقيقة أم المجاز؟ وهل هو خبر يراد منه الأمر أم يراد منه النّهيّ؟ ونحن نعلم أنّ مبحث الحقيقة والمجاز من علم البيان، وهذه بعض الآراء كما ذكرها القرطبيّ في تفسيره، وكلّها بين الحقيقة والمجاز، وآخرها بين الأمر والنهيّ:

1 – أي لا يقرؤه: "إِلاَّ ٱلْمُطَهَّرُونَ" إلّا الموحِّدون؛ قاله محمّد بن فضيل وعبدة، قال عِكرمة: كان ابن عباس ينهى أن يُمكَّن أحد من اليهود والنّصارى من قراءة القرآن.

2 – وقال الفرّاء: لا يجد طعمَه ونفعَه وبركته إلّا المطهرون؛ أي المؤمنون بالقرآن، قال ابن العربيّ: وهو اختيار البخاريّ؛ قال النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: (ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًّا وبالإسلام ديناً وبمحمّد صلّى الله عليه وسلّم نبيًّا).

3 – وقال الحسين بن الفضل: لا يعرف تفسيره وتأويله إلّا من طهَّره الله من الشّرك والنّفاق.

4 – وقال أبو بكر الورّاق: لا يوفق للعمل به إلا السّعداء.

5 – وقيل: المعنى لا يمسّ ثوابه إلّا المؤمنون، ورواه معاذ عن النبيّ صلّى الله

1 – لمزيد الفائدة في الموضوع يرجع لمقالنا: الاختلاف اللّغويّ وأثره في بناء الأحكام الشّرعيّة، علي زواري أحمد، مجلّة الشّهاب، معهد العلوم الإسلاميّة، جامعة الوادي، السّنة الثّانية، العدد: الخامس، (المجلّد 2، العدد 4) ديسمبر 2016. الصّفحة 133–168.

عليه وسلّم.

6 – ثمّ قيل: ظاهر الآية خبر عن الشّرع؛ أي لا يمسّه إلّا المطهّرون شرعاً، فإن وجد خلاف ذلك فهو غير الشّرع؛ وهذا اختيار القاضي أبي بكر بن العربيّ، وأبطل أن يكون لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر. قال المهدوي: يجوز أن يكون أمرا وتكون ضمّة السّين ضمّة إعراب. ويجوز أن يكون نهيا وتكون ضمّة السّين ضمّة بناء والفعل مجزوم[1].

ب – معاني ومدلولات لفظ المطهّرين في النّصّ القرآنيّ:

فما لاحظناه في ما سبق نلحظه هنا في لفظ "المطهّرون" وكلّه مبنيّ على مراعاة الجانب البلاغيّ في النّصّ القرآنيّ، جاء في زاد المسير: ومن قال: هو المصحف، ففي المطهّرين أربعة أقوال[2]:

أحدها: أنّهم المطهّرون من الأحداث، قاله الجمهور، فيكون ظاهر الكلام النّفي، ومعناه النّهي.

والثّاني: المطهّرون من الشّرك، قاله ابن السّائب.

والثّالث: المطهّرون من الذّنوب والخطايا، قاله الرّبيع بن أنس.

والرّابع: قال الفرّاء. معناه لا يجد طعمه ونفعه إلّا من آمن به.

وعندما نستقرئ كتب التّفسير نجد دلالة لفظ "المطهّرون" على ستّة أقوال، كلّها بين الحقيقة والمجاز، والنّفيّ والنّهيّ، وكلّها مباحث بلاغيّة:

1 – المطهرون هم الملائكة، وهذا القول جاء عن عدد من العلماء منهم ابن عباس رضي الله عنه، كما ذكره الطبّريّ في تفسيره، قال ابن كثير: "وكذا قال أنس

1 – الجامع: القرطبيّ، 17/ 226.

2 – زاد المسير: ابن الجوزي، 4/ 228.

ومجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير والضّحّاك وأبو الشّعثاء جابر بن زيد، وأبو نهيك والسّدي وعبد الرّحمن بن زيد بن أسلم وغيرهم"[1].

2 – المطهّرون هم حملة التّوراة والإنجيل، ذكره الطبّريّ عن عكرمة.

3 – المطهّرون هم الّذين قد طهروا من الذّنوب كالملائكة والرّسل، وهو قول أبي العالية الرّياحي كما ذكره الطّبريّ.

4 – وقال عكرمة عُنيَ بذلك أنّه لا يمسه عند الله إلّا المطهّرون.

5 – وقال بعضهم المراد هو الطّهر من الحدث، ولفظ الآية خبر ومعناها الطّلب كما ذكر ابن كثير ، وعند البّغويّ وظاهر الآية نفي ومعناها نهي.

6 – وقول آخر يتمثّل في نفي الطّهارة على الشّياطين، قال ابن زيد: زعمت كفّار قريش أنّ هذا القرآن تنزّلت به الشّياطين، فأخبر الله تعالى أنّه لا يمسّه إلّا المطهّرون، كما قال تعالى: ﴿**وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ وَمَا يَنبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ**﴾[2]. قال ابن كثير: وهذا القول قول جيّد، وهو لا يخرج عن الأقوال الّتي قبله[3].

وهذا القول الأخير يدعّم قول القائلين أنّ الآية جاءت على سبيل الخبر يراد بها النّفي لا على مراد النّهى.

وكلّ هذه الأقوال الّتي اعتمدها الفقهاء في استنباط الحكم – كما نرى – مردّها لمراعاة البلاغة وقد كان على أثرها بناء الحكم الشّرعي في مسّ المصحف لغير الطاهر.

---

1 – تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، 7/ 544.

2 – الشّعراء: 210 – 212.

3 – تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، 7/ 545.

يقول ابن رشد: "والسّبب في اختلافهم تردّد مفهوم قوله تعالى: ﴿**لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾[1] بين أن يكون المطهّرون هم بني آدم وبين أن يكونوا هم الملائكة، وبين أن يكون هذا الخبر مفهومه النّهي، وبين أن يكون خبرا لا نهيا، فمن فهم من "المطهّرون" بني آدم، وفهم من الخبر النّهي قال: لا يجوز أن يمسّ المصحف إلّا طاهر، ومن فهم منه الخبر فقط، وفهم من لفظ "المطهّرون" الملائكة قال: إنّه ليس في الآية دليل على اشتراط هذه الطّهارة في مسّ المصحف، وإذا لم يكن هنالك دليل لا من كتاب ولا من سنّة ثابتة بقي الأمر على البراءة الأصليّة وهي الإباحة»[2].

ونضرب نموذجا آخر بشكل مختصر قد راع فيه الفقهاء الجانب البلاغيّ في استنباط الحكم الشّرعيّ من النّصّ القرآنيّ، هذا الأنموذج يتعلّق بمصارف الزّكاة الواردة في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[3]. فقد كان منطلق الفقهاء في تحديد مصارف الزّكاة في الأصناف المذكورة دون غيرهم انطلاقا من دلالة القصر في النّصّ (إنّما)، وهو من مباحث علم المعاني في البلاغة، فقالوا أنّ مصارف الزّكاة محصورة في ثمانية أصناف، والأصناف الثّمانية قد نصّ عليها القرآن الكريم في الآية الّتي ذكرناها ولا تجوز الزّكاة في غيرها.

يقول أبو حيّان: "إنّما إنْ كانت وضعت للحصر فالحصر مستفاد من لفظها، وإن كانت لم توضع للحصر فالحصر مستفاد من الأوصاف، إذ مناط الحكم بالوصف يقتضي التّعليل به، والتّعليل بالشّيء يقتضي الاقتصار عليه، والظّاهر أنّ مصرف

---

1 – الواقعة: 79.

2 – بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبيّ (المتوفّى: 595هـ)، دار الحديث – القاهرة، بدون طبعة، سنة: 1425هـ – 2004م، 1/ 47.

3 – التّوبة: 60.

الصّدقات هؤلاء الأصناف"[1].

فـ«إنّما» الّتي صدّرت بها الآية أداة حصر، فلا يجوز صرف الزّكاة لأحد أو في وجه غير داخل في هذه الأصناف. وقد أكّد ذلك ما ورد: «أنّ رسول الله أتاه رجل فقال: أعطني من الصّدقة، فقال: إنّ الله تعالى لم يرض بحكم نبيّ ولا غيره في الصّدقات حتّى حكم فيها هو فجزّأها ثمانية، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقّك»[2].

قال ابن المنذر: "وأجمعوا – أيّ الفقهاء – على أنّه إن فرض صدقته في الأصناف الّتي ذكرها في سورة التّوبة في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا**﴾[3]. أنّه مؤدّ كما فُرض عليه"[4].

وبهذين النّموذجين نكتفي وننتقل للعنصر الموالي للحديث عن مراعاة الفقهاء للبلاغة القرآنيّة وأبعادها الدّلاليّة في الحكم الشّرعيّ

ثانيًا – مراعاة الفقهاء للبلاغة القرآنيّة وأبعادها الدّلاليّة في الحكم الشّرعيّ

فإذا كان الفقهاء يراعون البلاغة في استنباط الحكم الشّرعيّ من النّصوص القرآنيّة، ويجعلونها من ضمن الآليات الّتي تدلّهم على الحكم، فإنّهم مع ذلك يراعون دلالة الحكم وأبعاده الدّلاليّة الّتي يرمي لها وليس مجرّد حكم أُستنبط وانتهى ولا يراعى فيه شيء بعد ذلك، وبالمثال يتضّح المقال كما قيل.

قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ**

---

1 – البحر المحيط: أبو حيان، 5/ 58.

2 – سنن أبي داود: أبو داود، تحقيق شعَيب الأرنؤوط، كتاب الزّكاة، باب من يعطى من الصّدقة، وحدُّ الغنى، رقم الحديث: 1630، 312/23.

3 – التّوبة: 60.

4 – الإجماع: محمّد بن إبراهيم بن المنذر النّيسابوريّ، تحقيق ودراسة: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم للنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الأولى لدار المسلم، 1425هـ/ 2004م، ص: 48.

﴿أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾[1]. في هذا النّصّ القرآنيّ أحكام فقهيّة عدّة، منها أنّ الفقهاء استنبطوا من هذا النّصّ حرمة العَضْل معتمدين في ذلك على أسلوب النّهيّ في قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ﴾ والنّهيّ أحد الأساليب الإنشائيّة في البلاغة العربيّة يدخل ضمن الإنشاء الطّلبيّ، جاء في كتاب البلاغة العربيّة: " الإنشاء الطّلبيّ: هو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل في اعتقاد المتكلّم وقت الطّلب، ويكون بأنواع من الكلام: "الأمر والنّهيّ – التّحذير والإغراء – النّداء – التّمني والتّرجي – الدّعاء – الاستفهام"[2].

والعضل هو منع المرأة من الزّواج بكُفْئِهَا إذا رأته مناسبا لها، جاء في كتاب الفقه الإسلاميّ وأدلّته: "العضل: هو منع الوليّ المرأة العاقلة البالغة من الزّواج بكفئها إذا طلبت ذلك، ورغب كلّ واحد منهما في صاحبه. وهو ممنوع شرعاً"[3].

فالفقهاء وإن اختلفوا في توجيه الخطاب، أي من المخاطب بذلك؛ هل هو الوليّ أم الزّوج (المُطَلّق) أم عموم النّاس ممّن يمكنه منع المرأة من الزّواج أو إعادة الزّواج من الرّجل الّذي طلّقها، ولكنّهم مع ذلك لم يغفلوا عن مراعاة الأبعاد الدّلاليّة الّتي يرمي لها الحكم ويهدف النّهيّ لتحقيقها، حيث لم يرونه مجرّد نهيّ ينتج حرمة تستوجب المنع وإن كان فيه مفاسد معتبرة ومحقّقة، وإنّما راعوا الغرض من النّهيّ، ورأوا أنّ من وراء ذلك أبعادا دلاليّة ملخّصها مراعاة مصلحة المرأة والحفاظ عليها وعلى كرامتها وإنسانيّتها ومكانتها الاجتماعيّة، وإبعادها عن كلّ ظلم أو تعسّف قد يطال من حريّتها وأدميّتها.

لهذا رأوا إنّ كان الخطاب موجّها لوليّ المرأة – كما يرى الشّافعيّة وغيرهم –

---

1 – البقرة: 232.

2 – البلاغة العربيّة: حَبَنَّكَة الميداني، 228/1.

3 – الفقه الإسلاميّ وأدلّته: وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، دار الفكر – سوريَّة – دمشق، الطّبعة: الرَّابعة، 6720/9.

قالوا: أنّ عضل الوليّ من له ولاية تزويجها من كُفئها حرام؛ لأنّه ظلم، وإضرار بالمرأة في منعها حقّها في التّزويج بمن ترضاه، وذلك لنّهي الله سبحانه وتعالى عنه في قوله مخاطبا الأولياء: ﴿**فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ**﴾... ولذا اتفقوا على أنّه إذا دعت المرأة إلى الزّواج من كفء، أو خطبها كفء، وامتنع الوليّ من تزويجه دون سبب مقبول، فإنّه يكون عاضلا؛ لأنّ الواجب عليه تزويجها من كفء، وسواء طلبت التّزويج بمهر مثلها أو دونه، وإنّما يباح عضل الوليّ إذا كان لمصلحة المرأة، كأن تطلب النّكاح من غير كفء، فيمتنع عن تزويجها لمصلحتها[1].

وإن كان النّصّ خطاباً للأزواج الّذين يطلّقون أزواجهم – كما يرى الأحناف – فهو سبحانه وتعالى يقول لهم: إذا طلقتم النّساء فلا تستعملوا معهنّ الوسائل الظّالمة الّتي يترتّب عليها منعهنّ من الزّواج بغيركم، كأن تهددوها هي أو من يريد تزوُّجها بقوّتكم أو جاهكم وسلطانكم أو نفوذكم إن كان لكم ذلك، أو تحاولوا تنقيصها والحطّ من كرامتها فتنفّروا منها خطيبها الّذي سيكون زوجاً لها، أو تؤثروا عليه أو عليها من أيّ ناحية من النّواحي، كأن تمنعوها من حقوقها الماليّة إن كان لها عندكم حقّ أو نحو ذلك[2].

وإن كان النّصّ خطاباً للمؤمنين عامّة – كما يراه الأحناف أيضا – فمعناه إذا طلقتم النّساء أيّها المؤمنون وأصبحن خاليات من الأزواج والعدّة فلا يصحّ أن يقع بينكم عضلهنّ ومنعهنّ من الأزواج؛ سواء كان ذلك المنع من قريب أم من ذي جاه ونفوذ عليها، فيفترض عليكم فرض كفاية أن تمنعوا وقوعه فيما بينكم بنهيّ فاعله والضّرب على يده وإلّا كنتم مشتركين معه في الاثم؛ لأنّ عضل المرأة من الزّواج منكر حرّمه الله تعالى، والنّهي عن المنكر فرض على المؤمنين، وإزالته لازمة على كلّ

1 – الموسوعة الفقهيّة الكويتيّة: وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة – الكويت، 143/30.

2 – الفقه على المذاهب الأربعة: عبد الرّحمن بن محمّد عوض الجزيريّ (المتوفّى: 1360هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّانية، 1424هـ – 2003م، 47/4.

قادر حكماً كان أو غيره[1].

وهكذا نرى أنّ البلاغة بأساليبها المختلفة وما ترمي إليه من أبعاد دلاليّة – تستوجب المراعاة – ليست مجرّد فنّ من القول نرى جماليّته الأدبيّة والفنيّة بذوقنا وحسّنا الأدبي واللّغويّ، ونُغفِل النّظر عن الأساس والمقصد الّذي من أجله سيق النّصّ بحكمه بهذا الأسلوب أو ذاك ليعالج واقعا قد يكون فيه الإنسان آدميّا في لغته ولكنّه غير ذلك في ممارسته، وهذا ما يجب أن نلفت الأنظار إليه في مخاطبة المتلقّين كما هو أسلوب النّصّ القرآنيّ.

ولنأخذ مثالا آخر، وهو قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾[2]. فمن هذا النّصّ القرآنيّ استنبط الفقهاء حكما شرعيّا من أحكام الْأَيْمَانِ، يتمثّل في المنع من جعل اسم الله مانعا لما نحلف عليه، كما فيه النّهي عن كثرة الحلف، وعمدة هذا الحكم النّهيّ الّذي تدلّ عليه اللّام النّهايّة في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَجْعَلُوا اللهَ**﴾ أي الحلف به، "وهو نهيّ تحريم أو تنزيه بحسب حكم الشّيء المحلوف على تركه"[3].

كما أنّ الفقهاء راعوا التّقدير في الكلام فرأوا أنّ هناك حذفا في الكلام والحذف من أهمّ الفنون البلاغيّة، يقول ابن عاشور: "وتعليق الجعل بالذّات هنا هو على معنى التّعليق بالاسم، فالتّقدير: ولا تجعلوا اسم الله، وحُذِف لكثرة الاستعمال في مثله عند قيام القرينة لظهور عدم صحّة تعلّق الفعل بالمسمّى"[4].

ومع ذلك لم يتوقّف الفقهاء عند هذه الأساليب البلاغيّة المتمثّلة في النّهيّ والحذف وما نتج عنهما من حكم يستوجب الامتثال له من غير النّظر لأبعاده

1 – الفقه على المذاهب الأربعة: ابن الجزيريّ، 47/4.

2 – البقرة: 224.

3 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 378/2.

4 – المرجع نفسه، 376/2.

الدّلاليّة الّتي يرمي إليها الغرض من النّهي والدّلالة في الحذف، فقد رأى الفقهاء في ذلك بعدا تربويّا تأديبيّا، وليس مجرّد حكم مطلوب تنفيذه على أيّ حال، لذا قالوا أنّ هذا الأمر له وجهان:

أحدهما: أن تجعل يمينه مانعة من البّر والتّقوى والإصلاح بين النّاس، فإذا طُلب منه ذلك قال: قد حلفت فيجعل اليمين معترضة بينه وبين ما هو مندوب إليه أو هو مأمور به من البّر والتّقوى والإصلاح، فإن حلف حالف أن لا يفعل ذلك فليفعل وليدع يمينه[1].

ولا ريب أنّ في هذا الوجه بعدا اجتماعيّا يزيل العوائق والموانع الّتي قد تكون سببا في الاحجام عن فعل الخير، وبذلك تتعطّل بعض مصالح النّاس، وتضعف أواصر التّرابط والمحبّة والإخاء بينهم، ويندر التّعاون والتّضامن بين أبناء المجتمع الواحد بسبب الحلف، وهذا أمر مشاهد وملاحظ بيننا، فلو نظرنا لواقع النّاس لرأينا أنّ البعض منّا يسارع إلى الحلف بألّا يفعل كذا وقد يكون خيرا، أو أن يفعل كذا ويكون شرّا، لذلك نهانا الله عن ذلك وأمرنا بتحرّي وجوه الخير، فإذا حلفنا على تركها فلنفعلها ولنكفّر عن اليّمين، كما قال صلّى الله عليه وسلّم: (مَنْ حَلَفَ بِيَمِينٍ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلِ الّذي هُوَ خَيْرٌ) [2].

والوجه الثّاني: أن يكون قوله: ﴿**عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ**﴾. يريد به كثرة الحلف، وهو ضرب من الجرأة على الله تعالى وابتذال لاسمه في كلّ حقّ وباطل؛ لأنّ تبروا في الحلف بها وتتّقوا المأثم فيها[3].

---

1 – أحكام القرآن: أبو بكر الجصّاص (المتوفّى: 370ه)، المحقّق: عبد السّلام محمّد علي شاهين، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1415ه/1994م،1/428.

2 – الموطّأ برواية أبي مصعب الزّهريّ: مالك بن أنس (المتوفّى: 179ه)، كتاب النّذور والأيمان، باب ما يجب فيه الكفّارات من الأيمان، رقم الحديث: 2201، 2/211.

3 – أحكام القرآن: الجصاص،1/428.

كما أنّ هناك بعدا دلاليّا آخر في غاية الأهمّيّة مرتبط بالثّقة والمصداقيّة بين النّاس، وذلك أنّ القصد من الحلف أن يُشهد الإنسانُ اللهَ تعالى على صدقه في خبر أو وعد أو تعليق، وممّا يدلّ على أنّ أصل اليمين إشهاد الله، قوله تعالى: ﴿**وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ**﴾[1]. فمن أجل ذلك تضمّن اليمين معنى قويّا في الصّدق، لأنّ من أشهد بالله على باطل فقد اجترأ عليه واستخفّ به وفقد ثقة النّاس به بسبب ذلك.

وبهذين المثالين نكن قد أعطينا ونبذة موجزة توضّح مراعاة الفقهاء للبلاغة القرآنيّة وأبعادها الدّلاليّة في الحكم الشّرعيّ، وعليه ننتقل للعنصر الأخير للحديث عن البلاغة كمسلك من مسالك توجيه دلالة الأحكام الشّرعيّة.

البلاغة كمسلك من مسالك توجيه دلالة الأحكام الشّرعيّة

هذا العنصر الأخير من محورنا خصّصناه – كما ذكرنا – للكلام عن جعل البلاغة مسلكا من مسالك توجيه دلالة الأحكام الشّرعية – بناء وتطبيقا – وقصدها بالتّنظير والعناية والاهتمام فيما يتعلّق بدلالة الأحكام وأبعادها الدّلاليّة، كما هو الحال من اهتمام البلاغيّين بها من حيث دلالتها على المعنى والأغراض الناتجة عنه.

وللإنصاف فإنّ الأصوليّين لم يُغفِلُوا دور البلاغة في الأحكام؛ ولكنّهم قصروا عملها على تحديد وتوصيف المعنى لبناء الحكم الشّرعيّ التّكليفيّ وبيان مرتبته من حيث الوجوب أو الحرمة أو الإباحة أو النّدب أو الكراهة، وأمّا علماء البلاغة فيرون أنّ الأساليب البلاغيّة لها أثر في بيان معنى الكلام ولها أثر في أبعاده الدّلاليّة الّتي تنبثق عنه بعد ذلك، ولهذا سوف نجمل الكلام عن هذا الأمر في العنصرين، التّاليّين:

أوّلا – العلاقة بين البلاغة وأصول الفقه

من المهمّ في هذا العنصر من محورنا أن نتحدّث عن العلاقة بين علوم البلاغة وعلم أصول الفقه، لكون علم أصول الفقه يختصّ بالجانب التّقعيدي الّذي يّقعّد

1 – البقرة: 204.

للفقه، ومنه ينطلق الفقيه في استنباط وبناء الحكم الشّرعيّ من نصوص الوحيّين؛ الكتاب والسّنة.

والنّاظر في فنون البلاغة بعلميها؛ المعاني والبيان يجدها لصيقة بعلم أصول الفقه التصاقا كبيرا ولا يمكن أن تنفكّ عنه، ومع ذلك لا تكاد تظهر هذه العلاقة بينهما للوهلة الأولى، كما لا يظهر جليّا ذاك التّداخل بين علم أصول الفقه وعلوم البلاغة، والدّارس للعلمين برويّة وتبصّر يلحظ أنّ علم الأصول قد استفاد كثيرا من مباحث علوم البلاغة، كما أنّ علماء البلاغة استفادوا من جهود واجتهادات علماء الأصول في المباحث اللّغوية الّتي فيها الجانب البلاغيّ، وقد نتج عن ذلك استنباط الكثير من المسائل الفقهيّة الشّرعيّة الّتي مردّها بالتّحديد لدّلالة المستنبطة بمباحث البلاغة، وقد مضى ذكر نماذج عديدة فيما سبق.

ولهذا عندما نستقرئ مباحث علم أصول الفقه – وخاصّة فيما يتعلّق بالجانب اللّغويّ المعنيّ بالدّلالة – نجد الأصوليين قد تعرّضوا لمجموعة معتبرة من المباحث البلاغيّة المرتبطة بدلالة الأحكام، من ذلك حديثهم عن صيغ الأمر ودلالتها على الالزام وعدمه، ونفس الشّيء مع صيغ النّهي، وصيغ الخبر الّتي تدلّ على الإنشاء، وصيغ الإنشاء الّتي تدلّ على الخبر ممّا يتعلّق بالمجاز في اللّفظ المركّب، وغيرها من مباحث الإنشاء الّتي استفاضوا فيها بحثا وتأصيلا وعلى وجه الخصوص مبحثي الأمر والنّهي لعلاقتهما بالأحكام الشّرعيّة فعلا وتركا، كما اعتنوا بالبحث في مسالّتي الحقيقة والمجاز، كما بحثوا ونقّبوا في أحوال المسند والمسند إليه ومتعلّقاتهما، وكذلك التّقديم والتّأخير، ومباحث الفصل والوصل، والايجاز والاطناب، والعموم، والخصوص، والإطلاق والتّقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء والإشارة، والتّنبيه والإيماء... بهذا نرى حضور البلاغة في مباحث أصول الفقه، وقد لخّص الإمام الجويّنيّ في كتابه البرهان في أصول الفقه ذلك بقوله: "اعلم أنّ معظم الكلام في الأصول يتعلّق بالألفاظ

والمعاني..."[1].

ويقول بهاء الدّين السُّبكيّ الأصوليّ واللّغويّ الّذي نحى منحى المزج بين علم الأصول وعلوم اللّغة: "واعلم أنّ علميّ أصول الفقه والمعاني في غاية التّداخل؛ فإنّ الخبر والإنشاء اللّذين يتكلّم فيهما علم المعاني، هما موضوع غالب الأصول، وإن كلّ ما يتكلّم عليه الأصوليّ من كون الأمر للوجوب، والنّهى لتّحريم، ومسائل الأخبار، والعموم والخصوص، والإطلاق والتّقييد، والإجمال والتّفصيل، والتّراجيح، كلّها ترجع إلى موضوع علم المعاني، وليس في أصول الفقه ما ينفرد به كلام الشّارع عن غيره، إلّا الحكم الشّرعيّ، والقياس، وأشياء يسيرة.."[2].

ونجده قبل كلامه هذا يجيب عن سؤال مهمّ قد يتبادر للذّهن عن جدوى أهمّيّة البلاغة ما دام النّحو يقوم مقامها ويتداخل معها في المباحث التّركيبيّة، وهذا التّساؤل قد يطرحه كلّ من يرى أنّه لا جدوى من علم المعاني مادام النّحو قد تكلّم فيه فهو به أجدر، لكنّ السُّبكيّ له رأي آخر حيث يقول: "ولعلك تقول: أيّ فائدة لعلم المعاني؛ فإنّ المفردات والمركّبات عُلمت بالعلوم الثّلاثة، وعلم المعاني غالبه من علم النّحو؟ كلّا إنّ غاية النّحويّ أن يُنزل المفردات على ما وُضعت له، ويركّبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلّق بالوضع ممّا يتفاوت به أغراض المتكلّم على أوجه لا تتناهى، وتلك الأسرار لا تُعلم إلّا بعلم المعاني، والنّحويّ وإن ذكرها فهو على وجه إجماليّ يتصرّف فيه البيانيّ تصرّفا خاصّا لا يصل إليه النّحويّ، وهذا كما أنّ معظم أصول الفقه من علم اللّغة، والنّحو، والحديث، وإن كان مستقلا بنفسه"[3].

---

1 - البرهان في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمّد الجويني (المتوفّى: 478هـ)، المحقّق: صلاح بن محمّد بن عويضة، النّاشر: دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى 1418 هـ - 1997م، 43/1.

2 - عروس الأفراح: السّبكيّ، 47/1.

3 - المرجع نفسه، 47/1.

فالأمر والنّهي مثلا يعالجهما النّحويّ من حيث صيغتيهما الدّالة عليهما ولا يغوص في التّركيب لكشف مقاصدهما، ولكنّ علم البلاغة يبحث في مقاصد ذلك، ويدرسهما من حيث الانشاء الطّلبيّ ودلالتهما على الاستعلاء والالزام والاغراض المترتّبة على ذلك. بينما الأصوليّ يعالج الأمر والنّهي من باب الوجوب والتّحريم أو الإباحة والنّدب والكراهة... فهي علوم متداخلة ولكن تختلف في منهج التّعامل مع تلك المسائل.

وهذا إمام البلاغة وعالمها يوسف أبو يعقوب السّكّاكيّ يقول مبيّنا العلاقة بين البلاغة وأصول الفقه، وأنّ علم الأصول وطيد الصّلة بعلم البلاغة، كما أنّ لعلم البلاغة فضل على سائر العلوم ومنها علم الأصول، فيقول: "ثمّ مع ما لهذا العلم من الشّرف الظّاهر والفضل الباهر لا ترى علما لقي من الضّيم ما لقي ولا مني من سوم الخسف بما مني، أين الّذي مهّد له قواعد؟ ورتّب له شواهد؟ وبيّن له حدودا يرجع إليها؟ وعيّن له رسوما يعرج عليها؟ ووضع له أصولا وقوانين؟ وجمع له حججا وبراهين؟ وشمّر لضبط متفرّقاته ذيله؟ واستنهض في استخلاصها من الأيدي رجله وخيله؟ علم تراه أيادي سبا، فجزء حوته الدّبور، وجزء حوته الصّبا. انظر باب التّحديد فإنّه جزء منه في أيدي من هو؟ انظر باب الاستدلال فإنّه جزء منه في أيدي من هو؟ بل تصفح معظم أبواب أصول الفقه من أي علم هي ومن يتولاها؟"[1].

وعندما نبحث في غرض الأصوليين من بحثهم للبلاغة ضمن مباحث الأصول – بل من أوّلها – نجده التّوسل بالدّراسات اللّغويّة والبلاغيّة للوصول إلى المعنى والكشف عنه في النّصّ، معتمدين في ذلك على الاستقراء والاستقصاء والتّحديد الدّقيق للمعاني، من دون التّعرّض للقيمة الجماليّة التّأثيرية للنّصّ ولا تحديد أبعاده

1 – مفتاح العلوم: السّكّاكيّ، ص: 422.

الدّلاليّة، ولا لتكوين الأسلوب البليغ عند المنشئ، كما هو غرض البلاغيّين. لكن يتّخذ الأصوليون هذه الدّراسات الجماليّة قرائن تفيد في الحكم النّهائيّ عند تحليل النّصّ وصولاً إلى المعنى الدّقيق، لهذا لا نجدهم يبحثون في كثير من مباحث البلاغة، لأنّهم عدُّوها ولاحظوها عند عمليّة استقراء الأساليب المتوقّف عليها درسهم؛ ليوجّهوا بها الدّلالة العلميّة المحدّدة الّتي ينبني عليها الحكم[1].

وحتّى لا نغمط الأصوليين جهدهم في مجال البلاغة المتعلّقة بدرسهم، والّتي هي وطيدة الصّلة به، نجدهم اهتموا اهتماما كبيرا ببعض المباحث البلاغيّة كمبحث الأمر والنّهيّ، حيث يلحظ الدّارس لعلم أصول الفقه حرصهم على بيان مختلف الأغراض الّتي قد يخرجان إليها اعتمادا على القرائن اللّغويّة والحاليّة، أو ما يسمّى بالسّياق اللّغويّ والسّياق الخارجيّ، وقد عدّدوا للأمر أغراضا فاقت الثّلاثين غرضا، وعدّدوا للنّهيّ اثنا عشر غرضا ومن الأغراض الّتي تدخل تحت باب الأحكام الشّرعيّة الوجوب، والنّدب، والإباحة، والتّحريم، والكراهة إلى جانب أغراض أخرى توجيهيّة وتأديبيّة؛ كالإكرام والإهانة والتّهديد والتّعجيز والإرشاد والتّحقير.. وغيرها.

كما اعتنوا في فنّهم ببعض ما أغفله أئمّة العربيّة، حيث اشتدّ اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه إغفال أئمّة اللّسان وظهور مقصد الشّرع، وهذا كالكلام على الأوامر والنّواهي والعموم والخصوص وقضايا الاستثناء وما يتّصل بهذه الأبواب ولا يذكرون ما ينصّه أهل اللّسان إلّا على قدر الحاجة الماسّة الّتي لا عدول عنها[2].

ونختم كلامنا عن العلاقة بين البلاغة وأصول الفقه بما نبّه عليه العلّامة الأصوليّ الإمام الشّاطبيّ حيث يدور كلامه عن مضمون وفكرة ما قلناه أنّ البلاغة

1 – البحث البلاغيّ عند الأصوليين: حسن هادي محمد عباس التّميمي. المشرف: أ . م . د . عبد الرّحمن شهاب أحمد، جامع الكتب الإسلاميّة، 5/1.

2 – البرهان: الجوينيّ، 43/1.

تعطي بعدا دلاليّا للنّصّ القرآنيّ لا يمكن أن يكون إلّا من خلال علوم البلاغة، لهذا نجده يُلفت نظرنا لشيء مهم تنبني عليه البلاغة؛ وهو مراعاة مقتضى الحال الّذي يُمثّله في فهم النّصّ القرآنيّ سبب النّزول الّذي هو من أهمّ الأشياء المعينة على فهم المراد من النّصّ وبأبعاده الدّلاليّة الّتي يرمي إليها، فيقول: "معرفة أسباب التّنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن، والدّليل على ذلك أمران: أحدهما: أنّ علم المعاني والبيان الّذي يعرف به إعجاز نظم القرآن فضلا عن معرفة مقاصد كلام العرب؛ إنّما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطب، أو المخاطب، أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك؛ كالاستفهام، لفظه واحد، ويدخله معان أخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتّهديد والتّعجيز وأشباهها ولا يدلّ على معناها المراد إلّا الأمور الخارجة، وعمدتها مقتضيات الأحوال، وليس كلّ حال ينقل ولا كلّ قرينة تقترن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدّالة؛ فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكلّ مشكل في هذا النّمط؛ فهي من المهمّات في فهم الكتاب بلا بدّ، ومعنى معرفة السّبب هو معنى معرفة مقتضى الحال"[1].

ثانيا – الحاجة لجعل البلاغة مسلكا للأحكام مستقلا عن أصول الفقه

بعد الّذي ذكرناه تبيّن لنا بكلّ وضوح الدّور الّذي تؤدّيه البلاغة في توجيه دلالة الأحكام من النّصّ القرآنيّ، كما تبيّن لنا أنّ البلاغة تكشف لنا عن الأبعاد الدّلاليّة الّتي تتعدّى الدّلالة الّتي ينبني عليها الحكم الشّرعيّ من النّصّ القرآنيّ، ومع كلّ هذا فقد عرفنا – أيضا – الدّور الّذي تتحلّى به البلاغة ضمن مباحث أصول الفقه، هذا الدّور وإن كان لا يظهر عيانا بحجمه الحقيقيّ لكن عند الممارسة يتجلّى بوضوح

1 – الموافقات: إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ (المتوفّى: 790هـ)، المحقّق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، النّاشر: دار ابن عفان، الطّبعة: الأولى 1417هـ/ 1997م، 146/4.

لكلّ متتبّع لجزئيّات ومباحث البلاغة في مجال الأحكام الشّرعيّة، حيث تكاد تكون البلاغة من أهمّ الوسائل في ذلك ومن غير مبالغة، ولا يكاد يخلو حكم شرعيّ منها، وما ذكرناه من أقوال لجهابذة هذين الفنّين؛ البلاغة وأصول الفقه يُنبئ بذلك.

لهذا فإنّ إعادة النّظر في المباحث اللّغويّة المنطوية تحت علم أصول الفقه وضمن مباحثه أصبح من الحاجات الماسّة اليوم تماشيا مع توسّع التّخصّصات في مجال اللّغة والعلوم الشّرعيّة، وتزامنا ومواكبة مع ما يشهده الدّرس اللّغويّ من عمق وتطوير ومستجدّات اقتضها العصر، لذا أضحى من المهمّ إعادة النّظر في تلك المباحث اللّغويّة وجعلها علما مستقلا يتعلّق بالأحكام الشّرعيّة؛ فَهْمًا واستنباطا وتنزيلا، وهذا يجعلّ البحث يتجدّد في هذا الجانب ويأخذ حقّه من البحث والتّأصيل والتّقعيد حتّى يتبلور هذا العلم ويكون ظاهر المعالم والحدود.

وليس هذا هو العلم الأوّل الّذي يستقلّ بالبحث عن العلم الأصلي الّذي كان ينضوي تحته، فمثلا علم المقاصد كان من ضمن المباحث الفرعيّة في علم الأصول، ولمّا كان الدّور للإمام الشّاطبيّ حاول أن يفرده بالبحث في كتابه الشّهير الموافقات، ثمّ نجده من مبحث القياس في مسالك العلّة أصّل لمسالك الكشف عن المقاصد، حتّى تبلور علم المقاصد وأصبح فنّا مستقلا بذّاته كتب فيه المتأخّرون كثيرا، ولا يجهل أحد أهميّة المقاصد في مجال الأحكام ولا في أصول الفقه.

فالإمام الشّاطبيّ (790ه) يعتبر مجهوده في مجال المقاصد طفرةً نوعيّة كبيرة، وهو المعلم الأوّل في علم المقاصد، وقد اعتبره الكثيرون مؤسّس علم المقاصد، بالرّغم من أنّه لم يدّع ذلك كما هو الحال عند الإمام الشّافعيّ عندما أسّس علم الأصول، ومع هذا كلّه يعتبر الشّاطبيّ رديفاً للمقاصد أينما ذُكرت يُذكر معها.

فكان كتابه "الموفقات" عَلَما لهذا العلم، ومنه كانت جهوده متمثّلة في : تأسيسه "علم مقاصد الشّريعة" جمعه لمادّة المقاصد وابتكاره لتقسيمات جديدة، مثل: علاقة

مقاصد المكلّف بمقاصد الشّارع، و طرق إثبات المقاصد، وغيرها من المباحث الجديدة. وإشارته بوضوح إلى تعليل الأحكام إجمالاً، وتأكيده على ضرورة فهم المقاصد لتحقّق الاجتهاد، وإثباته للمقاصد عن طريق الاستقراء، وتأكيده على مراعاة ظواهر النّصوص، وقسّم قسماً خاصّا بالمقاصد في الكتاب وهو القسم الأكبر من أقسامه، كما تطرّق إلى موضوع المقاصد في باقي أقسام الكتاب، وابتكاره لطريقة جامعة بين منهج الفقهاء ومنهج المتكلّمين، بحيث يوفّق بين أصول المالكيّة والحنفيّة. لهذا سمّيّت طريقته بـ"طريقة الشّاطبي".

وهكذا هو مرادنا هنا أن نسلُك باللّغة مسلكا مستقلا وتتبلور نظريّته كما تبلورت نظريّة المقاصد، ويكن من ضمن هذا العلم ومن أهمّ أركانه وأساسياته البلاغة، وفي هذا المجال يمكن أن يُستعان ببعض الخطوات، نذكر منها:

1 – الاستفادة من جهود الأصوليّين وما كتبوه وبحثوه في هذا الأمر، حيث نجعل ذلك الجهد الرّكيزة الأساسيّة والمُنطلق الرّئيس في الكتابة والبحث في سبيل بلورة هذا العلم الجديد المستقل عن أصول الفقه، وكما ذكرنا فإنّ للأصوليين اجتهادات وإضافات وتخصيصات لبعض القضايا البلاغيّة لم يتطرّق لها البلاغيون بحكم التّمايز في التّخصّص، والاختلاف في نظرة الفنّ الّذي يؤلّفون ويكتبون وينظّرون له.

2 – الاستفادة من جهود المفسّرين ولمساتهم اللّغويّة البلاغيّة المتعلّقة بنصوص الأحكام، واستقراء ذلك وجعله مادّة علميّة قابلة للدّراسة والبحث، وسوف يجد الباحث في ذلك كنوزا كبيرة ودررا كثيرة لم نبصرها لتفرّقها بين طيّات كُتب التّفسير المختلفة، ومنها التّفاسير الّتي تهتمّ بالجناب اللّغويّ والبيانيّ؛ كالكشّاف والبحر المحيط وغيرهما، أو الّتي تهتمّ بالأحكام؛ كتفسير القّرطبيّ وابن العربيّ والجصّاص وغيرها.

3 – الاستفادة من كتب البلاغة المختلفة في التّأصيل للمباحث البلاغيّة المتعلّقة بالأحكام الشّرعيّة، لنجمع بين البلاغة كفنّ لغويّ له خصائصه اللّغويّة المتعلّقة بعموم اللّغة، والبلاغة كفنّ له خصوصيّاته المراعية لخصائص الشّرع وقواعده الّتي رعاها الأصوليون في مجال بحث تلك المباحث اللّغويّة.

4 – الاستفادة من جهود الفقهاء في مجال الفقه، حيث نقوم بعمليّة استقراء ومراجعة لأمّهات كتبنا الفقهيّة، والنّظر فيها بعين الباحث البصير، وبروح المدقّق الخبير فنستشفّ من خلال الأحكام الّتي استنبطوها ودوّنوها من خلال المسائل البلاغيّة المتعلّقة بذلك الحكم، ومن خلالها نهتدي للتّبويب والتّقسيم والاستنتاج والإحصاء ما يجعلنا نبلور فكرة أوّليّة تكون معلما هاديّا لما بعدها من الخطوات في طريق تحقيق علم مستقل عن علم الأصول له أصوله وقواعده ويكون خادما ومعينا لأصول الفقه ومسالك الاستنباط.

5 – وضع مولود جديد يخصّ بلاغة الأحكام، فبعد الاستفادة من تلك الجهود السّالفة الذّكر تتكوّن عندنا مادّة علميّة وفيرة في مجال بلاغة الأحكام الشّرعيّة يمكننا أن نشكّل منها مولودا جديدا على غرار ما فعل أصحاب تفسير آيات الأحكام[1] وأحاديث الأحكام، وفصلها عن الفقه والتّفسير والحديث، وبذلك يكون هذا الوافد الجديد فنّا مستقلا بذاته كنظيراته.

6 – جعل علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) مسالك كلّيّة كبرى لبيان واستكشاف مجمل الدّلالات المتعلّقة بالحكم الشّرعيّ، بحيث نجعلها بمثابة الأصول الّتي ينضبط بها المتعامل مع الحكم الشّرعيّ كما ينضبط الفقيه بأصول الفقه

[1] – من الكتب التي اهتمت بأحكام القرآن: أحكام القرآن الكريم للطّحاوي، وأحكام القرآن للجصّاص، وأحكام القرآن لا بن حجر، وأحكام القرآن للشّافعيّ، وأحكام القرآن للطّبريّ، وأحكام القرآن لابن العربيّ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ، وتيسير البيان لأحكام القرآن لابن نور الدّين، وتفسير آيات الأحكام لسّايس، وروائع البيان تفسير آيات الأحكام للصّابونيّ وغيرها.

من الكتاب والسّنة والإجماع ... وغيرها من الأصول.

ولتوضيح شيء من ذلك فإنّ مسلك علم المعاني يعطينا الدّلالات الأصليّة للنّصّ ويضبطها ضبطا محكما كونه العلم الرّاعي للمعنى في الكلام العربيّ، ونظرا لأهمّيّته اجتهد البلاغيّون في ضبطه تمام الضّبط، حيث استقرأوا مباحثه من الاستعمال العربيّ وخرجوا منها بتلك المباحث الّتي لا يتجاوزها علم المعاني ولا يتعدّاها لغيرها.

فعلم المعاني تنحصر مباحثه في ثمانية أبواب، كلّها لضبط المعنى ولا يتعدّاها لغيرها في مجمل كلام العرب، هذه المباحث هي[1]:

أوّلها: أحوال الإسناد الخبري.

وثانيها: أحوال المسند إليه.

وثالثها: أحوال المسند.

ورابعها: أحوال متعلّقات الفعل.

وخامسها: القصر.

وسادسها: الإنشاء.

وسابعها: الفصل والوصل.

وثامنها: الإيجاز والإطناب والمساواة.

ووجه الحصر أنّ الكلام إمّا خبر أو إنشاء؛ لأنّه إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج؛ الأوّل: الخبر، والثّاني: الإنشاء، ثمّ الخبر لا بدّ له من إسناد ومسند إليه ومسند، وأحوال هذه الثّلاثة هي الأبواب الثّلاثة الأوّلى. ثمّ المسند قد يكون له متعلّقات إذا كان فعلا، أو متصلا به، أو في معناه؛ كاسم

[1] – ينظر: بغية الإيضاح: الصّعيديّ، 35/1. وينظر: إبراهيم بن محمّد بن عربشاه (ت: 943 ه): الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حقّقه وعلّق عليه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 15/1. والبلاغة الصّافية: الجناج، ص: 88.

الفاعل ونحوه، وهذا هو الباب الرّابع. ثمّ الإسناد والتّعلق، كلّ واحد منهما يكون إمّا بقصر أو بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس. والإنشاء هو الباب السّادس. ثمّ الجملة إذا قُرنت بأخرى؛ فتكون الثّانيّة إمّا معطوفة على الأولى أو غير معطوفة، وهذا هو الباب السّابع. ولفظ الكلام البليغ إمّا زائد على أصل المراد لفائدة، أو غير زائد عليه، وهذا هو الباب الثّامن[1].

وهكذا كما نرى فإنّ علم المعاني منضبط تمام الضّبط في معالجة المعنى من الكلام، فكيف لا يصلُح أن يكون أصلا نحتكم إليه في النّصّ الشّرعيّ المتعلّق بالأحكام؟

ويعطينا مسلك علم البيان الصّور المختلفة الّتي يمكن أن تُصاغ بها تلك الدّلالات الأصليّة لتنتج دلالات تبعيّة واضحة ومتعدّدة تُكثّف بمجموعها دلالات الحكم وتعطيها أبعادا أخرى لا تظهر مع مجرد الدّلالات الأصليّة الّتي ربّما يقف عندها الأصوليّ، ونحن نعلم أنّ علم البيان أراد البلاغيّون بوضعه الاحتراز عن التّعقيد المعنويُّ، أيّ عن أن يكون الكلام غير واضح الدّلالة على المعنى المراد، ولهذا كان مداره بين الحقيقة والمجاز، ومبناه على التّشبيه، الّذي منه تكون جميع التّوسّعات في توظيف المعنى، بمعنى استعمال المعنى على حقيقته الوضعيّة وعلى استعمالاته التّجاوزيّة الّتي سلكها العرب في كلامهم.

وأمّا علم البديع الّذي يُراد به تحسين الكلام فهو تابع لهما إذ بهما (المعاني والبيان) يُعرف التّحسين الذّاتيّ، وبه يعرف التّحسين العرضيّ، ولهذا يُعطينا علم البديع الدّلالات الإضافيّة التّحسينيّة والتّجميليّة المكمّلة الّتي تُزين المعنى الأصليّ وما يتبعه من دلالات موسّعة وعميقة، ثمّ الاستفادة من تلك الدّلالات في استنباط الحكم وبنائه ومراعاة أبعاده الدّلاليّة عند التّنزيل والتّطبيق.

[1] – ينظر: بغية الإيضاح: الصّعيدي، 35/1.

وهذه المسالك الكبرى الّتي نعتبرها بمثابة الأصول – بمكانتها وترتيبها – تكون المباحث الّتي تنضوي تحتها بمثابة المسالك الفرعيّة الصّغرى أو القواعد الضّابطة لتلك الأصول حتّى لا نحيد في استعمالها، وبهذا تُعطي بمجموعها تصوّرا شاملا وكاملا لدلالات الحكم الأصليّة والفرعيّة والتّبعيّة؛ القريبة منها والبعيدة، والظّاهرة منها والعميقة، ومن زوايا مختلفة ما يؤهّلها للتّأثير في الحكم ابتداء وانتهاء.

وبهذا القدر كفاية وغنية فالحديث ذو شجون، ولولا خشية الإطالة لزوّدنا الكلام بنماذج أخرى مختلفة من الأحكام الشّرعيّة المستنبطة من النّصّ القرآنيّ وكانت البلاغة هي المؤثّر الأكبر فيها، ولعلّ ما مضى في المحاور السّابقة فيه كفاية.

وعلى كلّ حال يبقى هذا العنصر الأخير يحتاج للتّطبيق مع التّنظير، وقد اكتفينا هنا بالتّنظير ووضع الخطّة الكفيلة بتحقيق المقصود من غير استطراد في التّمثيل والتّدليل مراعاة لحجم الكتاب.

وفي الأخير نسجّل أهمّ النّتائج الّتي يمكن ملاحظتها وهي أنّ الأحكام الشّرعيّة في النّصّ القرآنيّ ليست مجرّد أحكام تتطلّب التّنفيذ (الفعل أو التّرك) ولكن لها أبعاد دلاليّة من جرّاء التّوجيهات البلاغيّة الّتي يتأثر بها المعنى في النّصّ القرآنيّ.

وأنّ الحاجّة ماسّة لإعطاء الجانب البلاغيّ المتعلّق بالحكم الشّرعيّ حقّه من الدّراسة والبحث – كما كان مع المقاصد – حتّى يتبلور كعلم مستقلّ له أصوله وقواعده، وله شروطه وضوابطه، ويمكن بعد ذلك العمل به بمعالم واضحة وليس مجرّد جهود مبعثرة لا يكاد الباحث يرى صورتها المتكاملة.

كما توصّلنا لنتيجة مفادها ضرورة الاهتمام بالدّراسة البلاغيّة للأحكام الشّرعيّة الواردة في القرآن الكريم، ورسم تصوّر شامل وكامل يحيط بجنبات البلاغة القرآنيّة ويُقعِّد لها في مجال التّعامل مع الأحكام الشّرعيّة الواردة في النّص القرآنيّ.

وكخطوة عمليّة أوليّة في مجال البحث عن بلاغة الأحكام الشّرعيّة في النّص القرآني، أن نجمع التّوجيهات البلاغية الواردة في الأحكام الشّرعيّة من مضانّها وتخصيصها بالتّأليف والكتابة، وأن تكون مادّة جديدة لبعض تخصّصات العلوم الإسلاميّة تهتمّ ببلاغة الأحكام؛ سواء من النّصّ القرآنيّ أم من النّصّ النّبويّ.

المحور السّابع

الأغراض البلاغيّة وأهمّيّتها في فهم دلالات النصّ القرآنيّ

تمهيد

الأغراض البلاغيّة من الأهمّيّة بمكان، حيث لا تقلّ شأنا عن الفنون البلاغيّة الّتي أسلفنا الحديث عنها، كونها ترتبط ارتباطا مباشرا بالمعنى، ولا يمكن لأيّ متعامل مع النّصّ اللّغويّ الفصيح الاستغناء عنها ولا تجاهلها، ولهذه المكانة فقد خصّصنا لها هذا المحور لنبيّن من خلاله أهمّيّتها ودورها في بيان دلالات النّصّ القرآنيّ، وقد اخترنا كتاب صفوة التّفاسير لصّابونيّ كونه استخلصها من جهود المفسّرين وضمّنها كتابه الصّفوة، وسوف نتناول الموضوع من خلال جملة من العناصر، منها: الحديث عن دور الأغراض البلاغيّة في تجلية المعاني، وبيان اهتمام البلاغيّين بها؛ وذكر الأغراض البلاغيّة المذكورة في الصّفوة، وتخصيص الكلام عن المتعلّق منها بالمباحث البلاغيّة، ما يجعلنا ندرك أنّ كُتُب التّفسير من أهمّ المصادر الّتي يعوّل عليها في استقراء الأغراض البلاغيّة القرآنيّة، وأنّ الأغراض البلاغيّة بحاجة للدّراسة والكتابة وإفرادها بالتّأليف أو تخصيصها بمباحث مستقلّة ضمن المؤلّفات البلاغيّة، كما أنّه يجب مراعاتها في استنباط الأحكام الشّرعيّة من النّصّ القرآنيّ.

توطئة

تعتبر الأغراض البلاغيّة من الأهمّيّة بمكان في فهم وتجليّة معاني الكلام العربيّ، وخاصّة عندما يتعلّق الأمر بكتاب الله تعالى؛ فإنّ العلماء والمفسّرين يسعون جاهدين للبيان والتّفسير وفق قواعد العرب وطرقهم وأساليبهم في فنّ القول، فيتّخذون من ذلك وسيلة للتّعامل مع كلام الله تعالى، فيكشفون عن المعاني الكامنة

من وراء النّصّ القرآنيّ ويبيّنون الأسلوب الّذي جاءت عليه، والأغراض المقصودة من ذلك حتّى يتّضح مرادهم ويظهر المعنى من كلام الله تعالى.

ونظرا لهذه المكانة الكبرى للأغراض البلاغيّة – والّتي لم يغفل عنها أيّ مفسّر ولم يخل منها أي تفسير – كانت مدار حديثنا في هذا محورنا قصد بيان أثرها في استخراج دلالات النّصّ القرآنيّ ولفت الانتباه لمراعاتها عند استنباط الأحكام الشّرعيّة منه.

وتكمن أهمّيّة الأغراض البلاغيّة في كونها ترتبط ارتباطا مباشرا بالمعنى، فإذا كان النّحو يُركَّب به المعنى؛ فإنّ البلاغة هي الأسلوب الّذي يساق به المعنى في التّركيب، ولذا كانت البلاغة كلّها خادمة للمعنى، فعلم المعاني الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى الّذي يريده المتكلّم إيصاله إلى ذهن السّامع، وعلم البيان الغرض منه الاحتراز عن التّعقيد المعنوي؛ أي عن أن يكون الكلام غير واضح الدّلالة على المعنى المراد، وعلم البديع الغرض منه تحسين الكلام ليتحسّن المعنى، وبذلك هو تبع لهما – المعاني والبيان – إذ بهما يعرف التّحسين الذّاتيّ، وبه يعرف التّحسين العرضيّ.

كما لا يفوتنا أن ننبّه على أنّ المباحث البلاغيّة لها استعمالان في الكلام، الأوّل صدورها على الأصل المتواضع عليه في الاستعمال، والثّاني التّجوّز والّذي يكون بالخروج عن الأصل، ولا يكون ذلك إلّا لغرض بلاغيّ يقصده المتكلّم نفهمه من سياق الكلام وقرائن الأحوال، وهذا مجال كبير وواسع الاستعمال في الكلام العربيّ والنّصّ القرآنيّ على نفس الأسلوب العربيّ.

وتخصيصنا الأغراض البلاغيّة بالكلام في هذا المحور يدفعنا للتّفكير في إفرادها بالكتابة والتّأليف؛ فعلماء البلاغة واللّغة وإن تكلّموا عنها في مصنفاتهم عند الحديث عن أغراض الكلام – وخاصّة عندما يخرج عن أصله – إلّا أنّها لم تفرد

بالحديث والتّأصيل كعلم مستقل، أو على أقلّ تقدير كمبحث أو فنّ مستقلّ ضمن علوم البلاغة أو علوم اللّغة، وهذا ما دفعني لتخصيصها بالبحث لعلّه أن يكون ذلك نواة لدراسات أخرى تخدم الأغراض البلاغيّة، وتأصّل لها حتّى لا تبقى مفرقة بين فنون اللّغة؛ ومنها الفنون البلاغيّة.

وقد اخترنا كتاب صفوة التّفاسير لنطبّق عليه ما نريد بلوغه من خلال هذا المحور كون الصّابونيّ استخلص الأغراض البلاغيّة من جهود المفسّرين وضمّنها كتابه الصّفوة، ولذا اهتمّ بذكر الأغراض في أغلب الأحوال عند حديثه عن الجوانب البلاغيّة، فقد جعل الجانب البلاغيّ من العناصر الّتي اشتمل عليها منهجه في تفسيره الآيات، وخصّص للبلاغة حيّزا في كلّ مقطع يقوم بتفسيره من أوّل الكتاب إلى آخره، وبهذا يكون قد أفرده بالذّكر بخلاف أغلب المفسّرين فإنّك تجد الفنون البلاغيّة[1] مغمورة في طيّات التّفسير مع الأقوال واللّغويّات واللّطائف وغيرها، وبهذا الصّنيع يكون قد خلّص البلاغة عن غيرها لتكون واضحة معلومة ومنفردة، مع كونها ضمن التّفسير.

ومن خلال الاستقراء في الكتاب نستطيع القول بأنّه تحدّث عن أغلب فنون البلاغة في علومها الثّلاثة – إن لم نقل كلّها – ولم يبق منها إلّا النّدر اليسير – حسب استقرائنا – كما أنّه لم يغفل الأغراض البلاغيّة، فقد أولاها كبير عناية ضمن الجانب

---

1 – استعملنا في كلامنا ثلاثة مصطلحات متقاربة تترادف أحيانا وتختلف أحيانا أخرى، وهي مستعملة في مؤلفاتنا البلاغيّة ومن القديم، هذه المصطلحات هي؛ الفنون، والمباحث، والأساليب، وبعضها يكاد ينقرض اليوم، كمصطلح الفنون وهو أكثرها شيوعا في القديم، وبعضها تطوّر وأصبح اليوم أكثر استعمالا كمصطلح المباحث، ولفظ الأساليب يكاد يكون باق على حاله في الاستعمال، ويكون مرادفا أحيانا لهما، وهذه بعض التّعريفات لها: فالفنّ: من الشّيء النّوع. ينظر التّوقيف على مهمّات التّعاريف: المناويّ، ص: 264. والأساليب: الفنون المختلفة. ينظر التّوقيف: المناويّ، ص: 197. والمبحث: هو الذي تتوجّه فيه المناظرة بنفي أو إثبات. ينظر التّعريفات: الجرجانيّ، ص: 197. وقد أصبح المبحث يطلق على الفنّ اليوم، ولهذا تكاد تكون اليوم تتعاور فيما بينها.

البلاغيّ، وهذا ما يزيد في توضيح مبلغ اهتمامه بالجانب البلاغيّ للقرآن الكريم[1].

وبعد هذه البسطة المقدّمة لهذا المحور فإنّنا سوف نتكلّم في العناصر الّتي يمكن أن تغطّي جنبات الموضوع وتجلّي جزئيّاته، وهي كالتّالي:

- التّعريف بالأغراض البلاغيّة.
- دور الأغراض البلاغيّة في تجلية المعاني واهتمام البلاغيّين بها.
- الأغراض البلاغيّة المذكورة في صفوة التّفاسير.
- الأغراض البلاغيّة المتعلّقة بالمباحث البلاغيّة في صفوة التّفاسير.
- تحليل لبعض نماذج الأغراض البلاغيّة.

التّعريف بالأغراض البلاغيّة

نقسّم الكلام في هذا العنصر إلى قسمين:

أوّلا- تعريف الأغراض

الأَغْرَاضُ في اللّغة جمع مفرده غرض، والغَرَضُ من مادّة (غ ر ض) مصدر. غرض[2]. والغَرَضُ: هو الهدف والقصد والبغية، ثمّ تجوّزوا به عن الفائدة المقصودة من الشّيء[3]. واغْتَرَضَ الشّيء: جعله غَرَضَه[4].

ففي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه، أن النّبيّ ﷺ قال: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا

1 - ينظر مقالنا قراءة في المنهج البلاغيّ للصّابونيّ من خلال صفوة التّفاسير، علي زواري أحمد، مجلّة علوم اللّغة العربيّة وآدابها، كليّة الآداب واللّغات، جامعة الوادي، العدد الثّامن، سبتمبر 2015. صفحات البحث: 220 -239، ص 224.

2 - لسان العرب: ابن منظور، 196/7. وتاج العروس: الزّبيدي، 451/18، ومعجم اللّغة العربيّة المعاصرة: أحمد مختار عمر، 1609/2.

3 - معجم متن اللّغة: أحمد رضا، 285/4.

4 - لسان العرب: ابن منظور، 196/7. والصّحاح: الجوهريّ، 1093/3.

فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا»[1]، أي لا تتّخذوا الحيوان الحيّ غرضا ترمون إليه – بمعنى تجعلوه هدفا يُنْصَب فيُرمى إليه – كالغرض من الجلود وغيرها، فيقال: "أصاب الغرضَ".

وفي حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه: «تَخْتَلِفُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْغَرَضَيْنِ وَأَنْتَ كَبِيرٌ يَشُقُّ عَلَيْكَ»[2]، فعقبة بن عامر رضي الله عنه كان يعاني ويتكلّف التّدريب على الرّميّ، وهو كبير السّن، فيشقّ عليه ممارسته، ولكنّه يحاول إصابة الهدف القريب والبعيد، فيتحرّك بين (الغرضين) أي الهدفين، الّذين يحاول إصابتهما بسهامه.

وفي حديث الدّجال عن النّواس بن سمعان رضي الله عنه، ﷺ: «...ثُمَّ يَدْعُو رَجُلًا مُمْتَلِئًا شَبَابًا، فَيَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ فَيَقْطَعُهُ جَزْلَتَيْنِ رَمْيَةَ الْغَرَضِ»[3].

يقول ابن منظور: "فالغَرَضُ هاهنا: الهدف، أراد أنّه يكون بعد ما بين القطعتين بقدر رمية السّهم إلى الهدف، وقيل: معناه وصف الضّربة أي تصيبه إصابة رمية الغرَض"[4].

ولهذا جاء في معجم كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم أنّ: "الغرض هو الأمر الباعث للفاعل على الفعل، فهو المحرّك الأوّل للفاعل وبه يصير الفاعل فاعلا"[5].

وفي تحديد معنى الغرض من الكلام يمكن القول بأنّ: الغَرَضَ هو القصد الّذي يهدف إليه المتكلّم من خلال كلامه. بمعنى ما يرمي إليه الكلام. لذا يقال: لم أفهم

---

1 – صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، كتاب الصّيد والذّبائح وما يؤكل من الحيوان، باب النّهي عن صبر البهائم، رقم الحديث: 58، 3/1549.

2 – صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، كتاب الإمارة، باب فضل الرمي والحث عليه، وذم من علمه ثم نسيه، رقم الحديث: 169، 3/1522.

3 – صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، كتاب الفتن وأشراط السّاعة، باب ذكر الدّجال وصفته وما معه، رقم الحديث: 110، 4/2253.

4 – لسان العرب: ابن منظور، 7/196.

5 – كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: التّهانويّ، 2/1249.

غرضك. أو ما غرضك؟ أي ما الهدف الّذي ترمي إليه؟ أو ما بغيتك؟ أو ما قصدك؟. جاء في لسان العرب وغَرَضُه كذا؛ أي حاجته وبغيته. وفهمت غَرَضَكَ أَي قَصْدَك[1]. وعَرَفْتُ غَرَضَ فلان أي قصده.

ثانيّا – تعريف الأغراض البلاغيّة كمركب

الأغراض البلاغيّة مركب وصفيّ مكوّن من كلمتين؛ أوّلهما الأغراض – وقد سبق تعريفها – وثانيهما البلاغيّة؛ وهي اسم مؤنَّث معرّف منسوب إلى بلاغ، فيقال أغراض بلاغيّة، مباحث بلاغيّة، نكت بلاغيّة، ...الخ.

وعندما نرجع لمؤلّفات أهل اللّغة – والبلاغيين منهم – لا نجد لهم تعريفا محدّدا يصف الغرض البلاغيّ ويعرّفه، مع شدّة تناولهم للأغراض في تحديد معاني الكلام ومقاصده، ووضوحها في أذهانهم وانقداحها في تصوّراتهم، وقوّة حضورها في ملكتهم اللّغويّة، والإكثار من الحديث عنها في جلّ المباحث البلاغيّة، وخاصّة عندما يكون نوع من العدول في المبحث البلاغيّ بخروجه عن الأصل، فلا ريب أنّهم يبرزون أهمّ الأغراض الّتي يمكن أنّ يؤول إليها المبحث البلاغيّ بعد عدوله عن الأصل، كخروج الأمر عن أصله لأغراض بلاغيّة، وخروج النّهيّ عن أصله لأغراض بلاغيّة، وهكذا الاستفهام وغيره من الأساليب والمباحث البلاغيّة، وخاصة المجازيّة منها، فإنّها وإن كانت على الحقيقة لها أغراض؛ فإنّ عدولها إلى المجاز لا يكون إلّا لأغراض بلاغيّة، وهكذا لا تكاد تجد فنّا أو أسلوبا من أساليب البلاغة – والعربيّة عموما – إلّا وله أغراض يرمي إليها، وعلى هذا الأساس استقرأ علماء اللّغة الأغراض المختلفة من فنون القول في اللّسان العربيّ، والمطّلع أدنى اطلاع على المباحث البلاغيّة يجد ما قلناه واضحا جليّا.

كلّ هذا يجعلنا ندرك أنّ الأغراض البلاغيّة تتفرّع من الفنّ أو المبحث البلاغيّ،

1 – لسان العرب: ابن منظور، 196/7.

فلا يكاد يجد الباحث فنّا بلاغيّا إلّا ومن ورائه غرض أو أعراض يرمي إليها، ويهدف لبلوغها من خلال معاني الكلام والقرائن الدّالة عليها، كما أنّ المتكلّم لا يمكن أن يقول قولا من غير غرض يقصده ويريد من السّامع أن يفهمه، وذلك أنّ الغرض البلاغيّ هو الهدف المقصود الّذي قِيل – أو سِيق – من أجله الكلام.

وممّا ذكرنا يمكن بلورة تعريف للأغراض البلاغيّة، يقرّبها لأذهاننا، ويعطينا مجمل صورتها، مفاده أنّ الأغراض البلاغيّة هي المقاصد أو الأهداف المرجوة من الكلام الّتي يرمي إليها المتكلّم، أو الّتي تدفعه لاختيار المعنى المراد من خلال الأساليب اللّغويّة المختلفة. وحتّى يتّضح الأمر أكثر سوف نتكلّم في العنصر الموالي عن اهتمام البلاغيّين بالأغراض البلاغيّة.

دور الأغراض البلاغيّة في تجلية المعاني واهتمام البلاغيّين بها

في هذا العنصر حتّى نجلّي مدى اهتمام البلاغيّين بالأغراض البلاغيّة؛ فإنّه حريّ بنا أن نقف أوّلا على دور الأغراض البلاغيّة في تحديد معاني الكلام، الشّيء الّذي دفع بالبلاغيّين للفت الانتباه إليها والعناية بها، وذلك لكون البلاغة يرتكز دورها على الفهم والإفهام كما يقول الجاحظ: «والبيان اسم جامع لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضّمير، حتّى يغضي السّامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أيّ جنس كان الدّليل، لأنّ مدار الأمر والغاية الّتي يجري القائل والسّامع، إنّما هو الفهم والأفهام، فبأيّ شيء بلغت الأفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[1].

فالأمر كلّه إذا مداره على بلوغ المعنى للمتلقّي من غير خطأ ولا التباس ولا تعقيد، وبهذا ندرك سرّ اهتمام البلاغيّين بالأغراض البلاغيّة، كما ندرك دور الأغراض البلاغيّة في تحديد معاني الكلام، وعلى هذا التّحديد توجّه النّصوص

1 – البيان والتّبيين: الجاحظ،82/1.

ويُستبان خفيّها.

1 – دور الأغراض البلاغيّة في تحديد معاني الكلام

لا يخفى على دارس للبلاغة العربيّة أنّ الغرض البلاغيّ يرتبط ارتباطا وثيقا بتحديد معاني ومقاصد الكلام، وبالغرض البلاغيّ يفهم المتلقّي الهدف والغاية من الكلام الّذي تلقّاه، ولهذا كان لمعرفة الغرض البلاغيّ ودوره في تحديد المعاني الأهمّيّة البالغة في نظر علماء اللّغة؛ من البلاغيين واللّغويّين والمفسّرين والأدباء وغيرهم، ولا يمكن لمحلّل النّصوص اللّغويّة الاستغناء عن الأغراض أو تجاهلها عند تحديد معاني الكلام من التّراكيب النّصّيّة.

وفي هذا الشّأن يقول عبد الرّحمن حبنكة الميدانيّ: "فعلى محلل النّصوص الأدبيّة البليغة أن يكون على بصيرة بمختلف الأغراض البلاغيّة، وحتّى يكون شرحه الأدبيّ البلاغيّ للنّصوص كاشفا بدقّة أغراض البلغاء"[1]. ويقول في موطن آخر: "ولا يخفى على الأديب ذي الحسّ المرهف تصيّد الأغراض البلاغيّة والأدبيّة الّتي يرمي إليها البلغاء"[2].

ولنضرب على ذلك أمثلة من كتاب الله تعالى؛ خذ لك مثالا، قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾[3] ففي الآية قصر وتقديم وتأخير، وهما من المباحث البلاغيّة في علم المعانيّ.

وعندما نرجع لتركيب الكلام في العربيّة فإنّ أصل الكلام في تركيب الجملة العربيّة يقتضي تقديم الفاعل على المفعول به، وتقديم الفعل على الفاعل، وفي نصّنا القرآنيّ الّذي بين أيدينا لو رتّبنا على الأصل يصير الكلام: (إنّما يخشى العلماءُ – من

1 – البلاغة العربيّة: حبنكة الميدانيّ، 328/1.
2 – المرجع نفسه، 459/1.
3 – فاطر: 28.

عباده – اللهَ) وبهذين التّركيبين يختلف المعنى، فيكون التّركيب الأوّل: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ يقتضي انحصار خشية الله على العلماء، والتّركيب الثّانيّ: (إنما يخشى العلماءُ من عباده الله) يقتضي انحصار خشية العلماء على الله[1]، وهكذا فكلّ من الجملتين لها معنى يختلف عن المعنى الآخر. فإذا أخّرنا الفاعل نفينا الخشية من غير العلماء، وإذا قدّمنا الفاعل نفينا الخشية أن تتعلّق بغير الله سبحانه وتعالى.

وبهذا نتساءل ما الغرض البلاغيّ من مجيء القرآن بالتّركيب الأوّل: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ ولم يأت بالتّركيب الثّانيّ: (إنمّا يخشى العلماءُ من عباده اللهَ)؟ لا ريب أنّ القرآن يقصد معنى في الأوّل بخلاف المعنى في الثّانيّ، ذلك من أجل غرض بلاغيّ وهو قصر خشية الله على العلماء دون غيرهم، بمعنى أنّه لا يخشاه من الخلق أحد سوى العلماء، فإنّ الخشية مقصورة عليهم له، وإن كان الكلّ مطالب بخشيته سبحانه.

وبهذا انتفى المعنى الآخر وهو قصر خشية العلماء على الله، فعلى المعنى الأوّل الخشية محصورة في العلماء، وعلى المعنى الثّانيّ الله المخشيّ دون غيره، فكان لا بدّ من تقدّم إنّما وحلولها الصّدارة لتفيد الحصر، وكان لزاما من تقدّم المفعول وتأخّر الفاعل، لأنّه لا يُعَرف متعلّق الحصر إلاّ بتأخيره[2]، فيكون المقصور عليه مؤخّرا وجوبا[3].

يقول صاحب الطّراز: "فالمعنى أنّه لا خاشي لله إلّا هم، وأنّهم هم المستبدّون بمراقبة الله تعالى، وتعظيم شأنه من بين سائر الخلق، ولو كان الحصر واقعا في المفعول لانعكس المعنى، فلو قال إنّما يخشى العلماءُ اللهَ، لكان تقديره ما خشى العلماءُ إلّا الله، وعلى هذا يكون الحصر في المخشيّ لا في الخاشي ويفيد أنّ المخشيّ

1 – مفتاح العلوم: السّكّاكيّ، ص: 300.
2 – شرح التّسهيل: محبّ الدّين الحلبيّ، 4/1648.
3 – أساليب بلاغية: الرّفاعيّ، ص: 181.

هو الله دون غيره، وعند هذا لا يمتنع أن يشارك العلماء غيرهم في خشية الله، فعلى المعنى الأوّل الخشية محصورة في العلماء، وعلى المعنى الثّانيّ الله المخشيّ دون غيره، ومع هذا يكون مخشيّا للعلماء ولغيرهم[1].

وهكذا اتّضح المعنى المراد – من قَصْر خشية الله على العلماء – عندما عرفنا الغرض البلاغيّ من أسلوب الحصر بإنّما وما يقتضيه من تقديم وتأخير في ترتيب أركان الجملة، فكان من لوازم هذا المعنى التّنويه بشأن العلماء وتعظيم منزلتهم والحثّ على النّظر والتّأمل في خشيتهم لله؛ لأنّ خشية غيرهم لا يُعتدّ بها في هذا المقام، وليست هي بمنزلة خشية العلماء، كما أنّ من لوازم هذا المعنى نفي الخشية عن كلّ جاهلٍ لا يخشى الله تعالى على سبيل المبالغة، والغرض منه التّعريض بالجاهل في عدم معرفته بجلال الله وعظمة سلطانه؛ إذ إن مدار الخشية معرفة المخشيّ والعلم بشؤونه، ولولا الدّور الّذي قامت به الأغراض البلاغيّة في تحديد معاني الكلام لما فهمنا ذلك.

ولنأخذ مثالا آخر – ونكتفي به مراعاة لحجم العنصر – وهو قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾[2] ففي الآية عديد من الأساليب البلاغيّة، كالقطع، والمشاكلة، والوصل والفصل... وغيرها من الأساليب البلاغيّة، ولكن يعنينا الأخير من كلّ ذلك؛ وهو: أسلوب الوصل والفصل، حيث نبيّن من خلاله دور الغرض البلاغيّ في توجيه وتحديد المعنى من هذا النّصّ القرآنيّ.

أوّلا ما هو الوصل وما هو الفصل؟ الوصل عطف بعض الجمل على بعض، فتكن موصولة مع بعضها البعض، وأمّا الفصل فهو ترك الوصل وتمييز موضع

1 – الطّراز: العلويّ، 115/2.
2 – البقرة: 14، 15.

أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة[1]. ففي الوصل والفصل تتناسب الجملتان، ويكون بينهما رابطة قويّة يمكن الوصل بينهما بالعطف، لكن يمنع من العطف مانع[2]، لغرض بلاغيّ.

ونظرا لدور الوصل والفصل الكبير والمهمّ والخطير في تحديد معاني الكلام يقول عنه القزوينيّ في الإيضاح في علوم البلاغة: "فنّ منها – أي الوصل والفصل فنّ من البلاغة – عظيم الخطر، صعب المسلك دقيق المأخذ لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علما بكنهه، إلّا من أُوتي في فهم كلام العرب طبعا سليما، ورُزق في إدراك أسراره ذوقا صحيحا، ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل، وما قصرها عليه؛ لا لأنّ الأمر كذلك، إنّما حاول بذلك التّنبيه على مزيد غموضه وأنّ أحدا لا يكمل فيه إلّا كمل"[3]. في سائر فنونها.

فجعل – القزوينيّ ومن قبله السّكّاكيّ في المفتاح – ما سواه تبعا ومفتقرا إليه، وليس بالخفيّ أنّه لم يرد بذلك إلّا التّنبيه على غموضه وجليل خطره وأنّ أحدًا لا يكمل في معرفته إلّا كمُل في سائر فنونها، فإنّ سبك الكلام وقوّة أسره وشدّة تلاحم أجزائه تحتاج إلى صانع صنع، وحاذق ماهر يبيّن بين أقسام الجمل الّتي تُفصل والّتي تُوصل، فيرى الفرق واضحا بين جملتين تمتزجان حدّ الامتزاج، حتّى كأنّ إحداهما الأخرى وجملتين لا تناسب بينهما؛ فإحداهما مشئمة (شاميّة) والأخرى معرقة (عراقيّة)، وجملتين هما وسط بين الأمرين فيحكم بوجوب الفصل في النّوعين الأوّلين والوصل في النّوع الثّالث[4].

وبعد هذه اللّمحة عن الوصل والفصل نعود فنقول: بأنّ الغرض البلاغيّ من

---

1 – الإيضاح: القزوينيّ، 97/3.

2 – جواهر البلاغة: الهاشميّ، ص: 186.

3 – الإيضاح: القزوينيّ، 97/3.

4 – علوم البلاغة: المراغيّ، ص: 162.

هذا الفصل هو قطع الوهم على ما قبلها من الجمل السّابقة[1]، حتّى لا يتوهّم المُتَوهّم الاشتراك في الحكم، بأنّ قول ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ من قول المنافقين وليست من كلام الله تعالى، ولدفع هذا التّوهّم استوجب الفصل، حتّى يُفصّل كلامُ الله عن كلام المنافقين، فيصير المعنى مغايرا لحال الوصل بالعطف، يعلّل السّكّاكيّ ذلك بقوله: "لم يعطف الله يستهزئ بهم للمانع عن العطف لكان المعطوف عليه إمّا جملة قالوا وإمّا جملة إنا معكم إنّما نحن مستهزءون؛ لكن لو عطف على إنّما نحن مستهزءون لشاركه في حكمه وهو كونه من قولهم وليس هو بمراد"[2].

كما أنّ من الأغراض البلاغيّة لهذا الفصل أنّه ينفي التّوقيت الظّرفيّ على استهزاء الله بهم، فلو كان فيه وصل لكان الاستهزاء حاصلا وقت خلوّهم بشياطينهم، ومحتمل الانتفاء عنهم في غير خلوّهم بهم، لذا كان لزاما حدوث الفصل لينفي هذا التّوقيت الظرفيّ، ويكون استهزاء الله بهم مطلقًا دون أن يقيّد بفعلهم هم، وإنّما يكون على إطلاقه، جاء في كتاب المنهاج الواضح للبلاغة: "لم يعطف جملة: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على جملة "قالوا" الواقعة جوابًا للشّرط لما يلزم على هذا المعطف من فساد المعنى، ذلك أنّ جملة ﴿**قَالُوا**﴾ مقيّدة بالظرف الّذي هو "إذا" والمعنى أنّهم إنّما يقولون ذلك وقت خلوّهم بشياطينهم فحسب، فلو عطف جملة ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على جملة ﴿**قَالُوا**﴾ لزم تشريك الثّانية في حكم الأولى، وهو "التّقيد بالظّرف المذكور" فيكون المعنى حينئذ: إنّ الله يستهزئ بهم وقت خلوّهم بشياطينهم فقط كالّذي قبله، وهو باطل إذ إنّ استهزاء الله بهم – بمعنى: مجازاته لهم بالخذلان– متحمّل لا يتقيّد بزمن"[3].

وممّا يقوّي هذا الغرض البلاغيّ – أي نفي التّوقيت الظّرفيّ على استهزاء الله بهم

1 – الطّراز: العلويّ، 3/ 171.

2 – مفتاح العلوم: السّكّاكيّ، ص: 262.

3 – المنهاج الواضح للبلاغة: حامد عونيّ، المكتبة الأزهريّة للتّراث، 2/ 122.

– هو ثبوت الحكم في حقهم واستمراره وتجدّده معهم على كلّ أحوالهم بمجيء جملة الفصل مؤكّدة بالاسميّة ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ لتفيد الثّبوت والدّوام والاستمرار، يقول السّكّاكيّ: "فإنّ استهزاء الله بهم – وهو أن خذلهم فخلّاهم وما سوّلت لهم أنفسهم مستدرجا إيّاهم من حيث لا يشعرون – متصل في شأنهم لا ينقطع بكلّ حال خلوا على شياطينهم أم لم يخلوا إليهم"[1].

وهذه الجملة الاسميّة المفصولة إمّا مستأنفة[2] كونها من كلام الله سبحانه وتعالى وليست من قول المنافقين، – لأنّ الجملة الاستئنافية لا تكون إلّا مقولة لقائل المستأنف عنها – وردت تعقيبا على قولهم السّابق الذّكر ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ لتخبرنا على وقوع الاستهزاء عليهم من الله جزاء على عملهم الخسيس، وإمّا جاءت على سؤال مقدّر، اقتضى حذفه وذكر الجواب فقط؛ لأنّه هو المهمّ والأولى بالذّكر، فهو الغرض المقصود من هذا الفصل، يقول يحيى بن حمزة العلويّ: "فالجملة الثّانية – أي جملة اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ – إنّما جاءت مجرّدة عن الواو لمّا كانت على تقدير سؤال، كأنّه قيل: هم أحقاء بالاستهزاء لأجل دخولهم في العناد وإغرابهم في التّكذيب، فمن يستهزئ بهم؟ فقيل: الله يستهزئ بهم"[3].

وبهذين المثالين نكتفي، فقد اتّضح دور الأغراض البلاغيّة في تحديد معاني الكلام ومراد المتكلّمين، ونظرا لذلك نجد البلغاء اهتمّوا بها في كلّ أسلوب من أساليب البلاغة، وجعلوها من صميم حديثهم عن فنون ومباحث علوم البلاغة، فكانت من ضمن وحدات تأليفهم، وهو ما سنتكلّم عنه في العنصر الموالي.

---

1 – مفتاح العلوم: السّكّاكيّ، ص: 262.

2 – الطّراز: العلويّ، 3/ 171. وعروس الأفراح: السّبكيّ، 1/ 492.

3 – الطّراز: العلويّ، 2/ 27.

2 – اهتمام البلاغيّين بالأغراض البلاغيّة

الأغراض البلاغيّة منقدحة في أذهان البلغاء منذ نشأة التّعامل مع النّصّ البليغ وإلى اليوم، فهي بالنسبة إليهم من البديهيّات المسلّمة الّتي لا يختلفون فيها، سواء من حيث دلالة الكلام عليها، أو من حيث الدّافع على بناء القول، وإن اختلفوا في تحديد نوعها من أسلوب لآخر، لكنّهم لم يختلفوا في أصلها وملازمتها للمعنى في الكلام الفصيح.

كما أنّ البلغاء وإن لم يفردوا الأغراض البلاغيّة بالحديث والتّأليف، أو لم يخصّوها بالتّقعيد والتّأصيل إلّا أنّهم لم يغفلوها بالبيان والاستقراء من خلال تتبّعهم لأنماط القول وطرقه عند العرب الفصحاء، لذا نراها لا تغيب عنهم في دراسة أيّ أسلوب بلاغيّ، ولا عند التّعامل مع أيّ نصّ فصيح.

فالبلاغيّون عندما قعّدوا لفنون البلاغة من خلال استقرائهم للكلام الفصيح، ولما درج عليه العرب الفصحاء من أساليب في أفانين القول، راعوا من كلّ ذلك أمرين:

الأمر الأوّل: راعوا فيه القواعد الّتي بنى عليها العرب أصول كلامهم.

والأمر الثّانيّ: راعوا فيه مواطن خروج العرب عن تلك القواعد.

فكان مفاد الأمرين – بعد الاستقراء – أنّ العرب تبني كلامها – في الأمرين – على أغراض تريدها، وقد تواضعوها وعُرفت بينهم، ومارسوها في لغة تواصلهم وفي لغة إبداعهم، ولذا لمّا نزل القرآن كان على ذلك اللّسان المعهود عندهم، ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[1]. ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾[2].

1 – طه: 113.

2 – الزمر: 28.

فأرباب البلاغة وإن رأوا أنّ من وراء كلّ قاعدة أو أصل في أي فنّ بلاغي أغراضا بلاغيّة، فإنّهم عنوا كثيرًا بما يخرج عن نسق تلك القواعد والأصول، ورأوا أنّها لا تخرج إلّا لغرض بلاغيّ يُعرف من خلال الذّوق السّليم، والقرائن الحاليّة واللّفظيّة والتّركيبيّة، وغيرها، وقد ساقهم كلّ ذلك إلى التّمييز بين حقيقة الكلام ومجازه، والتّفريق بين الدّلالة الأصليّة والدّلالة الفرعيّة، وإحداث التّباين بين الدّلالة الحقيقيّة والدّلالة المجازيّة، وكان نتاج هذا الدّلالة على الأغراض البلاغيّة.

ونسوق على ما ذكرنا بعض النّماذج الدّالة على اهتمام البلاغيّين بالأغراض البلاغيّة:

ففي أغراض الخبر مثلا؛ فقد قالوا أنّ الأصل في الخبر أن يُلقى لأحد غرضين[1]:

1 – إفادة المخاطب الحكم الّذي تضمّنته الجملة أو العبارة، ويسمّى ذلك الحكم فائدة الخبر.

2 – إفادة المخاطب أنّ المتكلّم عالم بالحكم، ويسمّى ذلك لازم الفائدة.

ولكنّ مع ذلك قالوا أنّ الخبر قد يخرج عن مقتضى الظّاهر لأغراض بلاغيّة، وذكروا منها: الدّعاء، إظهار الضّعف، والاسترحام، والاستعطاف، والتّحسّر، والمدح، والفخر، والأمر، والنّهيّ، والذّم، وتحريك الحميّة، والحثّ على السّعي والجدّ، وإظهار التّحزّن والتّفجع، والتّأكيد وعدمه،.. الخ[2]. وقد دلّلوا عن كلّ ذلك بأمثلة من الكلام الفصيح ومن القرآن الكريم.

وفي الأمر، فإنّ البلاغيّين بيّنوا أنّ الغرض الحقيقيّ من الأمر هو طلب فعل الشّيء على وجه الاستعلاء، فلا يكون إلّا من الأعلى إلى الأدنى، ولكنّهم رأوا من

---

1 – علم المعاني: عبد العزيز عتيق، ص: 50.

2 – البلاغة العربيّة: حَبَنَّكَة الميدانيّ، 1/131 – 175. وعلم المعاني: عبد العزيز عتيق، ص: 40. وعلوم البلاغة: محيي الدّين ديب، ص: 227، والبلاغة الصّافيّة: الجناجيُ، ص: 120.

خلال تتبّعهم له أنّه قد يخرج لأغراض بلاغيّة - بحسب مناسبة المقام - تُفهم من خلال الكلام - وهي كثيرة - منها: الدّعاء، التّهديد، التّحذير، الرّجاء، النّصح والإرشاد، الالتماس، التّعجيز، التّسخير، التّسوية، الذّم، والتّحقير، التّحسر والنّدم، التّمني...الخ[1].

وفي النّهيّ فقد بيّنوا أنّ الغرض الحقيقيّ منه؛ وهو طلب الكفّ حقيقة من أعلى لأدنى، ثمّ قالوا: قد تخرج صيغة النّهيّ عن غرضها الحقيقي إلى أغراض أخرى بلاغيّة، فذكروا منها: الدّعاء، والالتماس، والتّمنيّ، والإرشاد، والتّوبيخ، والتّيئيس، والدّوام، والتّهديد، وبيان العاقبة، والكراهة، والتّحقير، التّسلية والصبر،.. الخ[2].

وهكذا فعلوا مع أسلوب الاستفهام[3]، وغيره من الأساليب البلاغيّة، كالذّكر، والحذف، والتّعرض، والتّعريض، والتّخصيص، والتّكرير، والتّنكير، والإظهار، والإضمار، والإضافة، والالتفات، والكناية، والتّقديم والتأخير، والإبهام، والجملة الاعتراضيّة، والإشارة، والتّوكيد، والإِضراب... وغيرها.

وقد ذكرنا بعض النّماذج وتركنا التّفصيل فيها؛ لأنّ هذا المحور ليس موطنها، ويمكن للباحث الرّجوع إليها في مضانّها الّتي ذكرنا بعضها، وبهذا ننتقل للأغراض من خلال التّفسير الّتي أولاها المفسّرون العناية البالغة لتوجيههم كلام الله تعالى على أحسن محمل، ولذا سوف نذكر في العنصر الموالي الأغراض البلاغيّة الّتي ذكرها محمّد عليّ الصّابوني في صفوة التّفاسير عند استخراجه للقضايا البلاغيّة.

---

1 - الإيضاح: القزوينيّ، 82/3، جواهر البلاغة: الهاشميّ، ص: 71، علم المعاني: عبد العزيز عتيق، ص: 75، علوم البلاغة: محيي الدّين ديب، ص: 284، أساليب بلاغية: أحمد مطلوب، ص: 111.

2 - الإيضاح: القزوينيّ، 88/3، جواهر البلاغة: الهاشميّ، ص: 76، علوم البلاغة: المراغيّ، ص:1، علم المعاني: عبد العزيز عتيق، ص: 84، علوم البلاغة: محيي الدّين ديب، ص: 289.

3 - الإيضاح: القزوينيّ، 68/3. البلاغة العربية: الميدانيّ، 271/1، علم المعاني: عتيق، ص: 101.

الأغراض البلاغيّة المذكورة في صفوة التّفاسير

من خلال استقرائي لصفوة التّفاسير وما توصّلت إليه، فإنّه سنتكلّم عن هذا العنصر في جزئيتين:

1 – جملة الأغراض البلاغيّة المذكورة في صفوة التّفاسير

لقد تتبّعت مواطن البلاغة في كتاب صفوة التّفاسير، واستقرأت جملة ما ذُكر فيه من أغراض، فقد وجدت أنّ الصّابوني قد نحا في ذلك منحيين، هما:

أ – أنّه ذكر جملة من الأغراض مقترنة بمباحثها البلاغيّة، حيث يذكر الفنّ أو المبحث البلاغيّ ثمّ يذكر موطنه في الآيّة؛ أي الشّاهد، وبعدها يبيّن الغرض أو الأغراض في ذلك، بطريقة موجزة مختصرة من غير شرح ولا بيان لأبعاده الدّلاليّة ولا البيانيّة ولا البلاغيّة. .

ب – أنّه ذكر جملة من الأغراض منفردة غير مقترنة بمباحثها البلاغيّة، حيث يذكر الغرض البلاغيّ ثمّ يذكر موطنه في الآيّة؛ أي الشّاهد، وبعدها قد يذكر المبحث البلاغيّ كبيان، ويبيّن الهدف من الغرض، أو يذكر الآية ثمّ يتكلّم عن الغرض، وبطريقة موجزة مختصرة من غير شرح ولا بيان لأبعاده الدّلاليّة ولا البيانيّة ولا البلاغيّة. .

ومن جملة الأغراض البلاغيّة الّتي ذكرها في النّوعين، ما يلي:

التّحضيض. التّهديد والوعيد. التّعجب والتّعجيب. التّهويل. التّقريع والتّوبيخ. الذّم. التّبكيت. التّرجي. الّتيئيس. الاستعطاف والتّرحم. التّشويق. التّحسر والتّفجع. الفرض والتّقدير. التّقريب. التّشريف. حسن الاعتذار. الامتنان. التّهييج والإلهاب. التّعجيز والإهانة. مراعاة الأدب. التّخصيص، تعليم الأدب. التّعظيم. التّقبيح والتّشنيع، الاستهزاء والسّخرية، الخطاب بالوصف. النّصب على الشّتم والذّم.

الكنية للتّصغير والتّحقير. التّفصيل بعد الإِجمال. حكاية الحالة.. الخ.

وسوف نفصّل ما ذكره الصّابونيّ من أغراض مقترنة بمباحثها البلاغيّة – على حسب علوم البلاغة الثّالثة – في العنصر الموالي، وهنا سنكتفي بذكر نماذج عن الأغراض المنفردة وغير المقترنة بمباحثها البلاغيّة.

2 – الأغراض المنفردة غير المقترنة بمباحثها البلاغيّة:

المقام لا يسمح بذكر كلّ ما أورده الصّابونيّ من أغراض في هذا النّوع؛ ولكن يكفينا نماذج من ذلك، فمثلا:

غرض التّحضيض: ممّا يذكر فيه الصّابونيّ، ما يلي[1]:

– التّحضيض: ﴿**لَوْلاَ تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ**﴾ أي هلاّ تستغفرون الله.

– التّحضيض: ﴿**لَّوْلاَ جَآءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ**﴾ أي هلاَّ جاءوا وغرضُه التّوبيخ واللّوم.

– التّحضيض: ﴿**لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ**﴾ أي هلا أنزل عليه.

– التّحضيض: ﴿**لولا أُوتِيَ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ موسى**﴾ أي هلا أوتي فهي للتّحضيض، وليست حرف امتناع لوجود.

فهكذا هي طريقته في عرض الأغراض، ولعلّ الدّافع لذلك هو استخلاصه البلاغة من كلّ مقطع يُفسّره، فيجمع ما يمكن جمعه واستنباطه من البلاغة، ومن غير تفصيل ولا شرح ولا بيان، وهذا هو ديدنه في جلّ الأغراض البلاغيّة.

غرض التّعجيز: فقد ذكر الصّابونيّ منه نماذج مختلفة حسب مواقعها في تفسير مقاطع الآيات، نذكر من ذلك[2]:

---

1 – ينظر على التّرتيب صفوة التّفاسير: الصّابونيّ، 2/382. 2/302 – 2/430 – 2/407.

2 – ينظر على التّرتيب صفوة التّفاسير: الصّابونيّ، 1/37 – 2/407 – 2/509 – 3/187.

- ﴿**فَأْتُواْ بِسُورَةٍ**﴾ خرج الأمر عن صيغته إلى معنى التّعجيز.

- التّعجيز ﴿**قُلْ فَأْتُواْ بِكِتَابٍ**﴾ فالأمر خرج عن حقيقته إلى معنى التّعجيز.

- التّعجيز بدعاء الجماد الّذي لا يسمع ولا يحس ﴿**قُلِ ادعوا الّذين زَعَمْتُمْ مِّن دُونِ اللهِ**﴾.

- التّعجيز ﴿**ائتوني بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هاذآ**﴾ أمرٌ يراد منه التّعجيز.

غرض التّهييج والإلهاب: فقد ذكر الصّابونيّ في هذا النّوع من الأغراض جملة من المواطن مفرّقة على مقاطعها من تفسيره الصّفوة، كالتّالي[1]:

- ﴿**وَلَئِنِ اتبعت أَهْوَآءَهُمْ**﴾ هذا من باب التّهييج والإلهاب.

- ﴿**وَلَئِنِ اتبعت أَهْوَاءَهُم**﴾ هذا من باب التّهييج والإلهاب للثبات على الحقّ.

- ﴿**حَقّاً عَلَى المتقين**﴾ ذكر المتّقين من باب الإلهاب والتّهييج.

- ﴿**إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بالله**﴾ ليس الغرض منه التّقييد بالإيمان بل هو للتّهييج وتهويل الأمر في نفوسهن.

- ﴿**فَلاَ تَكُنْ مِّن الممترين**﴾ هو من باب الإلهاب والتّهييج لزيادة التثبيت أفاده أبو السعود.

- ﴿**إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾ هذا على سبيل التّهييج.

- ﴿**الحق مِن رَّبِّكَ فَلاَ تَكُنْ مِّن الممترين**﴾ الخطاب للرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على طريق التّهييج والإلهاب.

- التّهييج والإلهاب ﴿**وَلَئِنِ اتبعت أَهْوَاءَهُم**﴾.

---

1 - ينظر على التّرتيب صفوة التّفاسير: الصّابونيّ، 81/1 - 93/1 - 106/1 - 132/1 - 188/1 - 326/1 - 386/1 - 81/2 - 302/2 - 365/2.

- التّهييج والإلهاب ﴿**إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ**﴾ كقولهم إن كنت رجلاً فاقدم.

- أسلوب التّهييج والإلهاب ﴿**فَلاَ تَدْعُ مَعَ الله إلها آخَر**﴾ الخطابُ للرّسول بطريق التّهييج لزيادة إخلاصه وتقواه.

غرض التّهديد والوعيد: ذكر الصّابونيّ في هذا النّوع من الأغراض - كذلك - جملة من المواطن مفرّقة على مقاطعها من تفسيره الصّفوة، نذكر منها ما يلي[1]:

- ﴿**فَإِنَّ الله سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ خرج الخبر عن ظاهره إلى معنى الوعيد والتّهديد.

- التّهديد والوعيد ﴿**قُلْ تَمَتَّعُواْ**﴾.

- التّهديد والوعيد ﴿**فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾.

- الوعيد والتّهديد ﴿**فَتَرَبَّصُواْ**﴾.

- الوعيد والتّهديد ﴿**فَسَيَأْتِيهِمْ أَنبَاءُ مَا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ**﴾.

- الوعيد والتّهديد ﴿**قُلْ سِيرُواْ فِي الأرض فَانْظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ المجرمين**﴾.

- الأمر التّهديديّ ﴿**اعملوا مَا شِئْتُمْ**﴾ خرج الأمر عن صيغته الأصلية إلى معنى الوعيد والتّهديد.

- الوعيد والتّهديد ﴿**فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَييِّكُمُ المفتون**﴾ وحذف المفعول للتّهويل.

فهذه نماذج قليلة ممّا ذكره الصّابونيّ من الأغراض البلاغيّة، وقد كان تركيزه على الغرض البلاغيّ وذكر الشّاهد عليه. ولم يُرِد فيها ذكر الفنّ البلاغيّ إلّا عرضا كما رأينا في هذه النّماذج المختلفة، وكلّ ما ذكره فهو شبيه بها، ولا يفوتنا أنّ الصّابونيّ

---

1 - ينظر على التّرتيب صفوة التّفاسير: الصّابونيّ،1/131 - 2/91 - 2/124 - 2/231 - 2/348 - 2/386 - 3/119 - 3/407.

يذكر الأغراض في مواطن كثيرة من التّفسير عند بيان وتفسير الآيات وذلك كون الغرض مرتبطا بتحديد معنى الآية، وعند الحديث عن البلاغة آخر تفسير المقطع القرآني، يذكر ما أمكنه ذكره من الأغراض أو الفنون البلاغيّة.

ومن نماذج ذكر الأغراض عند التّفسير، نذكر ما يلي[1]:

- التّوبيخ: ﴿**أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكتاب وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ**﴾؟ أي أفتؤمنون ببعض أحكام التّوراة وتكفرون ببعض؟ والغرض التّوبيخ لأنّهم جمعوا بين الكفر والإيمان، والكفر ببعض آيات الله كفرٌ بالكتاب كلّه.

- التّهكّم: ﴿**والموتى يَبْعَثُهُمُ الله**﴾ قال ابن كثير: يعني بذلك الكفّار لأنّهم موتى القلوب فشبّههم الله بأموات الأجساد، وهذا من باب التّهكم بهم والإزراء عليهم.

- التّيئيس: ﴿**مَّا كَانُواْ ليؤمنوا إِلاَّ أَن يَشَآءَ الله**﴾ أي لو أعطيناهم هذه الآيات الّتي اقترحوها وكلّ آية لم يؤمنوا إلا أن يشاء الله، والغرضُ التّيئيسُ من إيمانهم.

- التّعظيم: ﴿**والله يَعْلَمُ مَا فِي قلُوبِكُمْ**﴾ خطابٌ للنّبي على جهة التّعظيم، أي يعلم ما في قلبك يا محمّد وما في قلب كلّ إنسان، من عدل أو ميل، ومن حب أو كراهية، وإنّما خيرناك فيهن تيسيراً عليك فيما أردت.

وهكذا هو اهتمامه بالأغراض وبيانها كلّما احتاج الأمر لذلك؛ سواء أثناء التّفسير أو عند استخراج البلاغة في أواخر المقاطع.. ونكتفي بما ذكرنا وننتقل للعنصر الموالي للكلام عن الأغراض البلاغيّة المتعلّقة بالمباحث البلاغيّة في صفوة التّفاسير.

الأغراض البلاغيّة المتعلّقة بالمباحث البلاغيّة في صفوة التّفاسير

في هذا العنصر سنفرد لكلّ علم من علوم البلاغة الثّالث الأغراض المتعلّقة به كما جاء ذكرها في صفوة التّفاسير، من خلال استخراجات الصّابونيّ لها في حديثه

1 - ينظر على التّرتيب صفوة التّفاسير: الصّابونيّ، 1/66 - 1/361 - 1/383 - 2/488.

عن البلاغة في أواخر المقاطع القرآنيّة الّتي يفسّرها.

أوّلا – الأغراض البلاغيّة المتعلّقة بمباحث علم المعاني

هناك مجموعة من الفنون البلاغيّة تتعلّق بعلم المعاني استخرجها الصّابوني وذكر أغراضها البلاغيّة، وهي كالتّالي:

الخبر وأضربه، الذّكر، الحذف، الأمر، النّهيّ، النّفي، الاستفهام، التّنكير، الإِضافة، الإظهار والإضمار، الإجمال بعد التّفصيل، الإِجمال ثمّ التّفصيل، الإطناب والإيجاز، التّقديم والتّأخير، الجمل، (الجملة الاسميّة، الجملة الفعليّة، الجملة الشّرطية). القصر والحصر.. فهذه جملة الفنون الّتي تعرض لها الصّابونيّ في الصّفوة، وقد استخرج منها العديد من الأغراض البلاغيّة نوجزها في التّالي:

التّفخيم والتّعظيم، التّفخيم والتّهويل، التّشريف والتّخصيص، التّشريف والتّكريم، التّشريف والتّعظيم، التّعجيز، التّعجيز والإِهانة، التّعجيز والتّبكيت. التّبكيت والتّقريع. التّبكيت والتّشنيع، التّبكيت والتّوبيخ، التّوبيخ والتّقريع. التّقبيح، التّهويل والتّفظيع، التّهويل والتّفزيع، الذّم والتّقريع، الذّم والتّوبيخ، التّقرير، تربية الرّوعة والمهابة في النّفوس، الإِنكار والتّقريع، الإِنكار والتّوبيخ، الإنكار والتّعجيب، الاستبعاد والإِنكار. اللّطف والاعتناء، التّقليل، التّقليل والتّحقير، الإِهانة والتّحقير، التّهديد. التّعجيب. التّعجب والتّوبيخ. التّعجب والاستغراب، التّشويق، الاهتمام والتّشويق، المبالغة، التّقرير والتّأكيد، التّنبيه، العموم والشّمول، التّهديد والوعيد، التّهديد والإِنذار، التّذكير، الامتنان والتّذكير، التّفخيم والتّقييد، التّقرير والمبالغة، التّقرير والتّعجيب، السّخرية والاستهزاء، التّهكم والاستهزاء، التّهكم والتّحقير، الاستعطاف.

ولنعطي نماذج على ما ذكره من أمثلة في هذا الصّدد، من ذلك، أمثلة على الأمر[1]:

- الأمر في قوله تعالى: ﴿**أَنْبِئُونِي**﴾ خرج عن حقيقته إلى التّعجيز والتّبكيت.

- ﴿**كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ**﴾ خرج الأمر عن حقيقته إلى معنى الإهانة والتّحقير، وقال بعض المفسّرين: هذا أمر تسخيرٍ وتكوين، فهو عبارة عن تعلق القدرة بنقلهم من حقيقة البشريّة إلى حقيقة القردة.

- ﴿**قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ**﴾ الأمر هنا للتّبكيت والتّقريع.

- إيراد الأمر بصورة الإخبار وتصديره ب «إِنَّ» المفيدة للتّحقيق في قوله: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ**﴾ للتّفخيم وتأكيد وجوب العناية والامتثال.

- ﴿**قُلِ انتظروا**﴾ الأمر للتّهديد والوعيد.

- ﴿**فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ**﴾ الأمر يراد به التّهكم والاستهزاء.

- ﴿**فَكِيدُونِي جَمِيعاً**﴾ أمرٌ بمعنى التّعجيز.

- الأمر التّهديدي ﴿**اعملوا مَا شِئْتُمْ**﴾ خرج الأمر عن صيغته الأصلية إلى معنى الوعيد والتّهديد.

- الأمر الّذي يراد منه التّهديد ﴿**قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ**﴾، ومثله ﴿**اعملوا على مَكَانَتِكُمْ**﴾، للمبالغة في الوعيد.

نماذج من الأمثلة على الاستفهام[2]:

- ﴿**أَلَمْ تَعْلَمْ**﴾ الاستفهام للتّقرير والخطاب للنّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمراد

---

1 - ينظر على التّرتيب صفوة التّفاسير: الصّابونيّ، 42/1 - 57/1 - 79/1 - 263/1 - 401/1 - 14/2 - 21/2 - 119/3 - 83/3.

2 - ينظر على التّرتيب صفوة التّفاسير: الصّابونيّ، 76/1 - 86/1 - 89/1 - 150/1 - 288/1 - 359/1 - 376/1 - 391/1 - 426/1 - 500/1.

أمّته بدليل قوله تعالى: ﴿**وَمَا لَكُمْ مِّن دُونِ اللهِ**﴾.

- ﴿**وَمَن يَرْغَبُ**﴾ استفهام يراد به الإِنكار والتّقريع، وقع فيه معنى النّفي، أي لا يرغب عن ملّة إبراهيم إِلا السّفيه والجملة واردة مورد التّوبيخ للكافرين.

- ﴿**أتجادلوننا في الله**﴾ الاستفهام وارد على جهة التّوبيخ والتّقريع.

- ﴿**أَلَمْ تَرَ**﴾ الرّؤية قلبية والاستفهام للتّعجيب.

- الاستفهام الإِنكاري في ﴿**أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ العزة**﴾ والغرضُ منه التّقريع والتّوبيخ.

- ﴿**وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ**﴾ الاستفهام للتّوبيخ.

- ﴿**مَنْ أَنزَلَ الكتاب**﴾ استفهام للتّبكيت والتّوبيخ.

- ﴿**أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ**﴾ الاستفهام للتّوبيخ والتّقريع.

- ﴿**أَتَأْتُونَ الفاحشة**﴾. الاستفهام للإِنكار والتّوبيخ والتّشنيع.

- ﴿**مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ**﴾ استفهام يقصد به الإِنكار والتّوبيخ.

فهذه نماذج قلّة من كثرة، حيث أنّ هناك بعض الفنون أكثر منها؛ كالأمر والاستفهام، والتّنكير... وبعضها لم يكثر منها، وبهذه النّماذج يعرف الباحث طريقة الصّابونيّ في التّعامل مع الأغراض البلاغيّة المتعلّقة بعلم المعاني الّذي يعتبر الأساس في البلاغة؛ لأنّ مدار معرفة وبناء المعاني عليه في اللّغة العربيّة.

ويمكن للباحث أن يستجمع كلّ فنّ من الفنون وينظر في الأغراض البلاغيّة المتعلّقة به، فتتكون صورة على الأغراض البلاغيّة في القرآن الكريم كلّه، ويصير - كمثال - أغراض الاستفهام في القرآن الكريم كذا وكذا، وهكذا ترتسم الصّورة للأغراض البلاغيّة وما يرمي إليه كلّ فنّ ورد في القرآن الكريم، ولعلّ هذا يكون

في بحث مسقل، ويُدرس فنٌّ بعد فنّ، حتّى تُوضع صورةٌ شبه متكاملة على جلّ الأغراض البلاغيّة القرآنيّة منفردة ومرتبطة بفنونها البلاغيّة، فتُسهم في تيسير فهم القرآن الكريم وتَفهُّم معانيه، وتكون أداة للفقيه يستعين بها في تقرير الأحكام الشّرعيّة من النّصّ القرآنيّ.

ثانيا – الأغراض البلاغيّة المتعلّقة بمباحث علم البيان

في بلاغة البيان تكلّم الصّابونيّ كثيرا عن فنون علم البيان، وقد استقرأت له كلّ ذلك، فذكر من التّشبيه بأنواعه الكثير، والاستعارة بأنواعها، والمجاز بأنواعه، والكناية وغيرها من تفريعات علم البيان، لكن فيما يخصّ الأغراض البلاغيّة المتعلّقة بمباحث علم البيان لم يذكر منها إلّا القليل، والأمر ليس متعمدا عنده أو مقصودا، وإنّما جاءت تلقائيّا من خلال استخراجه للفنون والأغراض، فهو في الغالب يجمع ما ذكره المفسّرون في تفاسيرهم، ويجتهد في مواطن أخرى، وقد ذكرت منهجه في ذلك في بحث مستقل نُشر في مجلة كلية الآداب واللّغات، قسم اللّغة والأدب العربي بجامعة الوادي، وقد أشرت له سابقا عند الحديث في مقدّمة هذا المحور.

ونعطي نموذجين على التّشبيه التّمثيلي لنرى كيف بيّنه وشرحه؟ وكيف أنّه اهتم بذلك اهتماما كبيرا في الحديث عن فنون البيان؟ نظرا لأنّها تمثّل موطن المجاز الّذي يتّسع فيه المعنى، فالنموذج الأوّل لتّشبيه التّمثيليّ، هو:

التّشبيه التّمثيليّ ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الّذي استوقد نَاراً**﴾، وكذلك ﴿**أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السمآء فِيهِ ظُلُمَاتٌ**﴾، شبّه في المثال الأوّل المنافق بالمستوقد للنّار، وإظهاره الإيمان بالإضاءة، وانقطاع انتفاعه بانطفاء النّار، وفي المثال الثّانيّ شبَّه الإسلام بالمطر؛ لأنّ القلوب تحيا به كحياة الأرض بالماء، وشبَّه شبهات الكفّار بالظّلمات، وما في القرآن من الوعد والوعيد والبرق.. الخ[1].

1 – صفوة التّفاسير: الصّابونيّ، 32/1.

والنّموذج الثّانيّ لتّشبيه التّمثيليّ، هو:﴿ **أَنزَلَ مِنَ السمآء مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ..**﴾، الآية شبّه تعالى الحقّ والباطل بتشبيه رائع يُسمى «التّشبيه التّمثيليّ»؛ لأنّ وجه الشّبه فيه منتزعٌ من متّعدّد، فمثَّل الحقّ بالماء الصّافي الّذي يستقرّ في الأرض، والجوهر الصّافي من المعادن الّذي به ينتفع العباد، ومثَّل الباطل بالزّبد والرّغوة الّتي تظهر على وجه الماء، والخبث من الجوهر الّذي لا يلبث أن يتلاشى ويضمحلّ، والصّورة الّتي توحي بها الآية «صورة الحقّ والباطل» وهما في صراع كالزّبد الّذي تتقاذفه الأمواج ﴿**فَأَمَّا الزبد فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ الناس فَيَمْكُثُ فِي الأرض**﴾ وهو تمثيل في منتهى الرّوعة والجمال[1].

فهكذا نرى كيف اعتنى الصّابونيّ ببيان فنون البيان، فشرح صورها البيانيّة حتّى يتّضح المعنى، ويزول ما قد يكون فيها من غموض، فتظهر روعتها وجمالها الّذي يلوح به الفنّ البيانيّ، لكنّه لم يذكر إلّا موضعين في استخراجاته لفنون البيان المقرونة بأغراضها، وربّما يشفع له أنّ: "علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلّا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد"[2].

ونعود لنذكر الموضعين، وهما:

الموضوع الأوّل يتعلّق بالكناية، وغرضها التّأديب، جاء فيه: ﴿**مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ**﴾ كنّى تعالى بالمسّ عن الجماع تأديباً للعباد في اختيار أحسن الألفاظ فيما يتخاطبون به[3].

الموضع الثّانيّ يتعلّق بالمجاز، وغرضه بيان شدّة غضب الله وسخطه، جاء فيه: ﴿**وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ الله**﴾ مجاز عن شدّة غضبه وسخطه تعالى عليهم، وكذلك في الآتي

1 – المرجع السابق، 78/2.

2 – مفتاح العلوم: السّكّاكيّ، ص: 162.

3 – صفوة التّفاسير: الصّابونيّ، 137/1.

بعدها. ﴿وَلاَ يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ قال الزّمخشريّ: مجاز عن الاستهانة بهم والسّخط عليهم؛ لأنّ من اعتدّ بإنسانٍ التفت إليه وأعره نظر عينيه[1].

فنرى أنّه استغنى بالتّوضيح والبيان عن الاستخراج والذّكر، كما أنّ علم المعانيّ لصيق الصّلة بالأغراض من غيره، وإن كان كلّ أسلوب أو فنّ بلاغيّ لا يخلو من غرض أو أغراض بلاغيّة.

ثالثا – الأغراض البلاغيّة المتعلّقة بمباحث علم البديع

علم البديع أخذ حقّه من البحث والاستخراج عند الصّابونيّ؛ سواء من حيث استخراج فنونه – المعنويّة واللّفظيّة – أو من حيث ذكر أغراضه البلاغيّة، ومن تلك الفنون المقرونة بالأغراض البلاغيّة، ما يلي:

الفنون البلاغيّة البديعيّة:

الالتفات مع الإضافة، الالتفات من ضمير المتكلّم إلى الغيبة، التفات من الحاضر إلى الغيبة، التفات من الغيبة إلى الخطاب، التفات من الخطاب إلى الغيبة، التفات من المتكلّم إلى المخاطب، التّكرير، التّعرض، التّعريض، الإِبهام، الجمل المعترضة.

الأغراض البلاغيّة:

التّقرير والتّأكيد، التّشريف والتّكريم، تقبيح المنهي عنه، التّوبيخ والتّبكيت، التّوبيخ والتّأنيب، التّوبيخ والتّقريع، التّقريع والعتاب. التّقبيح والتّشنيع، إِظهار مزيد العناية، إِظهار كمال العناية، إلقاء الرّوعة والمهابة في القلب، ذّم الكبر المؤدي لاحتقار النّاس، الإِنذار، المبالغة في اللّطف في التّسلية. التّرغيب في امتثال الأوامر، التّفظيع والتّرهيب، تعظيم الموضوع، تعظيم شأن الجهاد، التّعظيم والتّهويل،

1 – المرجع السابق، 1/194.

التّعظيم، التّشريف، التلطّف.

ولنعطي نماذج على ما ذكره الصّابونيّ من أمثلة في هذا الصّدد، من ذلك:

التّكرير وأغراضه[1]:

- تكرير الحقّ في قوله: ﴿**تَلْبِسُواْ الحقّ**﴾ وقوله: ﴿**وَتَكْتُمُواْ الحقّ**﴾ لزيادة تقبيح المنهي عنه.

- التّكرير في قوله: ﴿**فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الكتاب بِأَيْدِيهِمْ**﴾ وقوله: ﴿**فَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ**﴾ وقوله: ﴿**وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ**﴾ للتّوبيخ والتّقريع، ولبيان أنّ جريمتهم بلغت من القبح والشّناعة الغاية القصوى.

- كرّر لفظ الجلالة في الجمل الثّلاث ﴿**واتقوا الله**﴾ ﴿**وَيُعَلِّمُكُمُ الله**﴾ ﴿**والله بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ لإدخال الرّوعة وتربية المهابة في النّفوس.

- ﴿**لَهُمْ فِي الدّنيا خِزْيٌ**﴾ تنكير الخزي للتّفخيم وتكرير لهم ﴿**وَلَهُمْ فِي الآخرة**﴾ لزيادة التّقرير والتّأكيد.

- ﴿**أَفَأَمِنَ أَهْلُ القرى**﴾ تكرّرت الجملة والغرض منها الإنذار. ويسمّى هذا في علم البلاغة الإطناب ومثلها ﴿**أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ الله فَلاَ يَأْمَنُ مَكْرَ الله**﴾. قال أبو السّعود: تكريرٌ للنّكير لزيادة التّقرير.

هكذا نرى كيف أنّ الصّابونيّ يذكر الفنّ البديعيّ ثمّ الشّاهد من الآية، ثم يبيّن الغرض البلاغيّ منه، أو يذكر الشّاهد ثمّ يذكر الفنّ البلاغيّ ثمّ يذكر الغرض منه، ولا نراه يشرح ولا يبيّن دلالته ولا أثره في المعنى، إذ كان همّه هو بيان الجانب البلاغيّ في الآيات الّتي يفسّرها لا أنّ عنايته هو تفسير وشرح الجوانب البلاغيّة.

1 - ينظر على التّرتيب صفوة التّفاسير: الصّابونيّ، 1/46. - 1/ 63. - 1/162. - 1/320. - 1/431.

ومن النّماذج – كذلك – نذكر فنّ الالتفات وأغراضه[1]:

– ﴿**يَلعَنُهُمُ اللهُ**﴾ فيه التفات من ضمير المتكلّم إلى الغيبة؛ إذ الأصل «نلعنهم» ولكن في إظهار الاسم الجليل ﴿**يلعنهم الله**﴾ إلقاء الرّوعة والمهابة في القلب.

– ﴿**وَلِيَعْلَمَ اللهُ**﴾ هو من باب الالتفات؛ لأنّه جاء بعد لفظ ﴿**نُدَاوِلُهَا**﴾ فهو التفات من الحاضر إلى الغيبة، والسرُّ في هذا الالتفات تعظيم شأن الجهاد في سبيل الله.

– ﴿**سَأُوْرِيكُمْ دَارَ الفاسقين**﴾ فيه التفات من الغيبة إلى الخطاب للمبالغة في الحضّ على نهج سبيل الصّالحين، والأصل أن يقال: سأريهم.

– ﴿**أَفَلاَ تَعْقِلُونَ**﴾ التفات من الغيبة إلى الخطاب زيادة في التّوبيخ والتّأنيب.

– ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ**﴾ فيه التفات من المتكلّم إلى المخاطب والأصلُ وإذْ أخذنا، والنّكتة في ذلك تعظيم شأن الرّسول بتوجيه الخطاب له.

– ﴿**كالّذين مِن قَبْلِكُمْ**﴾ إلتفات من الغيبة إلى الخطاب لزيادة التّقريع والعتاب.

– ﴿**وَجَرَيْنَ بِهِم**﴾ فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، وحكمته زيادة التّقبيح والتّشنيع على الكفار لعدم شكرهم النّعمة.

وكما نرى – هنا أيضا كيف – أنّ الصّابونيّ يذكر الشّاهد ثمّ يذكر الفنّ البلاغيّ ثمّ يذكر الغرض منه، ولا ريب أنّه وإن لم يشرح أثره في المعنى إلّا أنّ الأمر مفهوم ومعلوم، وإلّا لما كان من استخراجه وذكره فائدة تذكر، وعلى هذا سنتناول في العنصر الموالي بعض النّماذج لنحلّلها ونعرف مدى أثر وأهميّة الأغراض البلاغيّة في فهم معاني كلام الله تعالى، وأنّه في مواطن عديدة لا يمكن استقامة المعنى في أذهاننا

1 – ينظر على التّرتيب صفوة التّفاسير: الصّابونيّ، 97/1. – 213/1. – 437/1. – 445/1. – 449/1. – 511/1. – 543/1.

وتصوّراتنا إلّا بذلك.

تحليل لبعض نماذج الأغراض البلاغيّة

نذكر في هذا العنصر بعض النّماذج لنحلّلها، ثمّ نرى أهميّة الأغراض البلاغيّة ودورها في فهم النّصّ القرآني، ومراعاة لحجم الكتاب وتفريعاته سنذكر نموذجين فقط، فبهما يبلغ المقصود وتوضّح الفكرة.

1 – النّموذج الأوّل، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ...فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾

في هذا النّصّ القرآني استفهام، وقد ورد عقب الحديث عن الخمر والميسر ومفاسدهما، في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ**﴾[1].

فعندما نحمل الاستفهام على حقيقته وظاهره، فهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل[2]، ولهذا يتطلّب الاستفهام جوابا ليفهم السّائل ويعلم ما يجهله عن طريق الجواب، وهنا الجواب مفاده؛ إمّا أن يقولوا: نعم انتهينا، أو لا ننتهي، فهذا هو ما يتطلّبه الاستفهام من جواب. لكن من خلال النّصّ القرآنيّ وسياقه وتركيبه فإنّ الاستفهام لا يتطلّب جوابا:

أوّلا أنّ الجهل منفيّ عن الله سبحانه وتعالى، والله لا يسألهم ليعلم ما هم عليه، وهذا وحده كاف لخروج الاستفهام عن حقيقته لأغراض بلاغيّة.

وثانيّا فإنّ الاستفهام لا يتطلّب جوابا، بل يتطلّب استجابة وامتثالا؛ وذلك أنّ الاستفهام خرج عن حقيقته إلى النّهي، وكأنّ ﴿**فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ**﴾ نابت عن انتهوا.

---

1 – المائدة: 90 – 91.

2 – جواهر البلاغة: الهاشميّ، ص: 78.

وهذا الخروج من الاستفهام إلى النّهي إنّما جاء لأغراض بلاغيّة تضفي على النّصّ فهما أوسع وأبلغ من مجرّد النّهي الصّريح، بل لا يمكن للنّهي الصّريح أن يؤدي نفس الغرض الّذي يؤديه الاستفهام غير الحقيقيّ (المجازيّ).

وقبل إيراد ما ذكره الصّابونيّ في هذا الأمر، نتساءل: ما هي هذه الأغراض البلاغيّة الّتي عدل إليها الاستفهام في هذا النّصّ القرآنيّ؟ الجواب: من تلك الأغراض، ما يلي:

أ – أنّ الاستفهام يراد منه الاستبطاء[1]، أي التّثاقل في الاستجابة ما أدّى لعدم الانتهاء.

ب – أنّ الاستفهام يراد منه التّحضيض[2]، يقول حبنكة الميدانيّ: "استفهام تضمّن معنى الحضّ على الطّاعة"[3]. أي أنّ الاستفهام مستعمل في طلب الإسراع بالانتهاء، حيث فيه الحث على الفعل وعدم تأخيره[4].

ت – أنّ الاستفهام يراد منه اختبار حال المخاطبين بمدى مقدار تأثير ذلك البيان في نفوسهم[5]. وخاصّة بعد ما ذكر من مفاسد الخمر والميسر ما ذكر، فكان الأحرى بهم أن يتأثروا ويتركوهما حتّى ولو لم يرد النّهي بذلك. يقول حبنكة الميدانيّ: "في هذا النّصّ اقترن النّهي عن الخمر والميسر والأنصاب والأزلام ببيان العلّة أو السّبب أو الحكمة، لتوليد الدّافع الذّاتي لاجتنابها"[6].

ويلفت الزّمخشريّ نظرنا لغرض آخر من وراء هذا التّنبيه والاختبار للمخاطبين

---

1 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 3/202.

2 – المرجع نفسه.

3 – البلاغة العربيّة: حبنكة الميدانيّ، 1/263.

4 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 12/22.

5 – المرجع نفسه والصّفحة نفسها.

6 – البلاغة العربيّة: حبنكة الميدانيّ، 2/95.

فيقول: يقول: "وفي هذا الاستفهام استقصار «أي عد المخاطب قاصراً» وتعيير بالمعاندة وقلّة الإنصاف، لأنّ المنصف إذا تجلّت له الحجّة لم يتوقّف إذعانه للحق، وللمعاندة بعد تجلّي الحجّة ما يضرب أسداداً بينه وبين الإذعان «أي حجبا» ، وكذلك في: هل فهمتها؟ توبيخ بالبلادة وكلّة القريحة. وفي: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) بالتّقاعد عن الانتهاء والحرص الشّديد على تعاطى المنهي عنه"[1].

ويقول ابن عاشور: "ولكن يستغنى عن ذلك باستفهامهم عن مبلغ أثر هذا البيان في نفوسهم ترفيعا بهم إلى مقام الفطن الخبير، ولو كان بعد هذا البيان كلّه نهاهم عن تعاطيها لكان قد أنزلهم منزلة الغبيّ، ففي هذا الاستفهام من بديع لطف الخطاب ما بلغ به حد الإعجاز"[2].

ث - أنّ الاستفهام يراد منه الزّجر والتّحذير من الاسترسال في تعاطي تلك الآفات (الخمر والميسر) بعد أن استفاض الخطاب القرآنيّ في بيانها، وعليه فالأمر قد بلغ الغاية وأن الأعذارَ قد انقطعت[3] ولم يعد يحتاج لتّروي والتّراخي. فإنّ ما ظهر من مفاسد الخمر والميسر كاف في انتهاء النّاس عنهما، فلم يبق حاجة لإعادة نهيهم عنهما[4].

ج - أنّ الاستفهام مكنى به عن النّهي، فهو نهيّ ورد بصيغة الاستفهام، أي انتهوا وهو من أبلغ ما يُنهى به[5].

كأنّه قيل قد تُلى عليكم ما فيهما من المفاسد الدّنيويّة والدّينيّة الّتي توجب

1 - الكشّاف: الزّمخشريّ، 347/1.

2 - التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 28/7.

3 - إرشاد العقل السّليم: أبو السّعود، 76/3.

4 - التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 28/7.

5 - البحر المحيط: أبو حيان، 18/4.

الانتهاء، فهل أنتم منتهون أم باقون على حالكم مع علمكم بتلك المفاسد[1].

فهذه المعاني لا يمكن أن يؤدّيها مجرّد النّهي الصّريح (انتهوا)، كما لا يؤدّيها الاستفهام الحقيقي الّذي يتطلّب جوابا، ولكن عندما جاء الاستفهام بصيغته المجازيّة الدالّة على هذه الأغراض البلاغيّة، فهمنا فحوى الخطاب الموجود في هذا النّصّ القرآنيّ وبكلّ أبعاده الدلاليّة المقصودة منه، حيث تعطينا مفهوما مفاده أنّه ليس مجرد انتهاء وحسب بل انتهاء ومن ورائه معاني إيمانيّة وعباديّة وروحيّة ... كلّها بسياق لغويّ واحد دلّ عليه الاستفهام المجازيّ.

ولهذا لم يترك الصّابونيّ هذا الاستفهام يمرّ دون توضيح وبيان واستخراج بعض الأغراض البلاغيّة منه، لمعرفته بأنّ هذا الأمر له أهميّة كبرى في فهم المراد من النّصّ القرآنيّ، جاء في صفوة التّفاسير: "﴿**فَهَلْ أَنْتُمْ مُّنتَهُونَ**﴾ الاستفهام يراد به أي انتهوا؛ وهو من أبلغ ما يُنهى به، قال أبو السّعود: ولقد أكّد تحريم الخمر والميسر في هذه الآية الكريمة بفنون التّأكيد حيث صُدرت الجملة ب «إِنّما» وقُرنا بالأصنام والأزلام، وسُميّا رجساً من عمل الشّيطان، وأُمر بالاجتناب عن عينهما وجعل ذلك سبباً للفلاح، ثمّ ذكر ما فيهما من المفاسد الدّنيويّة والدّينيّة، ثمّ أعيد الحثّ على الانتهاء بصيغة الاستفهام ﴿**فَهَلْ أَنْتُمْ مُّنتَهُونَ**﴾ إِيذاناً بأنّ الأمر في الزّجر والتّحذير قد بلغ الغاية القصوى"[2].

2- النّموذج الثّانيّ، قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾

في هذا النّصّ القرآني أمر، وقد ورد في سياق الحديث عن أحكام الطّلاق وما يتبعه من أحكام كالرّضاع وغيره، من سورة البقرة، في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ... وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ**

1 - البحر المحيط: أبو حيان، 18/4.

2 - الصّفوة: الصّابونيّ، 338/1.

الرَّضَاعَةَ ... وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[1].

يقول الصّابونيّ في ذلك: "﴿**والوالدات يُرْضِعْنَ**﴾ أمر أُخرج مخرج الخبر مبالغة في الحمل على تحقيقه أي ليرضعن"[2].

هذا الأمر من المركّبات الخبريّة المستعملة في المعاني الإنشائيّة؛ فالخبر قد يخرج عن معناه الحقيقي الّذي هو الاخبار ويراد به الأمر أو النّهيّ، ولهذا سمّي بالمجاز المرسل في اللّفظ المركّب؛ لأنّه أُستعمل في غير موضعه ومن غير مشابهة، ومركّبا لكونه جملة وليس لفظا واحدا، ولا ريب عند البلاغيّين أنّ المجاز من أحسن الوسائل البيانيّة الّتي تهدى إليها الطّبيعة لإيضاح المعنى، إذ به يخرج المعنى متصفاً بصفة حسيّة، تكاد تعرضه على عيان السّامع، يقول ابن جنّيّ وهو يبيّن مكانة المجاز: "وإنّما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتّساع، والتّوكيد، والتّشبيه، فإن عُدِم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة"[3].

فكما نلاحظ في نصّنا ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ**﴾ الصّيغة خبريّة والغرض منها الإنشاء، والسّياق يدلّ على أنّ الله تعالى أمر بذلك لا أنّه خبر. يقول أبو حيّان: "فإنّه خبر معناه الأمر على قول الأكثر"[4]. أي: وليرضع الوالدات أولادهنّ[5].

وللعلم فإنّ الخبر والأمر يتقاربان ويتعاقبان، فيحسن إقامة كلّ واحد منهما مقام الآخر لغرض بلاغيّ، بل إنّ العرب في حال الإِثبات إذا بالغوا في الأمر بالشّيء،

---

1 – البقرة: 232 – 233.

2 – الصّفوة: الصّابونيّ، 137/1.

3 – الخصائص: ابن جني، 444/2.

4 – البحر المحيط: أبو حيّان، 229/2.

5 – البلاغة العربيّة: حبنكة الميدانيّ، 175/1. معاني النّحو: فاضل صالح السّامرائي، 333/3.

أبرزوه في صورة الخبر[1]، كما هو الحال في الآية الّتي بين أيدينا، يقول أبو حيان: "والجامع بين الأمر والخبر أنَّ الخبر هو إخبار بالثّبوت، والأمر طلب للثّبوت"[2]. لذا قد يتعاقبان، فيأتي الخبر ويراد به الأمر، أو يأتي الأمر ويراد به الخبر، لأغراض بلاغيّة، فكما نرى فإنّ الأمر – هنا – لم يأت صريحا بل جاء بطريق المجاز المرسل في اللّفظ المركّب ولهذا النّوع من المجاز أغراض بلاغيّة عديدة.

وبعد أن عرفنا نوع الفنّ البلاغيّ في هذا النّصّ القرآنيّ، وأهمّيّته في توسيع المعنى، وظهر لنا أنّه خرج على غير أصله لغرض بلاغيّ، فالسّؤال المطروح، هو: ما الأغراض البلاغيّة الّتي يرمي إليها هذا النّصّ القرآنيّ بهذا التّركيب المجازيّ، وما الدّور الّذي تؤدّيه تلك الأغراض في فهم هذا النّصّ؟

الأغراض البلاغيّة وما ترمي إليه:

أ – غرض التّوكيد والإلزام بالحكم: فقد قرّر الخبراء بالبيان العربيّ أنّ أوكد الصّيغ دلالة على اللّزوم الموثّق؛ الصّيغ الخبريّة الّتي تساق للطّلب[3]. يقول حبنكة الميدانيّ: "الصّيغة خبريّة في "يرضعن" واستعملت في الأمر التّرغيبيّ أو الإلزاميّ مجازا، والعلاقة المسبّبيّة، لأنّ الإرضاع الفعليّ مسبب عن طاعة المؤمنات لأمر الله في شأن أطفالهنّ، وهذا هو المنتظر منهنّ، فأطلق المسبب وأريد سببه"[4].

ب – غرض المبالغة في الحمل على الإرضاع: فالأمر الوارد في النّصّ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ عُبِّر عنه بالخبر للمبالغة[5].

---

1 – اللّباب في علوم الكتاب: عمر بن عليّ الحنبليّ أبو حفص، تحقيق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشّيخ علي محمّد معوض، دار الكتب العلميّة – بيروت / لبنان – 1419هـ –1998م، الطّبعة: الأولى، 347/3.

2 – البحر المحيط: أبو حيّان، 195/10.

3 – زهرة التّفاسير: محمّد أبو زهرة (المتوفّى: 1394هـ)، دار النّشر: دار الفكر العربيّ، 759/2.

4 – البلاغة العربيّة: حبنكة الميدانيّ، 292/2.

5 – التّفسير المظهريّ: المظهريّ، 322/1.

وقد عرفنا من خلال كلام الصّابوني السّابق أنّ الفنّ البلاغيّ هو الأمر، وأنّ هذا الأمر خرج مخرج الخبر لغرض بلاغيّ يراد منه المبالغة في حمل الأمر على تحقيق الإرضاع الّذي كلّف الله به الوالدات.

ت – غرض التّلطّف بالمخاطبين لإحسان الظّنّ بإجابتهم، وخاصّة الوالدات لما يحملن من لطف وشفقة اتّجاه أولادهنّ، فكأنّ ما يؤمرن به من الإرضاع هو من تحصيل حاصل، فجاء تنزيله منزلة المتقرّر، الّذي لا يحتاج إلى أمر، إشارة إلى الأمر والتّنفيذ معا، أو بمعنى آخر فإنّ التّعبير عن الجملة الطّلبيّة بصيغة الجملة الخبريّة فيه إشارة إلى أنّ الإجابة من الأمور الفطريّة الطّبيعيّة، وأنّه كان الطّلب وكانت الإجابة، فعبّر بما هو دالّ على الإجابة؛ لذا ناسبه صيغة الإخبار، وكأنّ الأمر قد وقع وتحقّق منهن قبل نزول هذا الأمر[1].

يقول حبنكة الميدانيّ: "واستعمال الخبر في مثل هذا المقام أبلغ من إنشاء الأمر، إذ يشعر بأنّه ليس من شأن الوالدات ذوات الحنان والشّفقة على أطفالهنّ، وهنّ مؤمنات بربهنّ أن يتركن إرضاع أولادهنّ دون ضرورة، أو حاجة شديدة جدّا"[2].

لذا حريّ بالخطاب القرآنيّ أن يتلطّف معهنّ في هذا الأمر الجبليّ المفطورات عليه، فكان إيراد الخطاب بصيغة الخبر ألطف من الأمر الصّريح، جاء في كتاب معاني النّحو: "إذ لا يراد أحيانا المواجهة بالأمر، بل يخرج مخرج الخبر تلطّفا بالسّامع أو إكراما له... والأشعار بأنّهما جديران (المتربّصة والمرضعة) بأن يتلقّيا بالمسارعة، فكأنّهن امتثلن، فهما مخبر عنهما بموجودين"[3].

ث – غرض الإرشاد والتّوجيه لكمال الإرضاع وأتمّه: يقول ابن كثير: "هذا

1 – زهرة التّفاسير: محمّد أبو زهرة، 290/1.
2 – البلاغة العربيّة: حبنكة الميدانيّ، 292/2.
3 – معاني النّحو: السّامرائيّ، 333/3– 334.

إرشاد من الله تعالى للوالدات أن يرضعن أولادهنّ كمال الرّضاعة، وهي سنتان فلا اعتبار بالرّضاعة بعد ذلك"[1]. وجاء في تفسير الخازن: "ولأنّ تربية الطّفل بلبن الأمّ أصلح له من لبن غيرها ولكمال شفقتها عليه"[2].

فالله تعالى يرشد الوالدات أن يرضعن أولادهنّ كمال المدّة؛ وهي حولان، وإن كانت الصّيغة أمرا إلّا أنّ ورودها بطريق الإخبار جعلها تدلّ وتخبر عن الإرشاد والتّوجيه، والتّعبيرُ عنهنّ بلفظ الوالدات للإشارة إلى أنّهن اللّائي ولدن أولادهنّ، وأنّهن الوعاء الّذي خرجوا منه إلى الحياة، ومنهنّ يكون الغذاء الطّبيعيّ المناسب لهذا المولود الّذي جاء عن طريقهنّ[3]، وهذا لِهزّ عَطفِهن نحوَ أولادِهن[4].

كما أنّ القرآن أضاف الأولاد إليهن لتكون باعثا على العطف والإرضاع، وهذا أمر عبّر عنه بالخير للمبالغة[5].

فعاطفة الأمّ في غنى عن أن يعطفها على وليدها أمر، وإنّها لن تتخلّى عن هذا الواجب الطّبيعيّ إلّا إذا كانت تحت ظروف أكبر من عاطفتها، فكان من تدبير الحكيم العليم أن جعل ذلك حقّا لها في الجانب الخبري من الحكم، وجعله أمرا متوجّها إلى الآباء في الجانب الأمري منه[6].

ج – غرض تّشريع الأحكام: يقول ابن عاشور: "خبر مراد به التّشريع، وإثبات حقّ الاستحقاق، وليس بمعنى الأمر للوالدات والإيجاب عليهنّ"[7]. فالخبر في

1 – تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، 477/1.
2 – لباب التّأويل: الخازن، 166/1.
3 – التّفسير الوسيط: طنطاوي، 527/1.
4 – إرشاد العقل السّليم: أبو السّعود، 230/1.
5 – التفسير المظهريّ: المظهريّ، 322/1.
6 – التّفسير القرآني للقرآن: عبد الكريم الخطيب، 277/1.
7 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 430/2.

النّصّ تضمن طلبًا، معناه مشروعا حكما لا محسوسا وجودا، أي يرضعن شرعا[1]، وليس مجرّد الإخبار بالإرضاع فطرة وجبلّة عند الوالدات.

فمثل هذا النّصّ ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ أخبار عمّا استقرّ في الشّريعة وثبت في الدّيانة الّتي نحن مأمورون بها على الجملة، فمن هٰهنا صرنا مأمورين بتلك الأفعال[2]، ولذا نجد الفقهاء ربطوا بهذا النّصّ القرآنيّ أحكاماً كثيرة في الفقه، تتعلّق بأحكام الرّضاع والتّحريم ومدّة الحمل وغيرها من الأحكام – وليس هذا هو موطنها في بحثنا، ولكن ذكرناها من خلال بيان غرض التّشريع من هذا النّصّ – وعليه فهذه الأحكام المقرّرة شرعا في هذا النّصّ القرآنيّ من أجل حماية الولد ورعايته والحفاظ على وجوده ومستقبله، وكلّ انحراف عن هذه الأحكام يستوجب الوقوع في الإثم والمؤاخذة الأخرويّة، لأنّ الإسلام رحمة عامّة بجميع العالمين، صغارهم وكبارهم[3].

ح – غرض الّتيسير والمرونة في الأحكام: حيث جاء حكم الإرضاع في صورة الخبر، ولكنّه يحمل في طيّاته الأمر والإلزام، فاقترن الطّلب مع الخبر، أي أنّه خبر وأمر معا، وبهذا قد نزل من درجة الوجوب إلى النّدب بقرائن النّصّ ذاته، وذلك حتّى لا يكون على سبيل الواجب الّذي لا فكاك للمرأة عنه من جهة، وحتّى لا تتحلّل منه المرأة من غير ضرورة، من جهة أخرى.. وبين هذين الموقفين يقع الحكم[4].

إذ لو ورد بصيغة الأمر الصّريح لكان الإرضاع واجبا، كون الأمر في القرآن يراد

---

1 – الكليّات: أبو البقاء الكفويّ، ص: 657.

2 – نتائج الفكر في النّحو: عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد السّهيليّ أبو القاسم (المتوفّى: 581هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطّبعة الأولى: 1412 – 1992م، ص: 113.

3 – التّفسير الوسيط: الزّحيليّ، 130/1.

4 – التّفسير القرآني للقرآ:ن عبد الكريم الخطيب، 276/1.

به الوجوب إلّا إذا صرفته قرينة، وبما أنّه ورد بصيغة الخبر الّذي يراد به الأمر، فجمع بين الإلزام والإخبار كان في الحكم نوع من التّخفيف والمرونة والّتيسير، يقول البغويّ: "وهو أمر استحباب لا أمر إيجاب، لأنّه لا يجب عليهن الإرضاع إذا كان يوجد من ترضع الولد"[1].

وقد ذهب البعض إلى أنّ الحكم حسب الوالدات وظروفهنّ، ولذا يتغيّر الحكم حسب ذلك، يقول ابن عطية: "خبر، معناه: الأمر على الوجوب لبعض الوالدات، والأمر على جهة النّدب والتّخيير لبعضهن"[2]، وتبعه البيضاويّ، وفي هذا استعمال صيغة الأمر في القدر المشترك وهو مطلق الطّلب ولا داعي إليه[3].

في خاتمة هذا المحور – الّذي تكلّمنا فيه عن الأغراض البلاغيّة في القرآن الكريم وأهمّيّتها في فهم النّص القرآنيّ؛ بل وفي ترشيد وتوجيه الأحكام الشّرعيّة الواردة فيه – لا يسعنا إلّا أن نرصد أهمّ النّتائج الّتي توصّلنا إليها من خلال ما عرضنا، والّتي منها:

الأغراض البلاغيّة – كما رأينا – مهمّة وتحتاج لمزيد الدّراسة والتّنظير والتّقعيد، كونها ترتبط ارتباطا وثيقا بمعاني النّصّ اللّغويّ العربيّ، ولا يمكن الاستغناء عنها ولا تجاهلها في تحديد وتجلية المعاني الكامنة وراء التّركيبات اللّغويّة من أيّ نصّ فصيح، ومن أبرز ذلك القرآن الكريم الّذي نزل باللّسان العربيّ المبين.

كما تعتبر كُتُب التّفسير – وخاصّة التّراثيّ منها، لقربهم من الفصحى – من أهمّ المصادر الّتي يعوّل عليها في استقراء الأغراض البلاغيّة، وتفهُّم وظيفتها في بيان المعاني، وتعلّم كيفيّة استنباطها وتوظيفها في التّعامل مع النّصوص الفصحى، ومنها

1 – معالم التنزيل: البغويّ في تفسير القرآن، 277/1.

2 – المحرّر الوجيز: ابن عطيّة، 310/1.

3 – التّحرير والتّنوير: ابن عاشور، 430/2.

النّصّ القرآنيّ الكريم.

حاجتنا اليوم ماسّة للكتابة في الأغراض البلاغيّة؛ سواء عن طريق إفرادها بالتّأليف، وجمع شتاتها المفرّق بين فنون البلاغة المختلفة، أم عن طريق تخصيصها بمباحث مستقلّة ضمن المؤلّفات البلاغيّة، ويكون الكلام فيها عن أهميّتها، والتّأريخ لها، وتخصيص الكلام عن تأصيلها، ومعرفة مسالك استنباطها، وغيرها من المباحث المتعلّقة بها.

الأغراض البلاغيّة كثيرة ومتنوّعة، وتتداخل أحيانا فيما بينها، وتشترك أحيانا أخرى بين فنّ بلاغيّ وفنّ آخر، ولمعرفة ذلك نحتاج لأمرين اثنين؛ الملكة اللّغويّة القويّة، والذّوق اللّغويّ السّليم، ويكون ذلك بتعلّم اللّغة الفصحى من خلال كلام الفصحاء، وما دوّنه العلماء من قواعد مستنبطة من كلامهم حتّى يسلم الذّوق ويتكون الحسّ اللّغويّ، وتدرّب الملكة اللّغويّة بكثرة القراءة في النّصوص الفصحى، ومن خلال التّعامل مع المؤلّفات الّتي تهتمّ بهذا الأمر؛ ككتب البلاغة، وكتب التّفسير، وكتب اللّغة، والشّروح اللّغويّة والحديثيّة، وغيرها.

الخاتمة

في خاتمة هذا الكتاب علينا أوّلا وآخرا أن نّحمد الله تعالى ونشكره على توفيقه ومعونته، فقد انتهينا من مادّة الكتاب والفضل في ذلك مردّه لله تعالى المنعم المتكرّم بفضله وإحسانه.

لقد حاولنا في صفحات الكتاب أن نعالج الفكرة الّتي قدّمنا لها في أوّل الكتاب، والّتي تتمحور حول استثمار الإمكانات البلاغيّة والبيانيّة في دراسة النّصّ القرآنيّ لما لها من دور مهمّ وفعّال في كشف الدّلالات القرآنيّة والغوص في بنية النّصّ وملحقاته لبلوغ خباياه والوقوف عند مقاصده الظّاهرة والخفيّة للمساهمة في بناء الحكم الشّرعيّ وتوجيه آلية تطبيقه.

ولا ريب أنّ ما أعطيناه إنّما هو بمثابة الأسس أو المفاتيح الّتي على منوالها يمكن للباحثين الاهتداء لأعمال أخرى تكون أكثر عمقا وأكثر تفصيلا، وفي النّهاية تكتمل الجهود ويكون الهدف واحدا، وهو إعطاء تلك الإمكانات حقّها من البحث والدّراسة حتّى تصير علما مستقلا له قواعده وأصوله الّتي يرجع إليها الدّارسون والفقهاء على حدّ سواء.

ونظرا لخصوصيّة النّصّ القرآنيّ المعجز الّتي يجب على الدّارس لهذا النّصّ المقدّس أن يراعيها، فقد أفردناه بهذا الكتاب، وهذا يدفعنا للعمل المكمّل وهو دراسة نصّ الحديث النّبويّ الشّريف الّذي سيكون محور الكتاب اللّاحق إن شاء الله تعالى.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقريظ	**5**
مقدّمة	**7**
المحور الأوّل **أثر القرآن الكريم في نشأة الدّرس البلاغيّ وتطوّره**	**9**
تمهيد.	**9**
توطئة.	**9**
الخطاب القرآنيّ من حيث لغته وأسلوبه.	**11**
1– جمالية التّعبير.	**12**
2– دقّة التّصوير.	**14**
3- قوة التّأثير.	**17**
الأسباب الدّافعة للاعتناء بلغة القرآن ودراسة بلاغته.	**20**
الأوّل – شيوع اللّحن في المفردات والأساليب.	**20**
الثّاني – خدمة القرآن الكريم وبيان أسراره.	**22**
مراحل الدّرس البلاغيّ وأثر القرآن فيها.	**25**
1. البحث في دلائل الإعجاز القرآني.	**25**
2. البحث البلاغيّ المتخصّص.	**28**
3. تفسير القرآن العظيم.	**30**
4. الدّراسات في البلاغة القرآنيّة.	**36**
المحور الثّاني **خطوَاتٌ عمليَّةٌ لجمع وتيسير البلاغة القرآنيّة**	**39**
تمهيد.	**39**
توطئة.	**39**

أهمّيّة مدوّنات التّفسير لجمع المباحث البلاغيّة.	41
أهمّ كتب التّفسير الّتي اهتمّت بالبلاغة القرآنيّة.	44
خطوّات منهجيّة للوصول للأهداف المسطّرة.	46
المحور الثّالث **المسالك اللّغويّة المساعدة على الدّراسة البيانيّة للنّصّ القرآنيّ**	49
تمهيد.	49
توطئة.	49
مفاهيم متعلّقة بالنّصّ القرآنيّ والدّراسة البيانيّة.	51
مسلك مراعاة المناسبة بين الآيات.	53
مسلك مراعاة السّياقات القرآنيّة.	56
مسلك تحرّي الاستعمالات القرآنيّة.	60
مسلك البحث عن المعاني المعجميّة للكلمات.	66
مسلك البحث عن معانى الصّيغ ذي البعد النّحويّ.	69
مسلك البحث عن الوظائف النّحويّة للتّركيب.	72
مسلك معرفة الأسلوب البلاغيّ الّذي وظّفه القرآن.	76
المحور الرّابع **دلالات الأمر بالقراءة للنّبي صلّى الله عليه وسلّم من خلال سورة العلق**	79
تمهيد.	79
توطئة.	79
التّعريف بالسّورة.	81
تعريف القراءة.	83
دلالات تقدير الكلام في الأمر بالقراءة.	86
1 – عظمة المقروء.	89
2 – بدء الرّسالة وخلودها.	90

3 – التّنويه بشأن القراءة.	91
4 – إبطال النّداء باسم الأصنام.	92
5 – التّمييز ودفع الالتباس.	93
6 – التّأديب.	94
7 – نيل البركة.	94
دلالات التّكرار في الأمر بالقراءة.	95
1- التّأكيد والتّقرير.	95
2 – المبالغة في الأمر.	96
3 – اكتساب ملكة القراءة.	97
4 – إزاحة اعتذار عدم القراءة.	98
5 – الاستئناس.	99
دلالات افتتاح السّورة بالأمر بالقراءة.	101
1 – براعة الاستهلال.	101
2 – التّهيئة للتّكليف.	102
المحور الخامس **الصِّبْغَةُ البيانيّة للأوامر الشّرعيّة وأبعادها الدّلاليّة في النّصّ القرآني**	105
تمهيد.	105
توطئة.	105
المراد بالصِّبْغَة البيانيّة.	108
أوّلا – المراد بالصِّبْغَة.	108
ثانيّا – المراد بالبيانيَّة.	109
ثالثا – المراد بالصّبغة البيانيّة كمركب.	109
مفهوم الأمر الشّرعيّ.	110
أوّلا – مفهوم الأمر.	110

ثانيّا – مفهوم الشّرعيّ.	112
ثالثا – مفهوم الأمر الشّرعيّ كمركب.	113
الأمر الشّرعيّ بالإحسان للوالدين من سورة الإسراء.	114
بيان الأمر الشّرعيّ في النّصّ القرآنيّ.	114
دلالة لفظ الرّب على الأمر الشّرعيّ.	114
دلالة لفظ إحسانا على الأمر الشّرعيّ.	115
الأمر الشّرعيّ في ميراث الرّجال والنّساء من سورة النّساء.	119
بيان الأمر الشّرعيّ في النّصّ القرآنيّ.	119
دلالة لفظ الوالدين على الأمر الشّرعيّ.	120
الأمر الشّرعيّ في كتابة القصاص من سورة البقرة.	124
بيان الأمر الشّرعيّ في النّصّ القرآنيّ.	124
دلالة لفظ القصاص على الأمر الشّرعيّ.	126
دلالة لفظ حياة على الأمر الشّرعيّ.	129
الأمر الشّرعيّ في كتابة الصّيام من سورة البقرة.	132
بيان الأمر الشّرعيّ في النّصّ القرآنيّ.	132
دلالة السّياق على الأمر الشّرعيّ.	132
دلالة براعة الاستهلال على الأمر الشّرعيّ.	134
دلالة المبنيّ للمجهول على الأمر الشّرعيّ.	136
دلالة التوّكيد على الأمر الشّرعيّ.	137
دلالة التّعليل على الأمر الشّرعيّ.	138
المحور السّادس **أثر التّوجيه البلاغيّ على دلالات الأحكام من خلال النّصّ القرآنيّ**	141
تمهيد.	141
توطئة.	141

الهدف البلاغيّ وعلاقته بالنّصّ القرآنيّ.	143
1 – هدف الدّرس البلاغيّ.	144
2 – علاقة البلاغة بالنّصّ القرآنيّ.	146
أهمّيّة البلاغة في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ.	149
أوّلا – تنويه أهل الاختصاص بأهمّيّة البلاغة في فهم النّصّ القرآنيّ.	149
ثانيا – نماذج تطبيقيّة عن أهمّيّة البلاغة في فهم النّصّ القرآنيّ.	153
مراعاة الفقهاء للبلاغة القرآنيّة في تبيان الأحكام الشّرعيّة.	157
أوّلا – مراعاة الفقهاء للبلاغة القرآنيّة في استنباط الحكم الشّرعيّ.	157
ثانيّا – مراعاة الفقهاء للبلاغة القرآنيّة وأبعادها الدّلاليّة في الحكم الشّرعيّ.	163
البلاغة كمسلك من مسالك توجيه دلالة الأحكام الشّرعيّة.	168
أوّلا – العلاقة بين البلاغة وأصول الفقه.	168
ثانيا – الحاجة لجعل البلاغة مسلكا للأحكام مستقلا عن أصول الفقه.	173
المحور السّابع **الأغراض البلاغيّة وأهمّيّتها في فهم دلالات النّصّ القرآنيّ**	181
تمهيد.	181
توطئة.	181
التّعريف بالأغراض البلاغيّة.	184
أوّلا– تعريف الأغراض.	184
ثانيّا – تعريف الأغراض البلاغيّة كمركب.	186
دور الأغراض البلاغيّة في تجلية المعاني واهتمام البلاغيّين بها.	187
1 – دور الأغراض البلاغيّة في تحديد معاني الكلام.	188
2 – اهتمام البلاغيّين بالأغراض البلاغيّة.	194
الأغراض البلاغيّة المذكورة في صفوة التّفاسير.	197
1 – جملة الأغراض البلاغيّة المذكورة في صفوة التّفاسير.	197

2 – الأغراض المنفردة غير المقترنة بمباحثها البلاغيّة.	198
الأغراض البلاغيّة المتعلّقة بالمباحث البلاغيّة في صفوة التّفاسير.	201
أوّلا – الأغراض البلاغيّة المتعلّقة بمباحث علم المعاني.	202
ثانيا – الأغراض البلاغيّة المتعلّقة بمباحث علم البيان.	205
ثالثا – الأغراض البلاغيّة المتعلّقة بمباحث علم البديع.	207
تحليل لبعض نماذج الأغراض البلاغيّة.	210
1– النّموذج الأوّل، قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ... فَهَلْ أَنْتُمْ مُّنتَهُونَ**﴾.	210
2– النّموذج الثّانيّ، قوله تعالى: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ**﴾.	213
الخاتمة	221
فهرس الموضوعات	223

هذا الكتاب:

إنّ هذه الصفحات ليست مجرّد تجميع لمقالات أو بحوث، بل هي نواة لمشروع علميّ كبير، سعى المؤلّف من خلال خوض غماره إلى إبراز الدّور المحوري للدرس البلاغي في خدمة النصّ القرآني والنبويّ، مبيّنًا كيف أنّ البيان العربي ليس زينة للنصّ بل مدخل من مداخله، وجسرٌ نحو إدراك دلالاته، وتشقيق أحكامه. وقد جاء العمل ضمن سبعة محاور متناسقة البناء، راعى فيها الكاتب التدرّج المنهجي من التأصيل إلى التطبيق، ومن النظري إلى العملي، متتبعًا أثر البلاغة في نشأة الدرس البياني، ومُجليًا قيمة القراءة الواعية للآيات في توجيه المعنى والحكم.

المؤلف:

من مواليد الرياح بوادي سوف (1968)، اشتغل بالإمامة والفتوى لما يزيد عن ثلاثة عقود؛ نال درجة الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة ورقلة، ويعمل حاليا أستاذا محاضرا قسم أ بكلية العلوم الإسلامية في جامعة الوادي (الجزائر).

من أعماله المطبوعة:

- أسلوب الحكيم في القرآن الكريم "دراسة تحليلية بلاغية".
- المثل في الخطاب القرآني واللسان العربي الفصيح "مقاربة في البنية والأسلوب".
- الأسلوب الحكيم في الدرس البلاغي العربي "دراسة تحليلية بلاغية"
- التناسب في القصص القرآني "سورة هود عينة"
- تشكل الأسلوب البلاغي للمثل القرآني والعربي "دراسة تحليليّة بلاغيّة وأسلوبيّة".

ISBN: 978-9969-574-73-9
9 789969 574739
سامي للطباعة والنشر والتوزيع